

كتاب الأهرام الأقتصادي
عدد خاص

كارثة السيول

مواجهتها - تجنبها - استثمارها!

دكتور سامي نجيب
استاذ ورئيس قسم الرياض والتأمين
بجامعة القاهرة فرع بنى سويف

العدد ٨٢ - أول ديسمبر ١٩٩٤ الثمن جنيهان

تقديم

إعتمدت الشعبه المشتركة لبحوث وادارة الأخطار والتأمينات بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - التقرير النهائى الذى اخذت عنه هذه الدراسة فى فبراير من العام الماضى وذلك تحت عنوان " ادارة الأخطار الطبيعية: دراسه تحليليه بالتطبيق على أخطار السيول بجمهورية مصر العربية ".

ودعت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والاتحاد المصرى للتأمين الى ندوه عامه عن موضوع الدراسة إفتتحها

ضم الفريق البحثى علاوه على الساده المشتركين فى الندوه السيد الجيولوجى: جابر محمود نعيم الرئيس الحالى لهيئة المساحه الجيولوجيه والعديد من أساتذة الادارة والتأمين بجامعة القاهره (أ.د. شوقى حسين العميد الأسبق لكلية التجاره ود. عبدالله صميده ود. طارق عزت ود. أحمد عبدالعليم ود. عمر عبد الجواد) ومن رجال التأمين الاجتماعى والتجارى (أ. محمد ابراهيم حنفى الرئيس الحالى لصندوق التأمين الاجتماعى وأ. خيرى عبد الحميد سليم نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة المصريه للرقابه على التأمين).

أ.د. عادل عز وزير البحث العلمى - وقتئذ - وتولى رئاستها د. فتحى ابراهيم رئيس الاتحاد المصرى للتأمين السابق وقمت بأعمال المقرر باعتبارى الباحث الرئيسى وشارك معى فى محاضرة المشتركين فى الندوة ومناقشتهم من أعضاء الفريق البحثى: اللواء بالمعاش محمد عبدالظاهر هاشم المدير السابق لإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والهيدروجيولوجى محمد تاج الدين الدفتار مدير مكتب تنميه الموارد المائيه بمعهد البحوث المائيه والجيولوجى خيرت عبدالله سليمان مدير ادارة الجيولوجيا بحافظه جنوب سيناء والطبيب الاستشارى مجدى الفونس استشارى القلب والأوعيه بمعهد القلب.

وقد استهدفت الدراسه وفقا لخطتها كيفية ادارة اخطار السيول باستخلاص اساليب وتدابير مواجهة وتجنب الخسائر من خلال تخفيض شدتها وتفتيتها او توزيعها بين المعرضين لها او نقلها لهيئات متخصصة لادارتها آخذين فى الإعتبار ان الاخطار الطبيعية - بوجه عام - تتميز بصعوبة التنبؤ بمعدلات تكرارها وشدتها او ما يمكن التعبير عنه بإمكان قياسها كميا ومن ناحية أخرى فقد أسفرت الملاحظات والخبره أن الخسائر عادة ما تكون فجائية وجسيمة ترتقى الى مستوى الكوارث القومية.

وفى هذا الشأن فقد اهتمت الدراسه بسياسات الوقايه والتحكم فى الخسائر من ناحيه وسياسات تخفيض الخطر- بما فى ذلك التأمين - من ناحية اخرى وتوصلت من خلال تحليل

الخطر وقياسه وآثاره الى استخلاص سياستان جديدتان لتخفيض أخطار السيول الاولى طبية والثانية اعلامية، وقد خصصنا لهما فصلا من فصول الباب الثانى من الدراسة.

وقبل بيان منهج الدراسة وخطتها يتعين ان ابادر بتسجيل كل الشكر للأهram الاقتصادي الذي اهتم بالدراسه ونتائجها ولمس المردود الاقتصادي لترشيد السيول فبادر بنشر ما تضمنته من بيانات ومعلومات وما توصلت اليه من نتائج خاصة تلك التى بلورتها الندوه التى عقدتها الأكاديمية - للاعلام عنها - والتي اوضحت انه فى الوقت الذى نهتم فيه بمواجهة كارثة السيول وتخفيف شدة اثارها فانه يمكن الإستفادة منها بل وتحويلها الى مصدر اساسى ورئيسى لتدعيم اقتصادنا القومى.

ولاشك فى ان اهتمام الأهرام الاقتصادي بهذه الدراسة دعوة لرجال الأعمال والمستثمرين لأقامة مشروعات للاستفادة من ترشيد السيول.. ويكفى هنا ان نعيد قراءة نتائج وتوصيات الدراسة وما جاء بالفصل الرابع من الباب الأول منها حول طرق الاستفاده حيث نستخلص انه كما ان مصر هبة النيل فان سيناء (واغلب مناطق السيول) يمكن ايضا ان تكون هبة السيول ٠٠ اقول هذا متأملا فى ذهنى ما نتداوله فى صناعة التامين عند تناولنا لخطر الحريق من ان للنار وجهان فهناك نارا صديقه واخرى عدوه الأولى يستثمرها

الإنسان كمصدر رئيسى للطاقة والأخرى تخرج فيها عن هذا الأطار فتصبح قوه تدميره خطيره ٠٠٠ ان السيول فى حد ذاتها مياه عذبه يتطلع اليها الإنسان منذ القدم كمصدر للخير والنماء ٠٠ ولدينا مئات الألوف من الأفدنه التى تناديها لتحليل الصحارى الشاسعة الى خضرة وثمار ٠٠ والأمر لا يستلزم أكثر من رؤيه جديده لا يقف فيها الإنسان المصرى فى مجرى السيول وانما يتجنب مسارها ويقيم السدود والتدابير التى تبطن من اندفاعها بإعاقتها وتوجيهها وحينئذ نترك لأرضنا فرصة الإحتفاظ بها لتغذية المياه الجوفيه - ونحمد الله انها قادره وصالحه لذلك- نعود ونستخدمها مصدرا للنمو والتقدم فى مختلف المجالات....ونذهب بعد ذلك الى ان السيول يمكن ان تؤدى لتدعيم قدراتنا الدوليه السياسيه والعسكريه .

منهج الدراسة وخطتها:

اعود بعد هذا التنويه والشكر إلى بيان منهج الدراسة وخطتها التى جاءت فى ثلاثة اقسام:

القسم الاول: ويهتم بتحليل الخطر وقياسه وآثاره:

روعى فى تحديد خطة البحث البدء فى التعرف على خطر السيول وتحليله وقياس آثاره بهدف استخلاص الطرق والتدابير والاجراءات والوسائل التى تؤدى الى تخفيض معدل الخطر أو شدته أو كليهما.

وإتفاقا مع طبيعة الخطر فقد ضم فريق البحث فى هذا القسم ثلاثة من الخبراء الجيولوجيين المهتمين بخطر السيول وذوى خبره فى التعامل معه و تحديد الوسائل التى من شأنها تحجيم الخطر وتقليل الخسائر الناشئة عن تحققه وبيان وسائل وكيفية توجيهه وتحويله ليصبح مصدرا لكميات ضخمة من المياه العذبة تتيح زراعة مساحات عريضة من الاراضى التى تبين من الدراسة الجيولوجية صلاحيتها للزراعية.

وهكذا أسفرت الدراسة عن استخلاص كيفية التعامل مع السيول ليس لتلافى خسائرها بل لتعتبر ذات مردود اقتصادى عظيم.

وقد أوضحت الدراسة أنه فى حين يقال بأن التدابير اللازمة للوقاية والتحكم فى خطر السيول تستلزم قدرات مالية ضخمة لا تتلاءم مع ظروفنا الاقتصادية فقد أكدت الدراسة أن التكاليف والنفقات المشار إليها ضئيلة بالمقارنة للفوائد الاقتصادية الناشئة عن الاستفادة من السيول فضلا عن كونها أقل بكثير من الخسائر الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن عدم التحكم فى الخطر وتحجيم الخسائر التى تتحقق ومن هنا كانت الجدوى الاقتصادية لقيام السلطات الحكومية والمشروعات الانتاجية والاستثمارية والخدمية بالتعاون فى تدبير الاعتمادات والاموال التى تستلزمها الوقاية والتحكم تحقيقا للمصالح الاقتصادية والاجتماعية القومية فضلا عن المصالح الاقتصادية للمشروعات الافراد.

هذا وقد خصصنا لهذا القسم الباب الاول من الدراسة من خلال أربع فصول نمهد لها بمقدمة وبيان تاريخي بالسيول ثم نتناول بالدراسة المشكلة في مناطق تحققها بجميع أنحاء البلاد. ففي فصل أول نتناولها في شبه جزيرة سيناء، وفي فصل ثان في منطقة الصحراء الشرقية، وفي فصل ثالث في منطقة الصحراء الغربية، واخيرا نستخلص طرق الاستفادة من مياه السيول والحد من خطورتها وذلك في فصل رابع وأخير.

القسم الثاني: السياسات والتدابير الطبية والاستثمارية لتخفيض معدلات وشدة أخطار السيول والإستفادة منها:

تعتبر سياسة تخفيض الخطر بطرقها المختلفة من أهم سياسات إدارة خطر السيول باعتباره من الأخطار الطبيعية ذات الخسائر الجسيمة والتي يتعين بالتالي الاهتمام بتخفيضها.

هذا واتفاقا مع جسامه الخسائر البشرية الاقتصادية واتساع دائرتها ودائرة الاهتمام بها فقد أسفرت متابعة حوادثها وآثارها عن إستخلاص سياسات ذات فعالية في تخفيض شدة الخسائر تتمثل في التدابير الطبية والإعلامية فقد تبين من الدارسة أن للتدابير الطبية العاجلة المدركة لطبيعة الخطر واسلوب معالجة الحوادث البشرية الناشئة عنه دورها في التقليل من معدلات العجز والوفاه، كما تبين من الدراسة ان لوسائل الاتصال والإعلام دورها في تقليل معدلات الخسائر وفي

اعادة الحياه الطبيعىة لمناطق تحقق الخطر وتهيئة الرأى العام المحلى والدولى لمتابعة وتمويل وسائل وتدابير الوقاية والتحكم فى الخطر وسبل الاستفاده من السيول.

والى جانب السياسات الطبيعىة والاعلامية فقد اهتمت الدراسة فى هذا القسم بالسياسة الاستثمارية المرتبطة بتخفيض أخطار السيول والتي تتمثل فى فرز وتنويع الاصول والاستثمارات.

ووفقا لذلك خصصنا الباب الثانى من الدراسة للسياسات والتدابير الطبيعىة والاعلامية والاستثمارية لتخفيض معدلات وشدة أخطار السيول من خلال فصلين يهتم أولهما بالتدابير الطبيعىة العاجلة والخبرات والمستلزمات الفنية لتخفيض معدلات الوفاة والعجز فضلا عن التدابير الاعلامية، ويهتم الثانى بدراسة السياسات الاستثمارية لتخفيض أخطار السيول والتي تتمثل فى فرز وتنويع الاصول والاستثمارات بمراعاة أن هناك صندوقا يهتم بالتنمية الزراعية وتمويل مشروعاتها والدراسات الخاصة بها يسمى بصندوق الثوة الخضراء وان مجالات اهتمام هذا الصندوق تستوعب توصيات التحكم فى السيول والاستفاده من مياه الامطار وتكثيف الغطاء النباتى خاصة جزيرة سيناء حيث تبين صلاحية أراضى وديانها للزراعة والرعى متى توافرت مياه الرى.

القسم الثالث: تأمين أخطار السيول:

بافتراض إتباع اساليب التحكم فى الخطر فاننا لا يمكن أن نتصور انها ستودى الى منع الخطر فيسظل محتمل الحدوث.

وبافتراض اتباع سياسات تخفيض الخطر فان هذا لا يعنى سوى تخفيض معدلات تكرار أو شدة وطأة حوادث السيول.

وهكذا يظل لتأمين الخطر دوره الاساسى الذى يتعين دراسته كسياسة رئيسية من سياسات ادارة الاخطار.

وفى مجال تأمين اخطار السيول يتعين أن نتناول بالبحث صوراً اربعة من التأمين أولها التأمين التبادلى حيث يشترك المعرضون للخطر فى تحمل الخسائر الناشئة عن تحققه من خلال جمعيات أو صناديق خاصة وفى هذا الشأن فانه بمراعاة تحليلنا لاطار السيول يتعين التنسيق بين الجمعيات أو الصناديق بفرض تدعيمها مالياً ومن هنا يراعى عند تكوين الجمعيات تكوين اتحاد نوعى عام لجمعيات السيول وانشاء صندوق اتحادى يحقق توازنها المالى كما يراعى عند تكوين الصناديق الخاصة الاهتمام بالصناديق المركزية.. هذا والى جانب التأمين التبادلى فان هناك نظم التأمين الاجتماعى ونظام التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وكلاهما يوفر حماية تأمينية فعالة لاطار الاشخاص الذين تمتد اليهم تلك النظم، وفى هذا الشأن نتناول بالبحث حوادث السيول وعلاقتها بتأمين اصابات العمل، كما نتناول مجال التغطية التأمينية لنظم التأمين الاجتماعى بالنسبة لافراد

المجتمع، ومن ناحية أخرى نهتم بالمجال العام لنظام التقاعد والتأمين للقوات المسلحة والمعاملة التأمينية للمصابين في حوادث السيول سواء من أفراد القوات المسلحة أو من المجندين والمستبقيين والمستدعين للاحتياط.

هذا ورغم فاعلية نظم التأمينات الاجتماعية والنظام الخاص بالقوات المسلحة فإن مجال تلك النظم يقتصر على تأمينات الأشخاص دون تأمينات الممتلكات بل إن مجاله بالنسبة للأشخاص يقتصر على فئات معينة ولا يشمل جميع المقيمين، ومن هنا تظل الأهمية الكبيرة للتأمين التجاري ليس فقط باعتباره الأوفر على توفير التغطيات التأمينية المناسبة لآخطار السيول، ذلك أن شركات التأمين المباشر تحقق من خلال عمليات إعادة التأمين عالمية المشاركة في تحمل الخسائر وهو أمر ضروري بالنسبة للآخطار الجسيمة التي تصيب مناطق بأكملها وتأخذ بالتالي صورة الكارثة كما هو الحال بالنسبة للآخطار الطبيعية ومنها آخطار السيول.

وهكذا نخصص الباب الثالث من الدراسة لتأمين آخطار السيول من خلال أربع فصول يهتم أولها بالتأمين التبادلي ويهتم الثاني بنظم التأمينات الاجتماعية ويهتم الثالث بنظام التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة أما الرابع والآخر فيهتم بالتأمينات التجارية وإعادة التأمين. وبنهاية الدراسة بالابواب الثلاثة عاليه نكون قد تهيأنا لاستخلاص النتائج والتوصيات.

سامى نجيب

الباب الأول تحليل الخطر (ماهيته ومسبباته) وقياسه وآثاره

جغرافية السيول:

رغم أن مصر تقع ضمن الحزام العالمي للصحراء الجافة الحارة، إلا أن سيناء والصحراء الشرقية تتميزان بشبكة صرف طبيعي (واديان) مترابطه يرجع تكوينها الى أزمنة الحقبة الرباعية المظيره. وتصرف معظم المياه التي تتجمع في هذه الادوية خارجيا الى نهر النيل والبحر الاحمر والبحر المتوسط " شكل (١) ". كذلك توجد بقايا شبكات صرف طبيعي محلية في بعض المرتفعات المتأخمه للكثير من منخفضات واحات الصحراء الغربية كما في منطقة شمال الواحات الخارجية، ويمثل نهر النيل ظاهرة جغرافيه غير عادية حيث ينبع من المنطقة الاستوائية وشبه الاستوائية في شرق افريقيا ولا يتلقى أى موارد مائيه مستمره لمسافة تزيد عن ٢٥٠٠ كم من المصب.

وتقع مصر في المناطق التي يقل فيها سقوط الامطار. الا أنه وعلى فترات غير متباعده تسقط امطار غزيرة على انحاء متفرقة من البلاد تؤدي الى تكوين سيول تشكل خطوره

عاليه على المناطق السكانية والصناعية وعلى الثروة الزراعية والحيوانية.

وعلى الرغم من خطورة هذه السيول الا أن لها وجهها الخير حيث يمكن الاستفادة منها بإنشاء سدود وخزانات فى مناطق مدرسه للإستفاده من مياهها فى الزراعات وغيرها من المشروعات المنتجه والتي يمكن أن تساعد على جذب عدد كبير من سكان وادى النيل الى المناطق الصحراوية.

ويعتبر الجريان السيلى وما يصاحبه من اخطار ومشاكل بيئية من التحديات التى تواجه الانسان فى المناطق الصحراوية بصفة عامة. ولذلك كان لزاما علينا وضع الخطط المدرسه والخرائط الموضحة لمدى خطورة الجريان السيلى فى المناطق ذات الاحتمالات المشجعه على التنمية وما تعنيه من تجمعات صناعية أو زراعية أو سكانية أو سياحية.

وتتميز منطقة سيناء. وبالأخص الجزء الجنوبى منها. والصحراء الشرقية بمظاهر طبوغرافية تساعد على تكوين شبكات من الاودية تتجمع فى مصبات رئيسيه مما يعطى مياه الامطار قوة جريان عالية تؤدى الى تدمير كل ما يعترضها. وعلى سبيل المثال نذكر السيول التى حدثت فى سيناء على فترات قريبه كالسيل الشديد الذى حدث فى عام ١٩٧٥ فى منطقة وادى العريش وادى الى غرق ١٧ بدويا وهدم حوالى ٢٠٠ منزلا وتشريد الآف الاسر، وسيل عام ١٩٨٧ الذى انحدر

فى وادى وتير واجتاحت منطقة نوبيع وادى الى تدمير الطريق الرئيسى (شرم الشيخ - طابا).

ومن أمثلة التدمير الذى حدث فى الصحراء الشرقية نتيجة الجريان السيلى تعرض مدن قنا وادفو واسوان بالجَنوب فى الفترات ١٩٧٥ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ الى سيول مدمره تسببت فى خسائر مادية فادحة فى الثروة الزراعية والحيوانيه كما دمرت بعض المنشآت. وفى الشمال تعرضت مناطق الصف وحلوان والاسماعيلية والسويس الى جريان سيلى فى عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٧ مما ادى الى خسائر مادية فى المنازل والزراعات.

ويبين الشكل (١) بملحق الدراسة مخاطر السيول ودرجتها فى احواض صرف الاودية التى تتعرض للسيول فى سيناء والصحراء الشرقية والصحراء الغربية. وتبين الجداول رقم ١، ٢، السيول التى حدثت فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٩ (عن جريدة الأهرام المصرية).

الفصل الاول

مدى ومناطق السيول فى شبه جزيرة سيناء

يمثل الجريان السيلى فى سيناء احدى المشكلات البيئية الملحة التى تؤثر فى عملية التنمية الشاملة وتعوق حركتها - ويرجع هذا الى أن أى عملية جريان تجرى فى الاودية الرئيسية فى شبه جزيرة سيناء غالبا ما ينتج عنها تدمير كلى أو جزئى للطرق التى تربط بين مدن المحافظة وايضا المنشآت السياحية والحيوية، كما يمتد الخطر الى بقية مظاهر العمران واشكال استخدام الارض المنتشره على ارض المحافظة حيث تدمر المزارع وتردم الآبار وتهدم المساكن وكثيرا ما يصل الخطر الى مستخدمى الطرق والمنشآت السياحية والحيوية الأخرى. وقد حدث هذا بالفعل خلال عمليتين جريان الأولى فى أكتوبر ١٩٨٧ والثانية فى ابريل ١٩٩٠ واديتا الى وقوع عمليات هدم وتخريب فى اجزاء واسعة من الطرق.

ولا يتوقف حجم المشكلة عند وجهها المرئى بل غالبا ما يتعداه الى التأثير على الجوانب الأخرى مثل السياحة وعمليات الامن والاستقرار بالاضافة الى الجوانب الإجتماعيه كذلك فإن الحاجة الى كل قطره ماء فى مثل هذه المنطقة حيث الأمطار الشحيحة والمياه الجوفية النادرة تفرض ضرورة استغلال مياه السيول كأحد الموارد المائية المتاحة مما يزيد من حدة المشكلة

ويوضح ابعادها ويفرض ضرورة تحليلها بغرض الوصول الى الحل المناسب بها.

وتعتبر عملية الجريان السيلى فى سيناء نتاجا لعدد من العوامل والمتغيرات التى تتداخل وتتشابك وتؤثر بعضها على بعض الآخر بدرجات مختلفة ويمكن تحديد هذه العوامل فى عدد من المجموعات وهى:

- ١ - الأمطار وخصائصها المختلفة.
- ٢ - الفواقد (التبخير - والتسرب).
- ٣ - احواض التصريف.
- ٤ - شبكات التصريف.
- ٥ - انماط المجارى.
- ٦ - خصائص المجارى.
- ٧ - العمليات الطبيعية والبشرية الحالية.

محافظة جنوب سيناء:

تتميز محافظة جنوب سيناء بطبيعتها الجبلية الخشنة التى تقطعها الوديان العميقة والتى تعتبر من أوعر المناطق فى العالم. والهضبة السينية فى جنوب سيناء يمثل جزءا من الكتلة العربية الغربية والتى ارتفعت عند فجر التاريخ الجيولوجى. وتتكون من الصخور التى تقطعها الصخور النارية والمتحولة التى تقطعها الفوالق والفواصل، وتمثل هذه الكتلة جذور جبال قديمة، اتت عليها عوامل التعرية وتحدها الفوالق الكبيرة من الشرق والغرب والشمال.

ويحد جنوب سيناء من الشرق واجهة شديدة الانحدار تترك شريطا ساحليا ضيقا على الجانب الغربى لخليج العقبة، بل تشرف أحيانا الحافات العالية لهذه الواجهة على خليج العقبة مباشرة كما يحد جنوب سيناء من الغرب واجهة أخرى شديدة الانحدار تطل على سهل ساحلى أكثر اتساعا على الجانب الشرقى لخليج السويس ويصل اتساعه الى أكثر من ٢٥ كيلو مترا فى بعض المناطق مثل سهل القاع وسهل المراح والتهيه.

وفى الشمال من الهضبه السنيه توجد منطقة منخفضة واسعة تشغلها أساسا صخور من الحجر الرملى والتابع للعصر الباليوزوى والتي تتميز بألوانها المتباينه مثل الأبيض والأحمر والبني الداكن وتفصل تلك الكتله الصخور الناريه والمتحولة عن هضبتى التيه والعجمه.

وتشرف على هذا المنخفض الحافات العاليه لهضبتى التيه والعجمه ويصل ارتفاع حائط الحافة الكريتاسيه لهضبه التيه أكثر من ٣٠٠ متر وفى بعض الأحيان تصل الى ٧٠٠ متر، وتلى حافة التيه الى الشمال حافة العجمه وهى على شكل هلال مفتوح، وناحية الشمال توجد الحافات الأيوسينيه لهضبه العجمه وتبلغ ارتفاع الهضبه حوالى ١٦٢٦ متر فوق سطح البحر، وتتصف الهضبه فى جنوبها بطبيعتها الخشنه والتي تقطعها الروافد الجنوبيه لوادى العريش.

الرياح التي تهب على جنوب سيناء:

نظرا لأهمية الرياح والعواصف التي تهب على جنوب سيناء، وتلعب الرياح والعواصف دورا رئيسيا في توجيه السحب والسحب الرعدية والمحملة بكميات هائلة من بخار الماء والتي تتأثر بالمرتفعات الجبلية والهضاب، وفي النهاية تسقط امطار غزيرة على المرتفعات في الفصول المختلفة والتي تسبب السيول الجارفة والمدمرة.

ويرتبط اتجاه الرياح السطحية التي تهب على جنوب سيناء بمرور المنخفضات الجوية خاصة في شرق حوض البحر المتوسط، والرياح السطحية التي تهب على جنوب سيناء في فصل الشتاء هي رياح متغيرة الاتجاه والشده، وتتراوح قوة الرياح السطحية في هذا الفصل بين المعتدلة والنشيطة الا انها تصل احيانا الى حد العاصفة، وتكثر السحب في فصل الشتاء، عادة أثناء النهار وتكون منخفضة جدا في الصباح الباكر ثم ترتفع قاعدتها تدريجيا أثناء النهار، وتقل السحب عادة أثناء الليل فيما عدا عند مرور جبهات باردة أو سقوط الأمطار، وتسقط الامطار في الشتاء نتيجة لتكون السحب الركاميه المطيره على الجبهة الباردة للمنخفضات الجوية.

ويحلول فصل الربيع تهب الرياح الشمالية الشرقية، كما تهب مع قدوم المنخفضات الخمسينه رياح محملة بالأتربه جنوبية غربية الى جنوبيه شرقيه، ويقل ظهور السحب في هذا

الفصل عنه فى الشتاء وخاصة السحب الركاميه المطيره، ونظرا لطبيعة خليجى السويس والعقبه والجبال المحيطة بهما، فإن الرياح السائده فى خليج السويس هى الشماليه الغربيه، وفى خليج العقبة تسود الرياح الشماليه الشرقيه، وتشتد احيانا هذه الرياح وقد تصل الى حد العاصفة.

والصيف هو أقل فصول السنه من حيث ظهور السحب وتظهر السحب أحيانا فى الصباح الباكر ثم تختفى نهارا.

والرياح السطحية فى الخريف متغيره الا أن الرياح السائده هى الرياح الشماليه والشماليه الغربيه، كما تهب الرياح الجنوبيه الشرقيه الحارة المشبعة بالرطوبة، والسحب فى الخريف مثل سحب الربيع ولكنها تقل عنها بوجه عام.

ويقع هبوب موجات الرياح الجنوبيه الشرقيه الحارة الرطبة فى الخريف خاصة فى شهرى اكتوبر ونوفمبر وتظهر السحب المطيرة والتي تسبب العواصف الرعدية المطيره، ويزيد تأثير الجبال والهضاب المرتفعة لخليجى السويس والعقبه من سرعة الرياح فى فصل الخريف خاصة فى الأجزاء الشماليه، ويبلغ متوسط سرعة الرياح السطحية فى السويس فى شهر اكتوبر ١٩,٢٨ كيلو متر/ساعة، وفى طور سيناء ١٠,٧٣ كيلو متر/ساعة، كما تبلغ متوسط سرعة الرياح فى السويس فى شهر نوفمبر ١٥,٥٤ كيلو متر/ساعة، وفى طور سيناء ١٠,٣٦ كيلو متر/ساعة.

الرياح التي تسبب أمطار الخريف !

تؤثر جيومورفولوجية جنوب سيناء ووجود المرتفعات، والتي تعلو قممتها عن ٢٥٠٠ متر فوق سطح البحر، الى توجيه الرياح الجنوبية الشرقية الحارة الرطبة التي تهب على جنوب سيناء في فصل الخريف في اتجاه خليج العقبة وتستمر الرياح حتى تصطدم بحائط هضبتي التيه والعجمه ذو الميل الشديد فتجبرها على الصعود فوقها.

وترتبط سرعة واتجاهات هذه الرياح على جنوب سيناء بتوزيع الضغوط الجوية على مصر وشمال السودان وشرق البحر المتوسط، فعندما تتقدم المنخفضات الجوية فوق المنطقة الشمالية من البحر الأحمر فإنها تعمل على سحب الهواء الجنوبي الشرقي الساخن والمشبع بالرطوبة الى المناطق الشرقية لمصر خاصة الصحراء الشرقية وسيناء وتصبح جنوب سيناء من أكثر المناطق تعرضا لمثل هذه الرياح فإذا تزامن هذا المنخفض مع وجود منخفض جوى آخر فوق شرق البحر المتوسط، فإنه يقوم بدوره بسحب الهواء الأوروى البارد من الشمال، ومن ثم تصبح جنوب سيناء بين المنخفضين وتتجمع سحب مطيره فى طبقات الجو الدنيا.

وعند مرور كتل هوائية من الرياح الجنوبيه الشرقية الساخنة المحملة بالرطوبة فوق منطقة العقبة تزداد سرعتها

وتستمر في هبوبها حتى تصل الى حائط هضبة التيه والعجمه ذو الميل الشديد فنصعد فوقها، وينتج عن تصادم هذه الموجات الهوائية المختلفة في الحرارة والكثافة فوق الهضبة ميل حرارى عالى وحالة من عدم الاستقرار في طبقات الجو، تؤدي الى سقوط امطار غزيرة فوق الهضبة كما هو مبين بالشكلين رقمى (٢ و٣). وتنشأ عند حدوث هذه العواصف الرعدية المطيرة فوق هضبتى التيه والعجمه، سيول شديدة تتدفق مياهها في أحواض الوديان التى تتبع من هذه المرتفعات.

وقد يصل الامتداد الأفقى لسحب هذا النوع من العواصف الممطرة الى أكثر من ٣٠ كيلو متر وتستمر هذه العواصف لزمن هطول أطول قد يصل لبضع ساعات، ويصل مسار هذه الموجات فوق الهضبة الى أكثر من ١٠٠ كيلو متر من حلقة الهضبة، ومن تتبع الآثار المناخية بجنوب سيناء يلاحظ أن مسار هذه السحب تشمل منطقة التحد والمناطق الشرقية لهضبتى التيه والعجمه ولا تشمل منطقة نخل.

وتعتمد شدة هذا النوع من الأمطار على مقدار سرعة الرياح الساخنه اثناء صعودها فوق الرياح الباردة، كما تعتمد ايضا على درجة تشبع الرياح الساخنه بالرطوبة، وتعتمد ايضا على فرق درجات الحرارة لهاتين الكتلتين، فإذا كان الفرق كبيرا نتجت عنه عواصف ممطرة نشطة، أما اذا كان الفرق بسيطا كانت عواصف ممطرة ضعيفة. وهذا يفسر شدة سقوط المطر فوق هضبتى التيه والعجمه فى بعض السنين وقتها فى

السنين الأخرى، وقد تؤثر جبال سيناء المرتفعة في تعطيل مرور التيارات الهوائية ويتسبب في طول زمن سقوط المطر.

الأمطار في جنوب سيناء:

نظرا لأهمية الأمطار الساقطة على جنوب سيناء، حيث تعتبر مياه الأمطار هي المصدر الرئيسي للمياه العذبة النقيه سواء بالطريق المباشر والغير مباشر.

ولاستكمال الدراسة، تم اختبار عدد ٣ أودية ممثلة في سيناء هي وادي الجديرات، وادي سدر ووادي فيران، وذلك لدراسة العلاقة بين كمية الأمطار الساقطة وكمية البحر وأيضا معرفة كمية المياه المتسربه الى باطن الأرض لتغذية الخزانات المختلفة واستنتاج المعادلات المناسبة لتطبيقها على جميع اودية سيناء.

تسقط الأمطار على جنوب سيناء في الفترة من اكتوبر الى مايو وتنعدم في فصل الصيف وقد تحدث أمطار غزيرة في الخريف في شهري أكتوبر ونوفمبر وتسبب سيولا جارفة، ويزداد المطر السنوي في شمال خليج السويس والعقبة عن جنوبها، ففي خليج السويس بلغ متوسط المطر السنوي ٢٣,٦ ملليمتر في مدينة السويس، بينما متوسط المطر السنوي في خليج العقبة ١٤,٧ ملليمتر في مدينة شرم الشيخ،

١٩,١ ملليمتر في نوبيع، ٢٠,٣ ملليمتر في رأس العقبة، ٢٥ ملليمتر في ايلات.

توزيع أمطار الخريف فوق هضبتى التيه والعجمه:

تؤثر طبوغرافية هضبتى التيه والعجمه على توزيع أمطار الخريف فوقها، فعند هبوط العواصف الممطرة في الخريف على الهضبة، تسقط معظم الأمطار على الميول والأماكن الشماليه لحافة الهضبه والتي يقع في مسار هبوب العواصف الممطرة، في منطقة رأس الجنينه (١٦٢٦٠ متر) بينما تكون الأماكن المنخفضه أقل تأثيرا بالمطر، ويتضح ذلك من المقارنه لبيانات الأمطار في شهر اكتوبر ١٩٩٠ م من كل من محطات التحد وسعل والشيخ عطيه، فقد سجلت محطة النجد ٢٨,٦ ملليمتر ومحطة وادى سعل ٧,٨ ملليمتر جنوب الهضبه، ١٦,١ ملليمتر في محطة الشيخ عطيه بوادى وتير شرق الهضبه ولم تسجل محطة نوبيع اية أمطار، وكانت العاصفه تسير بسرعة حوالى ١٤,٣ كيلو متر/ساعه وقد وصل الامتداد الافقى لعواصف هذا اليوم أكثر من ٢٥ كيلو متر.

ونظرا لأهمية امطار الخريف فوق هضبتى التيه والعجمه ونظرا لقله البيانات ولعدم وجود محطات مناطق كافية على الهضبه، فلقد استخدمت اقرب المحطات وهى محطة التمد وتل ورأس النقب والكنتلا في شمال الهضبة ومحطات سانت كاترين وسعل جنوب الهضبه.

جدول رقم (١)
متوسط كمية المطر السنوى بالمليمترا
فى
التمد والكتنلا ورأس النقب ونخل

المحطة أكتوبر نوفمبر ديسمبر يناير فبراير مارس ابريل مايو السنوى

التمد	٣,٥	١٠,٤	١,٩	٣,٠	٤,٩	٤,٤	٠,٥	١,٩	٣٠,٥
الكتنلا	١,٠	١,٨	٣,٢	٣,٣	١,٩	٠,٤	٠,٤	١,٦	١٣,٦
رأس النقب	٠,٩	١,١	٣,١	٣,٥	٤,٦	٣,٦	١,٧	١,٥	٢٠,٣
نخل	١,٠	١,٨	٢,٩	٣,١	٢,٤	١,٥	٠,٤	٢,١	١٥,٢

جدول رقم (٣)
متوسط كمية المطر الفصلى بالمليمترا
فى
التمد والكتنلا ورأس النقب ونخل

المحطة	أمطار الخريف	أمطار الشتاء	أمطار الربيع	السنوى
التمد	١٣,٩	٩,٨	٦,٨	٣٠,٥
الكتنلا	٢,٨	٨,٤	٢,٤	١٣,٦
رأس النقب	٢,٠	١١,٢	٦,٨	٢٠,٠
نخل	٢,٨	٨,٤	٤,٠	١٥,٢

جدول رقم (٣)
أقصى كمية مطر في يوم واحد
في
التمد والكنتلا ورأس النقب ونخل

المحطة	متوسط المطر السنوي ملليمتر	أقصى كمية مطر في يوم واحد من أشهر الخريف	أقصى كمية مطر في يوم واحد بالسنة ملليمتر
التمد	٣٠,٥ (١٩٥٦-١٩٢٢)	١٤٢,٠	١٤٢,٠ (١٩٢٥/١١/١٨)
الكنتلا	١٣,٦ (١٩٦٧-١٩٤٤)	٢٤,٠	٢٤,٠ (١٩٦١/١٠/٢٨)
رأس النقب	٢٠,٠ (١٩٦٧-١٩٤١)	٩,٥	٣٥,٠ (١٩٦٦/٣/١٠)
النخيل	١٥,٢ (١٩٦٧-١٩٤٠)	٢٥,٠	٢٥,٠ (١٩٦٦/١١/١١)

وقد لوحظ زيادة متوسط أمطار الخريف والمطر السنوي في التحد عن بقية نظيرها في المحطات الأخرى المذكوره في جدول رقم (٣)، ويرجع ذلك إلى وقوع التحد في مسار مركز موجات الامطار في الخريف، ويتضح ذلك من مقارنه بيانات الأمطار في كل من التحد ونخيل والمسافه بينما ٦٠ كيلو متر فقط، فنجد أن متوسط المطر الشتوي في التحد ٩,٨ مللمتر تزيد قليلا عن مثيلتها في نحيل (٨,٤ ملليمتر) أما متوسط مطر الخريف فيبلغ في التحد ١٣,٩ ملليمتر بينما في نخيل يبلغ ٢,٨.

وبمقارنة امطار الشتاء والخريف فى التحد، نجد أن متوسط كمية المطر خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٣,٩ ملليمتر وهى أعلى من متوسط كمية المطر خلال أشهر الشتاء الثلاثة ديسمبر ويناير وفبراير (٩,٨ ملليمتر). وكانت أعلى كمية مطر سقطت فى يوم واحد على التحد فى أشهر الشتاء ٥٠ ملليمتر فى يوم ١٩٢٨/٢/٢٤م وفى أشهر الخريف ١٤٢ ملليمتر سقطت فى ١٩٢٥/١١/١٨م.

توزيع أمطار الشتاء والربيع على جنوب سيناء:

تتعرض المنطقة الغربية لجنوب سيناء فى فصل الشتاء (ديسمبر، يناير، فبراير) من كل عام إلى تجمعات سحب رعدية ومسببة لامطار تسقط على هضبة التيه العربيه نتيجة للرياح الجارفة مثل وادى سدر ووادى وردان ووادى غرندل ووادى الطيبة ووادى بعبع ووادى سدري ووادى فيران حيث تصب جميعها فى الخليج السويس وكذلك وادى ورقة ووادى فيران ووادى سعر ووادى شندق حيث تصب مياههم فى سهل القاع وتتجه بعد ذلك جنوبا لتصب فى خليج السويس عبر طريق وادى الأمواج. شمال مدينة طور سيناء.

أما وادى مليحة ووادى الله ووادى العاط الغربى فيتجهوا غربا ويصبو مياههم فى خليج السويس.

وتؤدى هذه السيول الى قطع بعض الطرق الرئيسية فى المنطقة شرق خليج السويس وتؤدى ايضا الى حدوث بعض التلفيات والخسائر فى الممتلكات والمنشآت الحيويه مثل خط انابيب مياه النيل المار من النفق الى ابورديس الكيلو ٨ من أبو زنيمة وتم تدمير أجزاء من الطريق الأساسى من المنطقة رأس ملعب وأبو زنيمة.

السيول فى جنوب سيناء:

نظرا لأهمية السيول فى جنوب سيناء قام معهد بحوث تنمية الموارد المائيه بانشاء عدد ٥ هدارات بجنوب سيناء لقياس كمية السيول فى بعض الأودية الممثلة وأيضا فى روافد وادى العريش.

كذلك تم تركيب عدد ٣ جهاز سيول بالحاسب الآلى فى منطقة وادى وتير وعدد ٢ جهاز سيول فى منطقه وادى تيران وكذلك عدد ٢ جهاز لقياس السيول فى نمطقة وادى سدر.

سقط المطر على جنوب سيناء على ساحل خليج السويس والعقبه بكميات أقل من التى تسقط على مرتفعات جنوب سيناء، فتبلغ متوسط المطر السنوى نحو ٢٢,٤ فى السويس ٢١,٥ ملليمتر فى ابو رديس، ١٢ ملليمتر فى الطور، وتبلغ ٢٢,٨ ملليمتر فى شرم الشيخ و ٥٠ ملليمتر فى ايلات على خليج العقبه وتزيد على المرتفعات الى أكثر من ٦٠ ملليمتر فى سانت

كاترين. وينتج عن هذه الأمطار سيول جارفة في بعض الأودية وفي شهور مختلفه من السنة.

ويسقط المطر على جنوب سيناء في الشتاء وقد يكون المطر غزيرا أحيانا على بعض المرتفعات خلال اليوم الواحد، أثناء هبوب العواصف الممطرة حيث تصل كمية المطر أحيانا الى ٢٠ ملليمتر في العاصفة الواحدة. فقد سجلت أعلى كمية مطر سقطت في يوم واحد في سانت كاترين ٧٦,٢ ملليمتر.

وفي الصيف يندعم المطر في جنوب سيناء، وتكون الأمطار قليلة في الخريف، الا انه قد تحدث في الخريف رخات أمطار غزيره مسببه للسيول الجارفة في أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر مثل ما حدث في خلال النصف الأخير من شهر أكتوبر ١٩٨٧، ١٩٨٨ و سنه ١٩٩٠. حيث التقت موجة من الهواء الساخن الرطب في الطبقات الدنيا من الغلاف الجوى أتية من منخفض السودان الموسمي الحار مع موجة من الهواء الأوربي البارد في طبقات الجو العليا قادمة من أوربا. ولقد أدى التقاء هاتين الموجتين فوق جبال جنوب سيناء الى حدوث حالة من عدم الاستقرار أدت الى سقوط أمطار غزيرة فوق هضبتى التيه والعجمة، خاصة الحافة الشرقية منها والتي يبلغ ارتفاعها أكثر من ١٤٠٠ متر فوق سطح البحر وتسبب في حدوث سيول جارفة بوادى وتير.

أهم الأودية التي تتأثر بالسيول في جنوب سيناء:

تنساب السيول في جنوب سيناء في اتجاهات ميول الأودية التي تجرى فوقها لتصب مانها في البحر المتوسط مثل حوض وادي العريش والذي يبلغ مساحته حوالي ١٩٠٠٠ كيلومتر والذي تتبع روافده الجنوبية من جنوب سيناء فوق هضبتى التيه والعجمة من ارتفاعات تصل الى ١٦٠٠ متر فوق سطح البحر مثل جبل رأس الجنينة ١٦٢٦ متر فوق سطح البحر وجبل خياله ١٢٢٢ متر وجبل بوضيع ١٠٧٦ متر فوق سطح البحر.

وأكثر أودية وادي العريش تأثرا بالسيول هي الأفرع الجنوبية التي تبدأ من جبال هضبتى التيد والعجمة وأهمها وادي برقة ووادي أبو طريفية ووادي عقابه.

ولقد أثرت العوامل الجيولوجية والفوالق والسدود البارنتية في جيومورفولوجية وأشكال الوديان في جنوب سيناء، مما جعلها تنقسم بصفة عامة الى ثلاثة أقسام رأسية هي:

أ - أودية تتبع من مرتفعات جنوب سيناء، وتأخذ في مجراها الاتجاه العام جنوب - شمال ومنها الأفرع الجنوبية لوادي العريش.

ب - أودية تتبع من مرتفعات جنوب سيناء وتأخذ الاتجاه شرق - غرب وتصب في خليج السويس مثل أودية سدر، غرندل، سدرى، فيران، وغيرها.

ج - أودية تتبع من مرتفعات جنوب سيناء، وتأخذ في مجراها الاتجاه العام غرب - شرق حتى تصب في خليج العقبة ومنها وادى وتير، ووادى نصب، ووادى كيد، أم عدوى، ووادى العاط الغربى.

تقدير كمية السيول بجنوب سيناء:

لا توجد بيانات دقيقة عن السيول لجميع أودية جنوب سيناء ويحتاج الأمر الى سنوات طويلة للحصول على البيانات الدقيقة عن كمية الأمطار والسيول بجميع الأودية ولايجاد علاقات تجريبية بين كمية المطر وكمية التغذية وكمية السيول التى تسيل فى الأودية بجنوب سيناء (الأودية الممثلة بجنوب سيناء).

ولقد أجريت فى سيناء بعض التجارب على ٦ مساحات محدودة بين نوبع وايلات يخليج العقبة، تختلف صخوها بين الحجر الجرانيتى والحجر الرملى الجيرى وأستخدمت مطرا صناعيا يتراوح ما بين ٤، ١٢ ملليمتر وبشدة قدرها ٠,٢ الى ١,٢ ملليمتر فى الدقيقة.

وكانت نتيجة التجارب تتراوح نسبة التسرب فى الصخور ما بين ٧٪ للحجر الرملى الخشن و ٢٠٪ للحج الجبرى ٣٥٪ للحجر الجرانيتى.

ويمكن تقدير كمية السيول على أساس:

$$\begin{aligned} & \text{كمية الأمطار} = \text{كمية السيول} \\ & + \text{كمية التسربات داخل الصخور المختلفة} \\ & + \text{كمية التبخر} \end{aligned}$$

وحيث أن كمية الامطار يمكن تقديرها من خلال محطات الارصاد الجوية كمية التسرب مطلوبة طبقا لنوعية الصخور ونسبة التبخر ثابتة. بذلك يمكن معرفة كمية المياه التى تسبب السيول.

ونظرا لكثرة الأودية فى جنوب سيناء وتعدد أنواعها مما يستلزم من الدولة الكثير لدراستها. لذلك رأى معهد البحوث المائيه اختيار بعض الأودية الممثلة فى جنوب سيناء، يمثل كل منها مجموعة متقاربة فى الخصائص الجيولوجية والجيومورفولوجية والهيدرولوجية الهيدروجيولوجية والمتروولوجية، وتم دراسة هذه الأودية دراسة هيدرولوجية تفصيلية دقيقة وتطبيق نتائج دراسة هذه الأودية الممثلة على الوديان المشابهة. والأودية الممثلة فى جنوب سيناء هما وادى سدر ووادى فيران.

وقد اختيرت الأودية الممثلة للحصول على بيانات الأمطار والسيول والعلاقة بينهما، وكمية المياه المسربة الى جوف الأرض لتغذية الخزانات الجوفية وأيضا كمية الرواسب التي تحملها السيول.

وتستخدم في دراسة السيول عن مخارج الوديان اجهزة قياس ارتفاعات السيول الذاتية وأجهزة قياس السيول ذات الذاكرة بالحاسب الآلى، مع عمل قطاعات عرضيه عند مواقع هذه الأجهزة وقياس سرعة التيار في هذه المواقع بواسطة الأجهزة الخاصة بها.

وتستخدم الهدارات والفلوم لقياس معدلات تدفق السيول في مخارج الأودية.

ولأهمية قياس كمية الأمطار تم تركيب شبكه من اجهزة قياس المطر مثل مجمعت المطر و اجهزة قياس المطر الذاتية وأجهزة تسجيل المطر ذات الذاكرة بالحاسب الآلى. وتم توزيعها توزيعا مناسباً لمعرفة توزيع كمية الأمطار على الوادى الممثل، وبالفعل تمت دراسة العاصفة الممطرة التي هبت على وادى سدر فى أوائل يناير ١٩٨٩. كذلك تم عمل الدراسات المناسبة المناسبه للعاصفة الممطره التي سجلتها أجهزة قياس الأمطار فى منطقة سانت كاترين خلال نوفمبر ١٩٨٩، ولقد أحدثت هذه العاصفة سيل وادى فيران الذى بلغ ارتفاعه ١٤٦ سم سجلها جهاز قياس ارتفاع السيول عند قرية قيران.

وللوصول الى الهدف الذى وضع من أجله دراسة دقيقة باستخدام الوديان التجريبيه الممثلة يتم تمثيل احواض هذه الوديان باستخدام النماذج الرياضية للظروف المشابهه لهذه الوديان من حيث المناخ والجيولوجيا وبيومورفولوجيه سطح الأرض.

تطبيقات على بعض السيول فى جنوب سيناء:

منطقة نوبيع- وادى وتير ١٧،١٨ اكتوبر ١٩٨٧، ١٩٨٨ ، ٢٠٢٤ اكتوبر سنة ١٩٩٠:

تجتاح منطقة نوبيع سيول جارفة ومدمرة خلال النصف الأخير من شهر اكتوبر، نتيجة لفيضان وادى وتير، وتؤدى فى بعض الاحيان الى حدوث خسائر فى الأرباح والممتلكات والمنشآت الحيويه والى تدمير اجزاء من الطريق الدولى نوبيع - النفق والمار بوادى نوبيع - النفق والمار بوادى وتير.

ويعتبر وادى وتير أكبر أودية سيناء بعد وادى العريش حيث تبلغ مساحته حوالى ٤٠٠٠ كيلو متر مربع، وتصب فى وادى وتير عدة روافد رئيسيه وهى التى تسبب السيول وأهمها وادى صمغى وغزاله، والزلقه، قديرة، البطم والحيثى، سرطبة، شعيره وتتبع هذه الأوديه من هضبة التيه والعجمه، بينما وادى أبو روثه، غزلانى ووادى شفا الله تنبع من الجزء

الشرقى لوادى وتير بارترفاع يصل الى ١٦٦٠ متر، ١١٠٠ متر فوق سطح البحر على التوالى.

ولقد أدت الأمطار التى سقطت على هضبة التيه والعجمة فى ١٧ و١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٧ الى حدوث موجتين من السيول الجارفة خرجت من مخرج وادى وتير متجهة الى خليج العقبة، ولقد تم حساب كمية المياه التى فقدت وذهبت الى خليج العقبة فبلغت حوالى ٤٥ مليون متر مكعب.

وفى نفس التاريخ ١٧ اكتوبر ١٩٨٨ هطلت امطار على هضبتى التيه والعجمة، أدت الى حدوث سيول فى وادى وتير، وكانت هذه السيول أقل منها فى العام السابق، حيث قدرت الكمية بحوالى ١٤ مليون متر مكعب.

ولقد أدت الأمطار والرخات التى سقطت على هضبتى التيه والعجمة والجبال الشرقية لوادى وتير أيام ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ من أكتوبر ١٩٩٠ الى حدوث سيول مدمرة عددها خمسة موجات سالت فى وادى وتيروخرجت من مخرج الوادى عند دلتاه بتاريخ ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٩٠م وتراوحت مدة الموجه من ٤,٥ ساعة الى ٦,٥ ساعة و قدرت كمية المياه التى فقدت فى هذه الفترة حوالى ٣٤,٥ مليون متر مكعب.

الأودية التي سالت في ٣،٤ ديسمبر سنة ١٩٩٠م:

تعرضت هضبة التيه في الجزء الغربي، لرخات مطر شديد في بعض المناطق، أدت الى سيول جارفة في بعض الروافد المؤدية للأودية الغربية من جنوب سيناء والتي تتبع من هضبة التيه مثل وادي فرندل والذي يبلغ مساحته حوالي ٨٢٩ كيلو متر مربع، ووادي الطيبه والذي يبلغ مساحته ٩٢٨ كيلو متر مربع وينبع من مناطق ارتفاعها اكثر من ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر ويعتبر رأس ملعب هو دلتا وادي غرندل واعداد هذه الأودية شديدة مما يزيد من قوة السيل التدميرية.

واستمر تدفق مياه السيل من هدار غرندل لمدة ٥ ساعات بارتفاع ١ متر وبسرعة متوسط ١٠ كيلو متر / ساعة وتقدر كمية المياه التي ذهبت الى خليج السويس حوالي ١٥ مليون متر مكعب من المياه العذبة.

وفي وادي الطيبه. أدت نفس العاصفة الممطرة الى تجمع مياه الأمطار على هيئة سيول جارفة في وادي الطيبة، مما أدى الى تدمير أجزاء كثيرة من الطريق الاسفلتي وخاصة عند الكيلو ٨ من أبو زنيمة حيث تم اتلاف خط انابيب المياه العذبة في هذه المنطقة. واستمر السيل يتدفق حوالي ثلاثة ساعات فقط، وكان كمية السيل أقل من سيل وادي غرندل، ولو أن سرعته كانت ١٣ كيلو متر / ساعة لأن وادي الطيبة أقصر من وادي غرندل وذات ميول حادة.

كما سقطت بعض الرخات على الصخور النارية في منطقة جبل سراييط الخادم وجبل أم صحمة ١٠٦٦ متر. ٦٩٣ متر فوق سطح البحر على التوالي، مما تسبب في سيلان بعض الأودية مثل وادى السمرا والحمراء وهذه الأودية تصب مياهها شمال مدينة أبو رديس ووسطها مما تسبب بعض التلفيات في المنشآت الحيوية والبتروولية.

سيل ٢١ مارس سنة ١٩٩١ :

اجتاحت محافظة جنوب سيناء سيول جارفة ومدمرة في النصف الأخير من شهر مارس هذا العام. وذلك نتيجة للعواصف المطرية فوق هضبتى التيه والعجمة. ولقد سالت كل اودية جنوب سيناء ولكن يختلف شدة السيل من واد الى واد. وهذه السيول ادت الى تدمير بعض المنشآت الحيوية والى تدمير أجزاء كثيرة من الطرق الاسفلتية الرئيسية بجنوب سيناء وخصوصا الطريق الاسفلتى بوادى فيران حيث دمر بالكامل من واحة فيران وحتى سهل القاع.

ومن أمثلة الأودية التى سالت فى هذه الموجه المطيرة وادى وتير جميع أودية سهل القاع وادى سدري وادى بعبع وادى الطبيعة وادى غرندل وادى سدر ووادى فيران ويعتبر سيل وادى فيران هو أشدهم خطورة.

ولقد تم قياس بعض هذه السيول فى بعض الأودية مثل وادى الأعوح والذى يصب فيه أودية ورقه، صبران، ميعر من الجبال الشرقية ووادى عربية من الجبال الغربية. واستمر السيل ٢٤,٥ ساعة وكان ارتفاعه ١,٥ متر وسرعته ١٣,٥ كيلو متر / ساعة. وقدرت كمية المياه التى ذهبت الى خليج السويس بحوالى ١٤,٥ مليون متر مكعب.

وكذلك سجلت كمية مياه السيول فى وادى غرنذل بحوالى ٤,٥ مليون متر مكعب.

ويعتبر السيل الذى مر بوادى فيران هو أكبر وأشد هذه السيول. حيث كان ارتفاع السيل فى بعض الأماكن أكثر من خمسة أمتار. ولم تستطيع تسجيل وتقدير كمية مياه سيل وادى فيران حيث أن القوة التدميرية للسيل قد دمرت الجهاز الخاص لقياس السيول فى وادى فيران وهذا يعكس كمية المياه التى فقدت فى خليج السويس والعقبة، إلا ان كمية المياه التى فقدت فى خليج السويس فى هذه الفترة أكبر بكثير من كمية المياه التى فقدت فى خليج العقبة حيث أن اتجاه السحب المحمله بالمياه تأخذ طريقها الى الحافة الغربية لهضبتى التيه والعجمى فى اتجاه الشرقى حيث تكون قد افرغت كميات هائلة من الامطار قبل وصولها، نتيجة الرياح الموسمية السائدة وهى الرياح الشماليه الشرقيه وهذا يفسر قله السيول فى فصل الربيع فى الاودية التى تصب فى خليج العقبة.

أحواض الصرف فى سيناء

تقع معظم المدن والقرى فى منطقة سيناء عند - أو بالقرب من - مصبات الأودية الرئيسية وتصب هذه الأودية فى البحر المتوسط شمالا أو فى خليج العقبة شرقا أو خليج السويس غربا (شكل ٢).

ويعتبر وادى العريش أكبر الأودية فى سيناء إذ تبلغ مساحة حوضه حوالى ١٩,٥٠٠ كم ٢ أى ما يقرب من ثلث مساحة سيناء، ويصب بجوار مدينة العريش فى الشمال وتؤثر حركة السيول فيه على هذه المدينة الهامة وامتدادها العمرانى الذى يغطى جزءا كبيرا من منطقة المصب، خاصة مع تلاحم العمران فى المدينة مع قرية أبو صقل الواقعه للشرق منها ووقوع منطقة التلاحم فى مصب الوادى، ومما يزيد من حدة المشكلة امتلاء خزان سد الروافعه بالرواسب حتى وصل منسوبها الى ما يزيد عن ١٢٨ مترا فوق سطح البحر علما بأن المنسوب الاقصى للخزان هو ١٣٠ م فوق سطح البحر، وهذا يعنى انخفاض سعة الخزان الى أقل من النصف مما يؤدى الى مرور مياه السيول العاليه فوق عتب السد، وبالتالي تزايد احتمالات التخريب فى الاجزاء المشار اليها.

ويمكن تقسيم احواض الصرف الاساسيه بشبه جزيرة سيناء الى المجموعات الآتية:

- ١- احواض خليج السويس ويبلغ اجمالى مساحات احواضها ١٤٩٠٠ كم^٢
- ٢- احواض خليج العقبة ويبلغ اجمالى مساحات احواضها ١٢٥٠٠ كم^٢
- ٣- احواض وادى العريش ويبلغ اجمالى مساحات احواضها ١٩٥٠٠ كم^٢

وعلى مدى الاعوام اختلفت كميات مياه السيول بالاحواض المختلفة بسيناء ما بين ١٣١,٠٦٧ مليون متر مكعب/عام (حوالى ٥,٢ % من اجمالى الهطول السنوى للأمطار) الى ٢٠٠ مليون متر مكعب/عام منها حوالى ٦٠ مليون متر مكعب/عام بوادى العريش.

وتبين الأشكال الملحقة بالدراسة احواض شبه جزيرة سيناء بايجاز وهى:

- شكل ٢: شبكة الصرف الطبيعى لشبه جزيرة سيناء مأخوذة من صور الأقمار الصناعية لاندسات مقياس ١: مليون.

Figure ٢: Drainage network of Sinai Peninsula based on Landsat images, scale 1:1.000.000 .

- شكل ٣. احواض صرف شبه جزيرة سيناء.

Figure3: Drainage basins of Sinal Peninsula. Designations Ar: W. El Arish Hg: W. Hag, Sd: W. Sudr, Gh: W. Gharandal, Ws: W. Wasit, Tb: W. Tiba, Bb: W. Baba, Sl: W. Sidri, Fr: W. Feiran, Ad: W. Um Adwl. Ky:W. Kyd, Dh: W. Dahab, Wt: W. Watir, ٣M: W. Malha W. Maira, and W. Mahasht.

شكل ٤: درجات الخطوره فى منطقة الدراسه بجنوب سيناء.

أولاً: احواض خليج السويس:

يوضح شكل (٤) المناطق التى تقع على خليج السويس ويتعرض الطريق عندها للخطر، وتتمثل هذه فى عدة نقاط عند تقاطعه مع الأودية التى تمر من الشرق الى الغرب مثل وادى سدر شمال مدينة سدر مباشره ووادى غرندل شمال رأس ملعب ووادى وسيط جنوب حمام فرعون ووادى فيران جنوب بلاعيم، كما تؤثر هذه السيول بشدة على المناطق السكانيه والمزارع والمنشآت السياحيه الواقعه على طول المنطقه.

أما الطريق بين سانت كاترين والطريق الساحلى فيتعرض لخطورة سيليه عاليه حيث يجرى الطريق فى باطن وادى فيران الذى يتميز بالضيق والجوانب المرتفعه شديدة الانحدار كما تتصل به روافد قصيرة وذات انحدار قوى، مما يعرض الطريق الى نحت وتآكل أو تدمير فى حالة السيول القوية. ولا تتوقف الخطورة على الطريق فقط بل من البديهى انها تمتد الى مستخدميه والى بعض القرى والمناطق السكانيه والمزارع المقامه فى باطن الوادى دون أى حماية وخاصة فى منطقة واحة فيران.

جدول رقم ٤
منطقة سانت كاترين

ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	اغسطس	يوليه	يونيه	مايو	ابريل	مارس	فبراير	يناير	مجموع كمية مطر (مم)
٢,٠	٣,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩٧٩
١٦,٠	١,٩	٠,٣	٠	٠	٠	٠	٠,١	٠	١٩,٠	٠,٧	١,٤	١٩٨٠
٠	٠	٤,٠	٠	أثر	٠	٠	٠	١٢,٢	١,٨	٠	أثر	١٩٨١
٢,٠	٢١,٨	أثر	٠	٠	٠	٠	١٢,٩	٢,٢	٠	١,٦	٧,٠	١٩٨٢
١,١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أثر	أثر	٩,٣	٣,٠	٧,٢	١٩٨٣
١,٤	١,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٠	٠	أثر	١٩٨٤
١,٤	٠,٢	١,٠	٠	٠	٠	٠	أثر	٠	٠,٥	١,٥	١,٦	١٩٨٥
٠,٨	٣,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١,٤	٢,٧	٠,٤	٠,٢	١٩٨٦
١٦,٦	٠	٢,٧	٠	١,٧	٠	٠	٠	٠	١,١	أثر	١,٢	١٩٨٧
١٧,٢	٠	٠,٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥,٧	٢٢,٨	١٥,٨	١٩٨٨
-	-	-	٠	٠	٠	٠	٠,١	١٢,١	٧,٢	٤,٦	٢,٤	١٩٨٩

جدول رقم ٥
منطقة سانت كاترين

ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	اغسطس	يوليه	يونيه	مايو	ابريل	مارس	فبراير	يناير	اكبر كمية
												مطر سقطت في يوم واحد (مم)
٢,٠	٣,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩٧٩
١٥,٨	١,٠	٠,٣	٠	٠	٠	٠	٠,١	٠	١٨,٢	٠,٢	٠,٨	١٩٨٠
٠	٠	٠	٠	أثر	٠	٠	٠	١٢,٢	١,٨	٠	أثر	١٩٨١
٢,٠	١١,٦	أثر	٠	٠	٠	٠	١٢,٩	٢,٢	٠	١,٤	٧,٠	١٩٨٢
١,١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أثر	٤,٤	٣,٠	٣,٤	١٩٨٣
١,٤	١,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١,٨	٠	أثر	١٩٨٤
٠,٩	٠,٢	٠,١	٠	٠	٠	٠	أثر	٠	٠,٤	١,٠	١,٦	١٩٨٥
٠,٨	١,٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١,٤	٢,٧	٠,٤	٠,٢	١٩٨٦
٦,٤	٠	٢,٧	٠	١,٠	٠	٠	٠	٠	١,١	أثر	١,٠	١٩٨٧
٦,٤	٠	٠,٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥,٧	١١,٢	٨,٠	١٩٨٨
-	-	-	٠	٠	٠	٠	٠,١	١٠,٧	٥,٨	٣,٢	١,٧	١٩٨٩

جدول رقم ٦

منطقة طور سيناء

ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	اغسطس	يوليه	يونيه	مايو	ابريل	مارس	فبراير	يناير	مجموع كمية المطر (مم)
٠	٢,٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٢	٠	٠	١٩٨٤
١٨,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أثر	أثر	أثر	٠	١٩٨٥
٠	١,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٨٦
٦,٧	٠	٤,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٣	٠	٠	١٩٨٧
٣,٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٠	٠	١٩٨٨
												اكبر كمية مطر سقطت في يوم واحد(مم)
٠	١,٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٠	٠	٠	١٩٨٤
١١,٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أثر	أثر	أثر	٠	١٩٨٥
٠	١,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٨٦
٤,٨	٠	٤,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١,٣	٠	٠	١٩٨٧
٣,٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١,٤	٠	١٩٨٨

جدول رقم ٧
منطقة أبو رديس

ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	اغسطس	يوليه	يونيه	مايو	ابريل	مارس	فبراير	يناير	مجموع كمية المطر (مم)
٣,٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٤	٣,٣	٧,٧	١٩٨٣
٠	٦,٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٢	٠	٠,٣	١٩٨٤
١٨,٠	٠,٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٦	٥,٤	٠	١٩٨٥
٠	١,٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤,٢	١,٩	٠	٠	١٩٨٦
٤,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٢	٠	٠	١٩٨٧
												اكبر كمية مطر سقطت فى يوم واحد(مم)
٣,٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٤	٣,٣	٣,٢	١٩٨٣
٠	٤,٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٢	٠	٠,٣	١٩٨٤
١٥,٧	٠,٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٦	٤,٢	٠	١٩٨٥
٠	٠,٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٤	١,٩	٠	٠	١٩٨٦
٤,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٢	٠	٠	١٩٨٧

ثانياً: احواض خليج العقبة:

توجد على ساحل خليج العقبة عدة نقاط هامة عاليه الخطوره (شكل ٣) بسبب قصر الأودية وشدة انحدارها الذى يودى الى جريان سريع قوى.. ومن أهم هذه الأودية وادى أم عدوى ويصب عند نبق ووادى كيد ويصب شمال نبق ووادى ذهب ويصب عند مدينة ذهب ووادى وتير ويصب عند مدينة نويبع، وللشمال من مدينة نويبع توجد بعض الأودية الاصغر شديدة التأثير من أهمها المالحه وأم مغره والمحاش ولا تتوقف الخطورة على نقاط تقاطع مجارى هذه الأودية مع الطريق بل تمتد بامتداد الطريق فى الاجزاء التى يجرى فيه الطريق ببطون بعض الروافد لتفادى وعوره السطح وشدة تقطعه، ومن اهم هذه الاجزاء الطريق بين مدينتى نويبع وطابا (شكل ٣) الذى تعرض للتخريب بسبب السيول التى جرت فى المنطقه عام ١٩٨٧ وكذلك الطريق بين مدينتى ذهب ونويبع والذى يسير جزء منه فى باطن احد روافد وادى كيد وجزء آخر فى باطن أحد روافد وادى ذهب، هذا بجانب تقاطع الطريق مع بعض الروافد الصغيرة.

وعلى الرغم من أن تصميم وانشاء الطريق الذى يربط الطريق الساحلى بمدينة سانت كاترين فى منتصف جنوب سيناء قد أخذ فى الاعتبار مواقع اخطار السيول وتم انشاء كبرى لتفاديها الا أن عمليات النحت التى تتعرض لها هذه المناطق على جوانب الكبارى كنتيجة لحركة السيول أو غلق

فتحات التصريف بالرواسب الخشنه أدى الى تقليل كفاءة هذه الكبارى.

وآدت السيول التى جرت عام ١٩٨٧ الى تخريب وتحطيم معظم اجزاء طريق نويبع - رأس النقب (وهو جزء من طريق نويبع - النفق الدولى) ويمر بباطن وادى وتير وراح ضحية ذلك عدد من المسافرين مستخدمى الطريق بسياراتهم وامتعتهم.

وتتعرض مدينتى دهب ونويبع الى أخطار جريان السيول حيث تقعان على المراوح الفيضيه لوادى دهب وتير، وتزداد درجة الخطورة مع زيادة الامتداد العمرانى للمدينتى واقامة المشاريع السياحية والانتاجية والموانى.

اما التجمعات البدويه وأماكن السكن المتفرقه والعشوائيه النشأه والمزارع والابار والتى يتركز معظمها فى مجارى الوديان فتتعرض الى نفس الخطر نتيجة امتداها على طريق السيول.

ودلت الدراسات العلميه الدقيقه لوادى وتير ووادى فيران على أن حوض وادى وتير هو أخطر الاحواض وذلك لقصر المسافه بين اماكن تجمع المياه ومكان صرف الوادى فى خليج العقبه وبالتالي قصر الوقت اللازم لمروور المياه فى هذا الحوض بسبب شدة الانحدار فى معظم جوانبه والكميه الهائله من مياه الامطار التى يمكن أن تسقط على هذا الحوض اثناء

العواصف الرعديه التى تصاحب سقوط الامطار المتوقعه لفترة
حوالى خمسة شهور (فصلى الشتاء والخريف).

ثالثا: احواض وادى العريش:

تغطى احواض وادى العريش مساحة قدرها ١٩٥٠٠
كم ٢ من وسط وشمال سيناء ويقدر متوسط كمية مياه السيول
الجاريه فى هذا الحوض بحوالى ٦٠ مليون متر مكعب /عام.

جدول رقم ٨
منطقة العريش

ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	اغسطس	يوليه	يونيه	مايو	ابريل	مارس	فبراير	يناير	مجموع كمية مطر (مم)
٤١,٢	١٨,٧	٠,٢	٠	٠	٠	٠,٣	-	-	-	-	-	١٩٧٩
٦٥,٢	اثر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١,٤	١٣,٢	١٤,٥	١٠,٣	١٩٨٠
١,٨	٩,١	٢,٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٦	٤,١	١,٤	٢,٤	١٩٨١
٣٢,١	٥٠,٠	٠,٢	٠	٠	٠	٠	اثر	١,٠	١٧,٤	٢٢,٥	٢٠,٦	١٩٨٢
١٥,١	٠,٣	٠,١	٠	٠	٠	٠	٠,١	٠,١	١٦,١	٢٢,٢	٣٥,٤	١٩٨٣
١٥,٣	٧,٤	٢٢,٣	٠	٠	٠	٠	٠	اثر	١١,٧	اثر	٢١,٢	١٩٨٤
٣١,٢	٠,٢	٥,٢	٠	٠	٠	٠	٣,٦	٤٦,٧	١٣,٩	١٧,٣	١,٢	١٩٨٥
١٤,٢	اثر	١٤,٤	٠	٠	٠	٠	١,٤	٣٤,٥	٠	٥,٩	٩,٠	١٩٨٦
١٤,٢	اثر	١٤,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٦	١٣,٦	٤,٤	١,٣	١٩٨٧
٢٧,٩	٦,٨	٠,٩	٠	٠	٠	٠	٠	٤,٧	١٢,٢	١٢,٩	٤٨,٩	١٩٨٨
-	-	-	-	-	-	-	اثر	٠	٢٣,٣	٣١,١	٥٤,٤	١٩٨٩

جدول رقم ٩
منطقة العريش

ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	اغسطس	يوليه	يونيه	مايو	ابريل	مارس	فبراير	يناير	
مجموع كمية المطر سقطت في يوم واحد (مم)												
١٥,١	١١,٨	٠,٢	٠	٠	٠	٠,٣	-	-	-	-	-	١٩٧٩
٢٥,٣	٠,١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١,٢	٩,٧	١٢,٠	٥,٨	١٩٨٠
١,٨	٢,٥	٢,٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٤	١,٧	٠,٩	١,٣	١٩٨١
٩,٩	٢٩,٢	٢٩,٢	٠	٠	٠	٠	أثر	١,٠	٧,٥	٨,٦	٩,٨	١٩٨٢
٤,٨	٤,٧	١٤,٧	٠	٠	٠	٠	٠,١	أثر	٨,٦	٥,٢	١١,٤	١٩٨٣
٤,٨	٤,٧	١٤,٧	أثر	٠	٠	٠	٠	أثر	٤,٠	أثر	١١,٣	١٩٨٤
١٥,٤	٠,٢	٣,٠	٠	٠	٠	٠	٣,٦	٤٦,٥	١٣,٧	٥,١	٠,٨	١٩٨٥
١١,٤	١٣,٢	٠,٨	٠	٠	٠	أثر	١,٣	١٩,٥	٠	٢,٦	٨,٦	١٩٨٦
٤,١	أثر	١٣,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٦	٦,٠	٢,٨	٠,٩	١٩٨٧
١٠,٧	٣,٣	٠,٨	٠	٠	٠	٠	٠	٣,٨	٣,٦	٤,٤	٢٧,٠	١٩٨٨
-	-	-	-	-	-	-	-	٠	١٦,٧	١١,٧	٩,٧	١٩٨٩

الدراسات الاستطلاعية الميدانية في سيناء

تم تسجيل آثار النحت والتخريب فى المنطقة خاصة على الطرق الحيوية الهامة. وكانت أهم هذه الاجزاء على الطريق المقام فى باطن وادى فيران، والتي دمرت نتيجة مرور المياه المتدفقه على جوانبه. وكذلك مناطق تآكل الاجزاء الخلفية للبرابخ (المعابر الصناعية) المقامه على الطريق من نوبيع الى طابا ومنطقة الخانق على الطريق الممتد فى باطن وادى وتير الذى يصب بجوار مدينة نوبيع حيث جرفت سيول نهاية ١٩٨٧ وبداية ١٩٨٨ جزءا كبيرا من الطريق ويتراوح سمك الجزء الذى تم تآكله من الطريق بين ٠,٥٧ م و ١,٧ م وكان ارتفاع منسوب السيول بين ٣ أمتار الى ٣,٦٠ مترا.

ومن خلال الدراسة الميدانية التى قام بها فريق البحث تبين أن أشد المناطق خطوره فى سيناء شكل (٣) تنحصر فى مناطق هامة جدا من الناحية العمرانية أو السياحية مثل الطريق المقامة فى وادى وتير وفيران. وقد ابدى الفريق البحثى ملاحظات هامة منها:

١- فى كثير من الاماكن لم يتم عمل مخبرات للسيول خاصة فى المراوح الفيضية حيث توجد بعض المدن مثل مدينة ذهب على دلتا وادى ذهب ومدينة نوبيع على دلتا وادى وتير ومدينة سدر على دلتا وادى سدر، وذلك رغم الحاجة الملحة

والضرورية لتجديد مسار الجريان فى هذه الاجزاء وبالتالي
تفادى الاخطار أو التقليل منها.

٢- ان المنطقة تكاد تكون خالية تماما من السدود على
الأودية - فيما عد وداى غرندل الذى انشئ عليه احد السدود
الصغيرة حديثا. ولهذه السدود فوائد عديدة أهمها الاستفاده
من كميات المياه التى تضيع حاليا اضافة الى ما توفره من
حماية وتفادى للاخطار.

٣- تتم معظم عمليات الامتداد العمرانى والسكانى
والسياحى دون تخطيط مسبق لتفادى أخطار السيول، ومن ذلك
القرى السياحية (دغش لاند - شاطئ القمر) على خليج
السويس ومجموعة قرى سياحية على خليج العقبة (شرم
الشيخ - ذهب - نويبع)

٤- فى بعض الاجزاء من الطرق الماره ببطون الأودية لم
يتم انشاء مجارى صناعية بجوار الطريق لتصريف مياه
الأمطار والسيول. وحتى عمليات التكرسية التى تتم عن طريق
بناء حوائط مانله من الحجر الجيرى تعتبر فى كثير من
المواضع طريقه غير مجديه حيث يسهل على عمليات الجريان
السيلى الخفيفة نحتها جنبيا. وسرعان ما تنهار.

ومن البدائل الافضل استخدام طبقات من الاسمنت المسلح
فى وضع مانل على جانبي الطريق وتستخدم هذه الطريقة فعلا

فى اجزاء صغيرة جدا من طريق وادى وتير. كما يمكن استخدام الصخور الجرانيتية المتوافره فى المنطقة على جوانب الطريق.

٥- ضرورة التطهير المستمر للبرايخ حيث يعمد بعض البدو فى المنطقة الى سدها بالرمال والجلاميد لمنع تصريف المياه لتجميعها واستغلالها وهذا يودى الى فقد البرايخ لوظيفتها وتآكل اجزاء من الطريق.

٦- هناك طريقه غير مكلفه ويمكن استخدامها باطمئنان عند تقاطع الطريق مع مجارى الأودية هى خفض منسوب الطريق لمستوى ادنى من مستوى قاع المجرى مع مراعاة التطهير المستمر لهذه الاجزاء بمجرد عبور السيل من فوقها الذى يقطعه ليتم الجريان من فوق الطريق نفسه.

٧- ضرورة انشاء انظمة انذار مبكر لاستخدامها فى المناطق شديده الخطوره.

المراحل الأساسية لتدابير مواجهة السيول وتهديبها واستغلال مياهها:

أولاً: الاهتمام بدراسة اربعة موضوعات متكاملة
ومترابطة:

أ - دراسة العوامل المؤثره على الجريان السيلى وتتناول عددا من المتغيرات من أهمها الأمطار وخصائصها المختلفه والفواقد عن طريق البحر والتسرب، والعلاقة بين هذه العوامل والجريان كما تتناول العوامل الأخرى المؤثره مثل احواض وشبكات التصريف وانماط وخصائص المجارى وكذلك العمليات الطبيعية والبشرية.

ب - دراسة وتحليل لعملية الجريان وكيف تبدأ واشكالها الاساسية وخاصة الانسياب السطحى والجريان المركز وخصائص كل منهما والعوامل المؤثره عليهما.

ج - امكانيه توقع الجريان وافضل الاساليب التى يمكن استخدامها فى هذا المجال ومنها استخدام نماذج المحاكاه فى الحاسب الألى وتحليل تكرار الجريان.

د - طرق تفادى اخطار الجريان وتنقسم الى جزئين:
١- يهتم الأول بعملية الوقاية السابقة للجريان.
٢- يهتم الثانى بوسائل التخدير والانذار.

ثانياً: تحديد كمية مياه السيول وسرعتها وارتفاعها في الوديان ووضع النماذج المسامية وهذا يتطلب الآتي:

أ - بيانات احصائية تاريخية عن عدد مرات سقوط الامطار وكذلك كثافته المطر.

ب - حساب الوقت اللازم لتجمع المياه لتكون سيلاً جارفاً.

ج - تحديد خطوط تقسيم المياه مع حساب الاحواض لمجرات السيول وروفدها وخصائصها الجيومورفولوجية والهيدرولوجية وفي ضوء ذلك ومعالجة البيانات السابقة لحساب كمية المياه وسرعتها ومستوى ارتفاعها عند نقطة معينة من الودى وكذلك حساب الوقت اللازم لتجمع هذه المياه لتصبح سيلاً جارفاً.

ثالثاً: الدراسات الخاصة بتنفيذ الانشاءات بهدف تهذيب مياه السيول أو تخزينها سطحياً في بحيرات بعمل سدود أو تخزينها في الخزان الجوفى لاسـتغلاله وهذه المرحلة تتطلب دراسات مختلفة هي:

١- دراسات جيولوجية تركيبية لتحديد السدود الطبيعية السطحية.

٢- دراسات هيدرولوجية وجيوفيزيائية لتحديد سمك طبقات الخزان الجوفى وحساب حجم الخزان وتحديد السدود الطبيعية تحت السطح.

رابعاً: وضع التصميمات اللازمة للانشاءات الخاصة بتهديب واستغلال مياه السيول سواء في ذلك الخاصة بالسدود السطحية، الكبارى البرايخ لأصرف مياه السيول أو صرفها بطريقه عبور المياه فوق الطرق الاسفلتية (الطريقه الايرلنديه) أو تخزينها في الخزان الجوفى باستخدام السدود تحت السطحية أو بانشاء السدود الصناعية تحت سطحية ومن هنا يمكن تهديب وحماية مشروعات البنية الاساسية.

خامساً: مراعات اعتماد الخطط على كافة الدراسات المناخية (لبيان العلاقة بين المطر والسيول ومعرفة كمية المطر المسببة للسيول). والجيومورفولوجية والمساحية (لتحديد أهم الأحواض للأصرف منها واتجاه السريان السطحي للمياه وتصنيفه والخرائط المبينه لمخزرات أحواض الأودية الرئيسية مبينا عليها شبكة تصريف المياه في هذه الأحواض. وخرائط اتجاه سريان المياه في الأحواض الرئيسية. وخرائط انحدار الأودية) في منطقة الدراسة. والدراسات الهيدرولوجية (وتشمل هذه الدراسة تصريف المياه ومعرفة امكانية تغذية الأحواض الجوفية من خلال اعاقه وتهديب وتطويع مياه السيول). والدراسات الجيوفيزيقية (لبيان التركيب الجيولوجى تحت السطح في المناطق المقترح عمل انشاءات حماية بها).

والدراسات الجيولوجية والتركيبية وتشمل (أعداد خرائط جيولوجية موضح عليها الوحدات الصخرية المختلفة والتراكيب الجيولوجية الرئيسية والثانوية ودراسة واخذ قياسات تركيبية

للفوالق والصدوع والشقوق والفواصل ومحاور التشوه وجميع العناصر التركيبية المتاحة ولوحات عن اقتراحات أفضل سبل الحماية لتأبين المنشآت السياحية والحيوية أخذين في الاعتبار استخدامات الأرض والخامات المحلية).

بيان المناطق المعرضه لمخاطر السيول التي أدت خسائر في الطريق والأوراح والمنشآت الى:

أولاً: مناطق تتعرض للسيول في حوض خليج العقبة:

- ١ - مخرات السيول بحوض وادي طوبيا
- ٢ - مخرات السيول بحوض وادي المراه
- ٣ - مخرات السيول بحوض وادي المحاش الاعلى والاسفل
- ٤ - مخرات السيول بحوض وادي مقبله
- ٥ - مخرات السيول بحوض وادي وتير

وجميع هذه المخرات تصب في خليج العقبه وتسبب تدمير اجزاء من طريق نويبع - طابا على ساحل خليج العقبه وطريق نويبع - الممتد وطريق طابا - الممتد كل هذه الطرق تتأثر بالسيول في وقت واحد.

ثانياً: مناطق تتعرض للسيول فى وسط سيناء:

- ١ - مخرات السيول بوادى سعال.
- ٢ - مخرات السيول بوادى زعزه.
- ٣ - مخرات السيول بوادى نصب.

وجميع المخرات تصب فى الجنوب وتسبب تدمير للطريق الرئيسى الذى يربط من مدينة نويبع وسانت كاترين - علماً بانها تعتبر من الدرجة الثانية ولكنها تحتاج لدراسة تفصيلية.

ثالثاً: مناطق تتعرض للسيول فى جنوب خليج العقبة:

- ١ - مخرات السيول بحوض وادى العاط الشرقى.
- ٢ - مخرات السيول بحوض وادى جدلة.
- ٣ - مخرات السيول بحوض الخروم.

رابعاً: مناطق تتعرض للسيول فى حوض خليج السويس

- ١ - مخرات السيول فى حوض وادى جبلية.
- ٢ - مخرات السيول فى حوض وادى العياط الغربى.
- ٣ - مخرات السيول فى اسله.
- ٤ - مخرات السيول فى معير.
- ٥ - مخرات السيول فى جبران.
- ٦ - مخرات السيول فى فبران.

- ٧ - مخرات السيول فى سدرى.
- ٨ - مخرات السيول فى بعبع.
- ٩ - مخرات السيول فى وردان.

وجميع هذه الأحواض تصب فى الحوض الرئيسى (خليج السويس).

وهذه المناطق عند تعرضها للسيول تسبب تدمير فى الآتى:

- ١ - طريق وادى فيران ٦٠ كم.
- ٢ - مدينة طور سيناء.
- ٣ - طريق طور سيناء - شرم الشيخ.
- ٤ - طريق وادى فيران - ابو رديس.
- ٥ - المنشآت الببتروولية فى ابو رديس وبلاعيم.
- ٦ - طريق أبو زنيمه - رأس سدر.

الفصل الثانى مدى ومناطق السيول فى الصحراء الشرقية

١ - خطورة السيول بالمناطق المختلفة:

تؤثر السيول على المناطق التى تصلها المياه من وديان الصحراء الشرقية المنصرفه الى وادى النيل ويكون التأثير مباشرا على الزراعات والثورات الحيوانية والمنشآت الصناعية والتجمعات السكنية المقامة على الجانب الشرقى من نهر النيل. كما أن هناك بالصحراء الشرقية أوديه قصيرة تتجه من الغرب الى الشرق لتصب فى البحر الاحمر وتؤثر على الساحل وبعض المدن المقامه عليه.

ويمكن تقسم الصحراء الشرقية الى اربع مناطق:

١) المنطقة من مدينة القاهرة وحتى مدينة اسيوط: شكل (٤)

تتمركز بهذه المناطق تجمعات سكانيه عالية الكثافه ومناطق زراعية وكثير من المنشآت الصناعية وقد اقيم معظمها على مصبات الاوديه مما يعرضها الى خطر الجريان السيلى مثلما حدث عام ١٩٧٥ حيث تعرضت محافظتى المنيا و اسيوط الى سيول ارتفع منسوب المياه بها الى حوالى ٥٠ سم وأدى هذا الى تعطل المرشحات فى محطة مياه الشرب بسبب الرواسب وعند بلده منيل هانى اقتحمت المياه نقطة ضعيفة فى

الجسر واغرقت ١٢ قرية ٠٠٠ نلتهك عن سول اكتوبر /
نوفمبر ١٩٩٤:

كما أدت السيول الغزيرة التي اجتاحت قرى مركز الصف
بجنوب الجيزة للشرق من النيل عام ١٩٨٢ الى تدمير ١٨٠
منزلا فى قرية القبابات وتلف بعض المزارع ونفوق بعض
الماشية وبلغ عدد منكوبى السيول حوالى ١٥٠٠ مواطن.

وفى سيل آخر فى منطقة الصف جنوب حلوان عام
١٩٨٧ تسبب الجريان الشديد للمياه الى جرف عدد من المنازل
والمزارع بقرية عرب بمركز الصف للشرق من النيل.

ومن شكل (٥) يتضح لنا أن هناك مناطق شديدة الخطورة
يصل الجريان السيلى بها الى معدلات عالية بسبب وادى دجله
القريب من مناطق المعادى وطره ووادى حوف والمناطق
الصناعية لشركة النصر للسيارات وشركة طره للاسمنت
ومدينة المعصره.

أما مدينة ١٥ مايو فهى معرضه للسيول من وادى جبه
ووادى جراوى.

وعلى الرغم من طول فترة انقطاع السيول والتي قد تصل
الى ٥٠ عاما الا أنه عند حدوثها ستتعرض هذه المناطق
جميعها الى مخاطر فادحة اذا لم تنشأ السدود لحمايتها أو
تحويل مجارى السيول الى أماكن غير معمورة خاصة وأن

العاملين بالارصاد يتنبؤون بتغيرات مؤكده فى المناخ القادم. وفى نفس المنطقة بين القاهرة واسيوط هناك مواقع أخرى معرضه للسيول ولكن بدرجة خطورة أقل لوقوعها فى مصب وادى الوراق ووادى اطفيح فى الصف، ووادى سنور جنوب مدينة بنى سويف الجديدة، ووادى الشيخ فى الفشن، ووادى طرفه ويؤثر على نزله طابت.

أما مدينة المنيا الجديدة وبنى سويف وبعض المناطق المحصوره بين النيل وغرب البحر الاحمر فهى اقل المناطق تعرضا لخطوره السيول على الرغم من حدوث سيول لها قبل عام ١٩٧٥.

٢) المناطق من مدينة اسيوط وحتى ادفو: (شكل ٦)

الملحق بالدراسة وهو خريطة توضح شبكة الطرق الرئيسية فى منطقة القاهرة - اسيوط والأماكن المعرضة لأخطار السيول مع تقسيم المناطق المعرضة للسيول الى المنطقة ١ معضه لأخطار بسيطة، مناطق ٢ معرضة لأخطار متوسطة، ناطق ٣ معرضة لأخطار شديدة، طرق رئيسية ممهدة ٤، طرق ترابية ٥، دروب ٦.

تتأثر هذه المنطقة بوجود وادى قنا ووادى زيدون ووادى عطاالله ووادى المياد ووادى الشغب. وفى عام ١٩٧٩ هطلت امطار غزيره شمال ادفو سرعان ما تحولت الى سيول أدت الى تعطيل قطارات السكك الحديدية وتوقف السيارات السياحيه على الطريق الزراعى حيث ارتفع منسوب المياه الى حوالى ٥٠ سم. وفى شهر اكتوبر من نفس العام تكررت السيول ولكن بصورة

اشد وادت الى وفاه ١٨ شخصا فى سوهاج وتدمير الزراعات فى حوالى ١٠ الآف فدان ونفوق ما يقرب من ٥٠٠ رأس من الماشية والى بالف بالة قطن. واثرت السول على الطريق بين قنا والقصير وشردت حوالى ١٨٤١ مواطن وهدمت حوالى ١٥٧٦ مسكنا.

وتكررت السيول مرة أخرى عامى ١٩٨٠ و١٩٨٥ ولقى ٣٢ شخصا مصرعهم بالاضافه الى تلف الزراعات وتدمير المنازل. ويمثل وادى قنا ووادى زيدون اكثر الوديان خطورة على مدينتى قنا وقفت (شكل ٧ الملحق والذى يبين شبكة السريان الطبيعى فى منطقة اسيوط - أدفو مأخوذة من صور الاقمار الصناعية مقياس: مليون) حيث تتسع مساحة الوديان بشكل ملحوظ ومع ذلك تظل خطوره هذه الوديان أقل من خطوره وادى وتير فى سيناء.

أما المنطقة المحصورة بين منطقة اسيوط وقنا فهى متوسطة الخطورة حيث أن خصائص الأودية الصغيرة التى فيها تقلل من شدة خطورة الجريان السيلى فيها.

٣ - المنطقة من أدفو وحتى نهاية بحيرة ناصر:

تمثل الأودية التى تصب فى بحيرة ناصر أقل المناطق تقريبا تعرضا لمخاطر السيول لعدم وجود تجمعات سكانية أو زراعية كبيرة.

أما بالنسبة لبحاوض شرق النيل فى المنطقة بين أدفو وأسوان (شكل ٨ الملق وهو خريطة توضح شبكة الطرق الرئيسية فى منطقة اسبوت - ادفو و الاماكن المعرضة لأخطار السيول مقسمة الى : ١ : مناطق معرضة لأخطار بسيطة : ٢ ، مناطق معرضة لأخطار متوسطة : ٣ ، مناطق معرضة لأخطار شديده: ٤ ، طرق رئيسية ممهدة : ٥ ، طرق ترابية : ٦ ، دروس) فتمثل خطورة كبيره بالذات على منطقة كوم امبو وشرق مدينة اسوان (شكل ٩ شبكة الصرف الطبيعى فى منطقة ادفو - بحيرة ناصر مأخوذة من صور الاقمار الصناعية لاندسات مقاس ١ : مليون) وفى مايو عام ١٩٧٩ آدى الجريان السيلى الى تعطيل خطوط السكك الحديدية كما أثر على مركزى ادفو وكوم امبو وأسوان وآدى الى انهيار ٢٠٠ منزل . و لقي - ثلاثة أطفال مصرعهم تحت الانقاض وتشردت ٣٠٠ أسرة. كما آدت السيول الى سقوط كتل صخرية على بعض اجزاء من الطريق الزراعى وقطع خطوط السكك الحديدية. وتكررت هذه السيول فى شهر اكتوبر من نفس العام وكانت شديده بحيث آدت الى انهيار أكثر من ٣٠٠ منزل وتصدع عدد كبير من المساكن ولم تحدث خسائر فى الاوراح وتسببت فى تعطيل حركة السكك الحديدية للمرة الثانية فى نفس العام. وقد سبق أهذين السيلين عواصف ترابيه رعدية مما يحتمل معه أن تكون هذه امطار اعصاريه. و تكررت السيول فى عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ وتسببت سيول ١٩٨٠ فى عزل مدينة ادفو عن العمران. واثبتت الدراسة التى اعقبت هذين السيلين أن أودية حجازة بقنا وعباس باسوان هى اخطر الاودية بالمنطقة وانه لا بد من انشاء مصدات للسيول واقامه سدود خرسانية فى الأودية. كما أنه من المهم تأسيس المنازل بالديش (الحجر الجيرى) بعمق ٨٠ سم وارتفاع ٧٠ سم فوق سطح الارض على الأقل.

٤) منطقة البحر الاحمر وسواحلها:

تتميز المنطقة بعدد لا حصر له من الأودية الصغيرة التي تصب مباشرة على الخط الساحلى (شكل ١٠: خريطة توضح شبكة الصرف الرئيسي في منطقة ادفو - بحيرة ناصر والاماكن المعرضه لأخطار السيول. تفسير الارقام ١:، مناطق معرضه لأخطار بسيطه: ٢، مناطق معرضه لأخطار متوسطه: ٣، مناطق معرضه لأخطار شديده) ودرجات خطورتها قليلة مقارنة بالمناطق الساحلية بسيناء حيث أن تكرار وشده السيول بها أقل من مناطق جنوب سيناء.

كذلك تتميز هذه الاودية بدرجة عاليه من ناحية انجراف المياه بها وهى حتى الآن لم تدرس تفصيلىا حتى نقف على مدى تأثير هذه الاودية على القرى السياحية والطرق الرئيسية التى تربط مدن البحر الاحمر بعضها ببعض.

ويمثل شكل ١١ (شبكة الصرف الطبيعى فى منطقة البحر الاحمر الساحليه) دراسة مبدئية لمدى خطوره السيول على

المناطق المتاخمة للساحل الغربى للبحر الاحمر وخليج السويس. وبصفه مبدئه فأن درجة الخطوره فى كافة هذه المناطق أما متوسطة أو قليلة.

وقد تم رصد عدد من السيول التى أثرت على المنطقة مثل التى حدثت فى عام ١٩٧٩ وشملت مناطق اولاد ابو سلامه والقصير ومرسى علم طريق قنا - القصير وأدت الى وفاة ١٩ شخصا. وفى عام ١٩٨٧ تسببت الامطار الغزيره التى سقطت على مدينة السويس فى أحداث سيول جارفة تسببت فى جرف كميات من الجلاميد وقطعت الطريق بين مدينة السويس والبحر الاحمر عند الكيلو ٢٥ وحاصرت ٣٠ سيارة ومن المحتمل أن هذا السيل قد جرى فى وادى حجول الذى تبدأ بعض منابعه من جبال عتاقه.

هذا وقد تم رصد السيول التى حدثت فى أغسطس ١٩٩١ على منطقة مرسى علم وكانت مدة السيل سبعة ساعات وبلغ الحجم الاجمالى للمياه التى خلفتها السيول على المدينة ٣٧,٠٠٠ م^٣ و ٢٠ ألف م^٣ رواسب وديانية.

ومن الدراسات الاولية التى تمت اثناء السيول فى المنطقة اتضح أم منطقة جبل حنجلية هى المصدر الاساسى للسيل وأن وادى - أم خريقه هو الوادى الوحيد الذى حمل مياه السيول الى مرسى علم - كما أن ارتفاع منسوب الطريق الاسفلتى تسببت فى تغيير اتجاه مياه السيل الطبيعى وتحويلها الى جميع المنخفضات شمالا وجنوبا وتجمع مياه غزيره فيها

تسبب فى ترسيب طبقه طينية سمكة اعاقت الحركة بين اجزاء المدينة - وقد تسبب السيل ايضا فى انهيار بعض المنازل والمنشآت العامة وتلف بعض المعدات والسيارات - وحوالى ٣٠ كم من الطريق الاسفلتى ادفو - مرسى علم - والطرق الاسفلتية الداخليه بمدينة مرسى علم.

وقد تضمن ملحق الدراسة الشكل رقم ١٢ وهو خريطة توضح شبكة الطرق الرئيسيه فى منطقة البحر الاحمر الساحليه والاماكن المعرضه لآخطار السيول. (مع مراعاة تقسيمها الى ١: مناطق معرضه لآخطار بسيطه: ٢، مناطق معرضه لآخطار متوسطه: ٣، مناطق معرضه لآخطار شديده: ٤، طرق رئيسيه ممهده: ٥، طرق ترايبه: ٦، دروب)

٢ - نتائج دراسات الصحراء الشرقية:

هناك نقصا واضحا فى البيانات المتاحة عن السيول بالصحراء الشرقيه بالاضافه الى عدم الاهتمام الواضح من الجهات المسئولة رغم الاخطار والكوارث التى تنتج عن هذه السيول والحاجه لاستغلال مياهها فى جوانب نافعة.

لذلك لابد من توفير بيانات مناخية دقيقة وخرائط طبوغرافية وصور للصحراء لدراسه الصرف واماكنها حتى يمكن اختيار المواقع الصحيحة لانشاء آى مدن جديدة أو مناطق صناعيه أو زراعية أو غيرها مع توفير اساليب الامان اللازمة بانشاء السدود ومحولات لمجارى السيول.

الفصل الثالث مدى ومناطق السيول فى الصحراء الغربية

يمكن تقسيم احواض الصرف بالصخراء الغربية الى المجموعات الآتية:

أولاً: احواض الصرف الخارجى وتشمل:

- ١ - الاحواض الشمالية وتصب وديانها فى البحر المتوسط.
- ٢ - الاحواض الشرقية وتصب وديانها فى نهر النيل.

ثانياً: أحواض الصرف الداخلى وتشمل:

- ١ - مجموعة الواحات والمنخفضات الشمالية والوسطى والجنوبية.
- ٢ - مجموعة وديان جبل العوينات شعاعيه النظام وتنتهى حول المناطق المرتفعة.

وتستقبل الاحواض الشمالية بالساحل الشمالى الغربى (١٢٥٠٠ كم٢) معدلات عالية من الامطار تتراوح بين ١٠٠ الى ١٥٠م/عام وكثير اما تسيل المياه بها وتسبب اضرارا بالغه.

ويبلغ اجمالى عدد الوديان ٢٢٠ تتراوح مساحتها من بضعة كيلو مترات مربعة الى حوالى ٢٧٠ كم^٢ وتمثل مياه السيول بالوديان حوالى ١,٢٪ من اجمالى الهطول السنوى للامطار وتقدر كميات مياه الامطار والسيول المستغله حاليا بحوالى مليار و ٨٧٥ مليون متر مكعب.

أما بقيه احواض الصرف بالصحراء الغربيه فلا تستقبل امطار ذات فائدة الا بعضا من بقايا شبكات الصرف بالهضاب لبعض المنخفضات والواحات حيث تتعرض لسيول فجائيه نادره كما حدث فى واحتى سيوه والحاره عام ١٩٨٢ تلتها عاصفة مطيره صاحبته سيول مدمره عام ١٩٨٥ ونتج عنها خسائر مادية فادحة فى الارواح.

الفصل الرابع

الاستفادة من مياه السيول والحد من خطورتها

أولاً: على مستوى الجمهورية:

تعتبر السيول عموماً سيول الخير وليست سيول دمار كما يعتقد كثير من الناس، حيث من الممكن السيطرة عليها والحد من خطورتها بطرق عديدة وبسيطة أن استلزم دراسات تفصيلية لإقامة بعض الإنشاءات التي تعتمد على كمية مياه السيول والتي يجب أن تحسب بدقة كافية. ويوجه عام التحكم في السيول وتوفير كميات هائلة من المياه العذبة، من خلال أقامه سدود الاعاقه مثل الجابيونات في محاور الأودية العليا والتي تعوق حركة المياه وتقلل من سرعتها ومنها:

(١) جسور التوجيه:

وتكون بإنشاء مجموعة من الجسور، تشكل حسب طبيعة المنطقة والترية والاساس الصخرى. ومهمتها الأساسية، تحويل المياه الجارفة بعيداً عن المنشآت والطرق والوصول بها إلى مناطق يمكن الاستفادة منها.

٢) جسور كنتورية:

ويتم ذلك بإنشاء مجموعة من الجسور المتعامدة على اتجاه سريان المياه، مما يجعل المياه تحجز امامها، مع ضروره تزويد هذه الجسور بمخارج للمياه حتى لا تنهار. وتفيد هذه الجسور في تخزين كميات من المياه تساهم في تغذية الخزانات الجوفية المختلفة.

٣) سدود تخزين:

يكون ذلك باختيار اماكن مناسبة للتخزين وعمل سدود ترابية أو ركامية تحجز المياه وراها وبالتالي تقلل من شدة مياه السيول الجارفة وفي نفس الوقت يستفاد بهذه المياه في الزراعة والرعى.

٤) سدود اعاقه:

يتم عمل بعض سدود الاعاقه في روافد الأودية وفي الأماكن المناسبة "جايونات" لحجز كميات كبيرة من الطمي والسهل خلفها وكذلك حجز كميات كبيرة من مياه السيول والتي يمكن بعد ذلك الاستفاده بها في زراعة مساحات كبيرة بطريقه رى الحياض.

٥) تكثيف الغطاء البنائى:

يمكن تكثيف الغطاء البنائى الطبيعى وخصوصا في أحواض الأودية التي كان يوجد بها مثل هذا البناء من قبل، والتي أزيلت إما نتيجة للسيول أو الرى الجائر.

وهذه النباتات تعمل على اعاقه حركه السيول، كما يمكن ادخال بعض النباتات الجديدة التي تعمل على زيادة اعاقه حركة مياه السيول والحد من خطورتها. وفي الوقت نفسه تزيد من الطاقة الرعوية، مما يعمل على زيادة الثروة الحيوانية.

(٦) عمل بعض الخزانات الجوفية الصناعية: والتي تسمى "هرايات" بمقاسات كبيرة وطرق علمية لتجميع كميات كبيرة من مياه السيول والأمطار والغير محملة بالطمي والرواسب.

(٧) سدود تحت سطحية: يمكن عمل بعض السدود التحت سطحية واستغلال الخزانات الجوفية الطبيعية لتخزين كميات من مياه السيول والأمطار، والفكره وراء تخزين المياه تحت سطح الأرض تلافى البخر

وتعتبر هذه السدود مناسبة جدا فى المناطق الصحراويه حيث ترتفع متوسط البخر السنوى الى متوسط كمية الأمطار السنوية.

ثانيا: الاستفادة من مياه الأمطار فى تغذية الخزانات الجوفية:

لتغذية الخزانات الجوفية، وهكذا علينا إعادة تغذية تلك الخزانات بالمياه العذبة والتي نفقدها في خليج السويس والعقبة كل عام والاستفادة من المياه الجوفية بعد ذلك بحفر الآبار.

هذا ويتم الاستفادة من السول في تغذية العيون الطبيعية التي تضيف كميات هائلة من المياه سنويا وهكذا تضاف إلى خريطة سيناء المائية كميات هائلة من المياه العذبة الصالحة للتنمية الشاملة بأذن الله.

وقد قام معهد بحوث تنمية الموارد المائية بحفر أكثر من ٥٠ بئر سطحي أو غير عميق وكذلك تم حفر عدد (٩) آبار عميقة.

ثالثا: على مستوى شبه جزيرة سيناء:

تفقد محافظة جنوب سيناء سنويا عشرات بل مئات الملايين من الامتار المكعبه من المياه العذبة في خليج السويس والعقبة.

ذلك لأن محافظة جنوب سيناء تتعرض سنويا إلى بعض السيول التي تهدد المنشآت الحيوية والطرق الرئيسية، وتذهب

معها أرواح المواطنين وممتلكاتهم نتجة لاختار السيول الجارفة والمدمره.

ويتمثل الحل المستفاد من الدراره فى إقامة بعض الانشاءات الصناعيه (مثل السدود "الجابيونات") فى بعض المناطق المختارة من أفرع الأوديه الرئيسيه مثل وادى وتير - وادى فيران - وادى العريش - وادى سدر ووادى غرندل ووادى الطيبه الخ

لتوفير كميات هائله من المياه العذبه، لزراعة مساحات كبيره من الاراضى خلف هذه السدود عن طريق رى الحياض.

. . . والى جانب ذلك فإن من المفيد إقامة الانشاءات المناسبه لزيادة معدلات تسرب مياه السيول والامطار الى الخزانات الجوفيه لزيادة معدلات سحب الآبار الموجوده وايضا لحفر آبار جديده. وقد يودى ذلك ايضا الى تحسين نوعيه المياه فى بعض الآبار.

هذا ويمكن تعظم الاستفاده من مياه السيول والأمطار بإقامة بعض السدود السطحية والتحت السطحية للاستفاده بأكبر كمية من المياه وتخزينها فى الأحواض الطبيعية، تلافيا للفقء الكبير من المياه نتجة البخر.

وهكذا تؤدى الأعمال الصناعية اللازمة للاستفادة من مياه الأمطار والسيول، الى الحد من خطوره السيول المدمره أى أن طرق الاستفاده من مياه السيول والأمطار هى فى نفس الوقت طرقا للحمايه من أخطار الأمطار والسيول.

ويضاف الى ذلك إنشاء الخزانات الصناعية التى تسمى "الهرايات" فى بعض مسارات الأمطار والسيول لتوفير كميات لا بأس بها تصلح فى الشرب والرى،

واخيرا فأن من الضرورى تطهير منطقة جنوب سيناء من الالغام.

الباب الثانى

السياسات والتدابير الطبيه والاعلاميه والاستثماريه لتخفيض معدلات وشدة أخطار السيول

تعتبر السيول من الكوارث التى تصيب الاشخاص والممتلكات فى مناطق تحققها وتتسم آثارها بالشده اذ تؤدى الى هدم المنازل وتدمير الانشاءات والمشروعات وتلف المزروعات ونفوق الماشية وتشريد الأسر فضلا عما تؤدى اليه من اصابات للأشخاص تتزايد فيها احتمالات العجز والوفاه.

وتتسع مناطق تحقق أخطار السيول لتشمل مناطق السقوط الشديدا للأمطار فضلا عن مجارى السيول حتى مصباتها حيث يرتفع منسوب المياه بالوديان والطرق بما يصل إلى عدة امتار وتندفع المياه بشده وسرعة عاليه تصل إلى عشرات الكيلومترات /ساعة وتظل كذلك عدة ساعات بل وعدة أيام.

ورغم امكانية الانذار المبكر فأنها تظل من الحوادث الفجائية التى يتعذر التنبؤ بحدوثها الا لساعات قليله سابقه على تحققها والتى رغم امكانية التعرف على مناطقها فأنها تقع على فترات زمنية قد تتباعد لعشرات السنوات.

وهكذا فإن أحدث السيول الفجائية تتصيب قطاعات ومناطق بأكملها وتتدافع وتتوالى مسرعة آثارها المدمرة على الأشخاص والممتلكات، ومن هنا يمكننا أن نستخلص سياسات جديدة لتخفيض أخطار السيول عدا تلك المتعارف عليها في مجال تخفيض الاخطار غير الطبيعية.

وعلى وجه التحديد فقد أسفرت الدراسة عن ثلاث من السياسات والتدابير ذات الاهمية في مجال تخفيض أخطار السيول نناقشها من خلال هذا الباب في فصلين يهتم أولهما ببيان دور مضمون التدابير الطبية العاجلة ذات الخبرة الفنية الخاصة في مجال تخفيض معدلات الوفاة والعجز بالنسبة للأشخاص وللثورة الحيوانية، ويهتم الثاني بدراسة تخفيض الخطر من خلال فرز وتنوع الاستثمارات وتمتد الدراسة هنا لتبحث في قيام صندوق الثورة الخضراء بدوره في مجال تمويل المشروعات الزراعية والنباتية البيئية بمناطق السيول بشبه جزيرة سيناء.

الفصل الأول

التدابير الطبية العاجله والأعلاميه لتخفيض شدة خسائر السيول

تهتم المستشفيات بإنشاء أقسام للاستقبال بها تقوم أساسا باستقبال الحوادث وتوفير الإسعافات الأولية العاجله والتي قد تتوقف حياه المصاب على سرعة تقديمها وكفاءة خبره القائم بها والأجهزه والمستلزمات اللازمه لكل حالة من حالات الحوادث.

وهكذا فأن هناك ما يمكن أن نسميه بطلب الطوارئ والذي تتزايد أهميته وتصل لأقصاها بتزايد معدلات الحوادث وشدها وهو ما يتحقق في حالات الكوارث التي تتسم بها كافة الاخطار الطبيعه ومنها السيول.

وفي هذا الاطار تبدو أهمية عاملي السرعة وتوفير الخبره الطبيعه الفنيه الخاصه وفقا لنوعيات الاصابات الناشئه عن تحقق الخطر.

ومن هنا كانت دراسة نوعيات اصابات السيول وبيان التدابير والمستلزمات الطبيه التي تؤدي ألى تخفيض شدة الخسائر من خلال تخفيض معدلات الوفاه والعجز.

ونتناول ذلك فيما يلي:

طب الطوارئ والكوارث:

يشير أحد أساتذة الاداره فى هذا الشأن الى أنه قد ثبت من خلال التجارب فى مواجهة (المصائب) أن ما يزيد على ٥٠٪ من الضحايا الذين يصلون إلى المستشفيات محولون إليها من جهات غير مختصه طبيا ومن هنا تذهب سدى كل محاولات منع الازدحام فى غرفة الطوارئ علاوة على أن المستشفيات غالبا ما تعاني من قلة الامكانيات والطاقات نتيجة تعرضها كغيرها من المنشآت لمخاطر المصيبة المدمرة.

وتحد جميع تلك مشاكل من كفاءة وفاعلية الخدمات الطبيه التى لا يمكن حسمها وتجاوزها الا بتخصيص مزيد من الامكانيات والطاقات التى تتطلب استيعابا كاملا لما هية المخاطر والتحديات الماثله،

والملاحظ أنه يمكن بدون زيادة فى الطاقات والامكانيات تعظيم قدرات وتطوير الخدمات الطبية فى حالات الطوارئ اذا استطاعت الاجهزة المعنية (بالمصيبة) تعميق الاعداد لسلوكيات الواجبة خلال مرحلة مواجهة الخطر.

أن طبيعة هذه الكوارث تقتضى وحدة التخطيط بين الاجهزه الحكوميه الرسميه وبين فرق المتطوعين الاهليه بما يجعل تنسيق الجهود فى مقدمة أولويات الخدمات الطبيه وذلك عن طريق وجود شبكة من الاتصالات بكل الاجهزة المعنيه حتى تتبادل وتتكامل المعلومات عن حجم العمل الطبى المطلوب وكذلك توفير المعلومات عن الامكانيات والطاقات المتوافرة والمتاحة بكل جهة وبالتالي يتم أداء كافة الخدمات الطبيه المطلوبه فى أطار منظومه موحدة تشمل تقديم خدمات طبيه بالموقع وتحديد الحالات التى تحتاج الى نقلها إلى المستشفيات وتلك التى تحتاج إلى رعاية وعنايه طبيه مركزه ويتطلب ذلك تصنيف الخدمات الطبيه التى يمكن تقديمها فى مجموعات حسب الواقع

وعلى سبيل المثال يتعين تحقيق الترابط بين:

مراكز طبيه لتقديم الخدمات الضرورية والاسعافات العاجله فى موقع الكارثة - مراكز طبيه تتوافر فيها امكانيات أفضل تحول اليها الحالات التى تحتاج إلى عنايه طبيه أكثر مما هو متاح فى المراكز الطبيه التى اقيمت فى الموقع - مستشفيات تخصصيه تحول اليها الحالات التى تحتاج الى عناية طبيه مركزه.

ويهدف التصنيف المشار اليه الى تحديد الخدمات الطبيه المناسبه وفقا لظروف كل حاله والحد من الازدحام فى بعض المواقع دون مبرر ويجب أن يتحكم ويسيطر اطباء متخصصون فى تنظيم تقديم الخدمات الطبيه المناسبه وفقا لظروف كل حاله وما يتطلبه ذلك من تحويل الى المراكز أو المستشفيات باعتبار أن الاطباء هم جهة الاختصاص فى تقدير الحالات وما تتطلبه من درجة الرعاية الطبيه.

علاوه على ذلك يجب استيعاب ودمج جهود وأنشطة الفرق التطوعيه فى اطار تنظيم الخدمات الطبيه وليس كعمل وكنشاط مواز لها للفضاء على الازدواجيه وتلافى أسباب التضارب والتعارض والتنازع فى الاختصاصات أو صراع الاجهزة.

أهميه عاملى السرعه والخبره الفنيه:

تؤدى السيول وما قد يصاحبها من أعاصير الى عديد من الحوادث التى تصب البشر (والثوره الحيوانيه) من أهمها:

- ١ - مضاعفات الغرق والاختناق.
 - ٢ - الكسور.
 - ٣ - الصدمات العصبيه وضربات الشمس القاتله
- Heatstroke نتيجة للتعرض للحراره الشديده وصددمات

انخفاض الحرارة القاتله Hypothermia Shock نتيجةه
للتعرض للبروده الشديده.

- ٤ - اصابات الجمجمه والعيون والعمود الفقرى.
- ٥ - الازمات القلبيه والنفسيه.
- ٦ - لدغات العقارب والثعابين.

ولكل من الحوادث عاليه خدماتها ومستلزماتها والتدابير
الطبيه ذات الخصوصيه التى يتضح منها أهمية السرعة والخبره
الفنيه الخاصه فى تخفيض معدلات الشده Severity rates
على النحو الذى نبينه فيما يلى:

أولاً: مضاعفات الفرق والاختناق

من البديهي أن لعامل السرعه هنا أثره فى تلافى الخطر
وليس مجرد تخفيضه ويتم ذلك من خلال توفير العماله الفنيه فى
مراكز الاسعاف الأولى المدربه على الاتقاذ من الغرق والتنفس
الصناعى وتدليك القلب ومختلف أوجه التعامل مع حالات الاختناق
الناشئه عن الفرق أو تصاعد الاتربه فى الجو ألى مستوى الرأس
نتيجة اصطدام القطع المنفصله من الطرق والجبال فى مجرى
السيول أو نتيجة الاعاصير وحدوث الحرائق من اشتعال المواد
البترولييه الموجوده بالسيارات أو فى المستودعات أو أوعيه
الحفظ بخيام البدو (من بنزين / زيت / اسطوانات بوتاجاز).

ثانياً: الكسور:

مما يساعد بدرجة كبيرة في تخفيف الخطوره الناشئه عن الكسور القيام بعمل جبائر واسعافات اوليه فى موقع الاصابه وقبل نقل المصاب والذى يتعين أن يتم بواسطة نقالات خاصه يتم تثبيت المصاب فيها . . ذلك أن نقل المصاب دون عمل الجبائر وعلى غير النقالات الخاصه يعرضه للوفاه بصدمه عسيبه تصاحب الالم الشديد وتحريك مكان الكسر أثناء النقل أو نزيف داخلى أو قد يودى إلى عجز مستديم Permanent disability وبالطبع فإن عملية التجبير والنقل على النحو المشار اليه تستلزم خبره على مستوى ممرض متدرب على التشخيص والتجهيز والقيام بالاسعافات الاولييه وأعطاء العقاقير المناسبه لتخفيض الالم واطمام أعمال نقل المصاب على الوجه الصحيح من الموقع إلى المستشفى المركزى التى يستكمل فيها العلاج.

ثالثاً: الصدمات العسيبيه وكذا صدمات التعرض لفترة زمنييه طويله لانخفاض أو ارتفاع درجات الحراره (البروده الشديده) Hypothermia shock - Heat أو الحراره الشديده (ضربات الشمس) - nervous break down - stroke.

وفى هذا الشأن فإن لسرعه الاسعاف الاولى وتقديم العقاقير الطبيه أثره فى تخفيض الآثار الضاره مع توفير وسائل الانتقال السريع لاستكمال علاج الصدمات بصفه عاجله

بالمستشفيات باستخدام أجهزة التدفئة أو التبريد المتطور - حسب الأحوال - لتلافي حدوث الوفاة نتيجة للصدمات غير المرتجعة Irreversible shock.

ونشير هنا إلى أن ضربات الشمس تحدث عقب إنتهاء السيل حيث تقطع الطرق ويحجز الاشخاص فى الطرق الصحراويه التى تكون الشمس فيها قويه ودرجة الحراره مرتفعه،

ومن ناحيه أخرى فأن ضربات البروده الشديده تحدث أثناء الامطار الشديده التى تصيب الانسان وملابسه ويظل مكانه محاصرا بالمياه والبرك غير قادر على التنقل أو تبديل الملابس.

رابعاً: أصابات الجمجمه والعيون والعمود الفقرى:

تنتج هذه الاصابات نتيجة ارتطام جسم المصاب بجسم كجسم السياره التى تنقلب أو تتصادم أو الكتل الصلبه التى تدفعها السيول فى مجراها بشدة وبسرعه.

والحالات المذكوره تستدعى التدخل الفورى ولها أولويتها عند النقل - حيث تتم مختلف مراحل العلاج بالمستشفى المركزى - وهنا يجب أن تكون هناك أولويات لحالات النقل وفقاً لنوع الاصابه ومدى خطورتها وأثر السرعه فى جدوى العلاج.

خامسا: الأزمات القلبية والتنفسية والاختناق:

- تؤدي السيول وما يصاحبها من أعاصير إلى إصابات الجهاز الدوري والتنفسى التى تستلزم لتجاوز آثارها القاتلة توفير إسعافات أولية عاجله on the spot من خلال:
- اسطوانات الاوكسيجين للمعاونه على التنفس.
 - أجهزة التنفس الصناعى عند الضرورة.
 - شاشات monitors المتابعه المستمره للدوره الدمويه والقلب.
 - العقاقير الطبيه للاسعاف الاولى.
 - أجهزة وتحليل نقل الدم.

هذا وتزايد معدلات الازمات القلبية والتنفسية أثناء السيول بالنسبه لمرضى القلب والذبحة الصدرية وذوى الضغط المرتفع والربو الشعبى والسكر نتيجة لتعرضهم لأية صدمة شديده وغالبا ما يحدث ذلك نتيجة الخوف من عدم توافر الخدمات الطبيه والتموين نتيجة لانقطاع الطرق ووسائل الاتصال ذلك أن العامل الرئيسى فى تحقيق الآثار الضاره هو الناحيه النفسيه.

ومن هنا فأن مجرد توافر مراكز الاسعاف الاولى ووسائل الاتصال اللاسلكى ووسائل الانتقال يودى الى انخفاض معدل تكرار هذه الحالات وتلافيها أصلا.

سادسا: لدغات العقارب والثعابين:

وهذه تتزايد معدلات حدوثها مع هطول الامطار الشديد حيث تتسرب المياه إلى الشقوق والجحور فتهرب العقارب والثعابين مذعوره لتصيب الانسان.

وفي هذا الشأن فإن للعلاج السريع أثره في تلافى الآثار الضاره للدغات ذلك أنه اذا ما أعطيت الأمصال المضاده للدغات في الساعه الاولى للاصابه وقبل سريان السم في الجسم كان لها مفعولها في تخفيض حالات التسمم الغير قابله للشفاء.

ومما تجدر الاشاره اليه أن العقاقير والامصال وأكياس الدم الطبيه يتعين حفظها في ثلاجات (متنقله) حيث يلزم لاستمرار فاعليتها أن تحفظ في درجة حرارة منخفضة.

التدابير اللازمه لتحقيق السرعة في تقديم الخدمات الطبيه وتوافير الخبره الفنيه والمستلزمات الطبيه الضرورية:

أولاً: لتوفير السرعة المناسبه في تقديم الخدمات الطبيه:

١ - لا بد من توافر مراكز اسعاف أولى متقدمة على مسافات قصيره تتناسب مع مدى توافر وسائل النقل السريع "عادي كل ١٠٠ كيلو متر".

- ٢ - لابد من توفر سيارات اسعاف مجهزه طبيه تتوافر بها امكانيات الخدمه الشاقه لتتمكن من السير فى المناطق والطرق الوعره.
- ٣ - توافر طائره هيلوكوبتر -أو أكثر- لربط مراكز الاسعاف الاولى بالمستشفى المركزى الذى يتم نقل المصابين اليه. وتتميز الطائرات بقدرتها على أمرين:
الاول: النقل السريع واللازم فى الحالات التى لا يمكن فيها لسيارات الخدمه الشاقه أن تعمل.
الثانى المسح الجوى لمنطقة الكوارث.
- ٤ - توافر وسائل الاتصال اللاسلكى المتطور والضرورى نظرا لانقطاع الاتصالات التليفونيه فور حدوث السيل.
- ٥ - توافر وسائل اضاءة قويه سريعه تعتمد على مصادر طاقه متنقله نظرا لانقطاع التيار الكهربى فور حدوث السيول وما تؤدى اليه من تدمير فضلا عن أن التيار الكهربى يعتبر من وسائل الأمان والحمايه التى تلجأ اليها محطات توريد الكهرباء تلقائيا فور هطول الامطار الشديد لتجنب الماس الكهربائى. ولنا هنا أن نستعيد حادث العباره سالم اكسبريس حيث أدى عدم توافر وسائل الاضاءة القويه فى منطقة الكارثه إلى تأخير عمليات الانقاذ تماما فور حلول الظلام وحتى أول ضوء مما كان له أثره فى زيادة معدلات الوفاه.
- ٦ - توافر الاجهزه اللازمه للتنبؤ المبكر بالاعاصير والسيول من خلال توفير مراكز أرصاد جوى.

ولنا هنا أن نشير إلى فاعلية تلك المراكز في التنبؤ بالخطر قبل حدوثه بفترة تصل إلى ست ساعات يمكن خلالها اخطار الإدارات والأجهزة المعنية لأقفال الطرق والقيام بالاحتياطات اللازمة وتجهيز سيارات ووسائل الإنقاذ بفاعلية.

ومن الطريف هنا أن أهل البدو قد تعارفوا على أن لدى الحيوانات وعلى الأخص الكلاب - قدره استشعار غريبه بالتنبؤ بحدوث السيول وعلى سبيل المثال تصاب الحيوانات - وخاصة الكلب - بحاله من الهياج العصبى الشديد والذعر والنباح المستمر دون سبب واضح.

ثانياً: لتوفير الخبرة الفنيه والمستلزمات الطبية الضرورية:

- ١ - على مستوى مراكز الاسعاف الاولى:
يجب تدريب الممرضين على القيام بالآتى:
١ - التشخيص الاولى للكسور بالمدى اللازم لعمل الجبائر الطبية.
- ٢ - عمل الجبائر الطبيه.
- ٣ - كيفية تثبيت المصاب على النقلات.
- ٤ - اجراء التنفس الصناعى.
- ٥ - تدليك القلب.
- ٦ - اعطاء الامصال والمحاليل فى الوريد.

٧ - عمليات توقف النزيف الخارجى بالربط المناسب للاطراف.

ب - على مستوى الربط بين مراكز الاسعاف الاولى:
يجب تواجد طبيب أو أكثر مدرب ومتخصص فى الحوادث على مسافات مناسبة من مراكز الاسعاف الاولى يتحدد مداها وفقا لطبيعة وسائل الانتقال السريع .٠٠ عادة كل ٢٥٠ كيلو متر.
هذا والتخصص المطلوب هنا متعارف عليه فيما يسمى بطبيب غرفة الطوارئ Emergency Room الطائر ومن أهم ما يتميز به - فضلا عن النواحى الطبيه الفنيه - اللياقه البدنيه اللازمه للمشاركة فى عمليات الانقاذ على النحو التالى:

- ١ - تسلق الجبال والطرق الوعره.
- ٢ - السباحه اللازمه لانقاذ الغرقى فى برك السيول.
- ٣ - انقاذ أسرى السيارات التى تحاصرها مياة السيول والكتل الصلبه التى تجرفها السيول فى مجرها.

ج - على مستوى مستشفى الطوارئ المركزى فى بداية ونهاية مجارى السيول:

- ١ - يفضل الا تتجاوز المسافه بين المستشفيات عن ٥٠٠ كم.

- ٢ - يتوافر بمستشفيات الطوارئ:
مهبط لطائرات الهليكوبتر.
غرفه للعنايه المركزه.
غرفة عمليات.

أجهزه للأشعة التشخيصيه
الكوادر الفنيه من أطباء التخدير
فريق من اخصائيين العظام / الجراحه العامه / القلب
والباطنى / جراحة الاعصاب.

د - لا بد من توافر طبيب بيطرى للتعامل مع الاخطار عاليه
بالنسبه للثوره الحيوانيه لحمايتها فى مناطق ومجارى السيول.

ويلاحظ هنا أن السيول تؤدى الى انتشار العديد من
الأمراض القاتله بين المواشى على رأسها الطاعون.

دور الاعلام فى تخفيض شدة خسائر الكوارث:

لاحظ الباحث من متابعة أحداث السيول اهتمام الصحافة -
قومية ومعارضة - بأمر ثلاثة:

الأول: اخبارى يقوم بيان الكارثة ومدى الخسائر الناشئه
عن تحققها والتدابير والاجراءات التى تقوم بها الهيئات التنفيذية
والشعبية.

الثانى: توجيهات وتحركات القادة السياسية والوزراء.

الثالث: ما يمكن أن نسميه بمخاطبة رأى العام من خلال
البحث فى أوجه القصور والأهمال بالقدر اللازم لتحديد

مسئول أو أكثر توجه إليه الاتهامات وفي هذا يقول أحد اساتذة الاداره أن حلقة الخطأ والخسائر والغضب لابد أن تغلق بالعقاب حتى يتنفس الناس الصعداء.

وفي مجال اهتمام الصحافه بالبحث في أوجه القصور والاهمال وتوجيه الاتهامات فان الأمر يأخذ بعدا سياسيا بالنسبه لصحف المعارضه حيث يبدو جليا انتهازا للأحداث في تحقيق أغراضها السياسيه.

هذا وقد استخلص الباحث وسيلة خاصه من وسائل ادارة الأخطار تبدو ذات أهمية خاصه في مجال الأخطار الطبيعيه ذات العموميه والشده ونعنى بذلك الدور الذى يمكن أن يلعبه الاعلام في تخفيض شدة خسائر الكوارث من خلال:

- ١- تهيئة الرأى العام محليا ودوليا.
- ٢- جمع وتحليل البيانات.
- ٣- الاعلام والتوعيه والتوجيه بالتدابير الشخصيه الاجرائيه والطبيعيه لمواجهة الخطر.
- ٤- اذاعة ونشر حقائق الموقف والتساؤلات والردود عليها.
- ٥- التعامل بموضوعيه مع المسؤولين فرق الانقاذ تحفيزا لهم على التفانى فى العمل.

الفصل الثانى

السياسات الاستثمارية لتخفيض أخطار السيول وتحويلها الى سيول صديقه

من أهم سياسات ادارة الاخطار التى تودى الى تخفيض خسائرها تلك التى تسمى بسياسة فرز وتنويع الاصول والاستثمارات والتى تكتسب اهميتها فى موضوع الدراسة من تعرفنا على مناطق السيول على مستوى الجمهورية.

ومن ناحيه أخرى فإن تلافى اخطار السيول يعنى فى نفس الوقت الاستفاده منها. ولذا يمكن أن نسمى وسائل تخفيض الخطر هنا بأنها تهذيب للسيول وتحويلها الى سيول صديقة تعتبر مصدرا رئيسيا لعدد من الثروات القومية تتمثل اساسا فى الثورة الزراعية التى تستعيد فى أذهاننا دعوة القيادة السياسية الى ما سمي بالثورة الخضراء التى أنشئت لتحقيقها هيئة عامة سميت بصندوق الثورة الخضراء.

وهكذا نتناول فى هذا الفصل السياسة الاستثمارية لتخفيض أخطار السيول من خلال مبحثين يخصص أولهما لسياسة فرز وتنويع الأصول والاستثمارات ويهتم الثانى بقيام صندوق الثورة الخضراء بتمويل المشروعات الزراعية بمناطق السيول خاصة شبه جزيرة سيناء ذات الوضع الاستراتيجى الخاص.

المبحث الأول فرز وتنويع الاصول والاستثمارات

ومن أهم طرق تخفيض الخطر ألا نضع كامل ثورتنا ويقتصر كامل نشاطنا على مناطق السيول ومجاها وطرقها فإذا ما تحقق الخطر تعرضت كافة الممتلكات للفناء وتعرض النشاط للتوقف ومن هنا كان فرز وتنويع الاصول.

هذا ويقصد بفرز الاصول احد امرين أو كليهما:

الاول: عدم تركيز جميع الممتلكات في مناطق السيول ومجراها وطرقها سواء كانت مملوكة لفرد أو جماعة أو مشروع.

وعلى سبيل المثال فاذا افترضنا - كما هو الواقع فعلا - اقامه قريه سياحيه في مجرى سيول فان من المنطقى الاسراع فى اقامة قرية سياحيه أخرى أصغر منها فى أقرب مكان للقرية الاولى يقع خارج منطقة مجرى السيول فإذا تحقق الخطر وتعرضت الاولى للتوقف كانت الثانية وسيله لتقليل الخسائر البشرىه بالانتقال الى الثانية ولخسائر الممتلكات المنقوله بنقلها الى القرية الثانية ويقتصر الامر بالتالى على الانشاءات الثابته.

الثانى: الا تكون ملكية الاصول المعرضه للخطر معقوده
لفرد وتكون هي كل ما يملك بل يتعين تفتيت ملكية الاصول بأن
تكون مملوكة لشركات مساهمه أو شركات توصيه بالاسهم أو
لأكبر عدد من الشركات أو الملاك فتنتشر الجمعيات التعاونيه
لملكية الاراض وتنتشر الاتحادات والشركات المساهمه
لمزاولة النشاط.

ومن ناحيه أخرى لابد من تنويع الاصول ويتم ذلك بدورة
خلال أحد أمرين أو كليهما:

الاول: الاهتمام بتعدد أوجه النشاط بحيث لا تتوقف جميعها
فى وقت واحد نتيجة لتحقق خطر السيول.
الثانى: الاهتمام بتعدد وتجانس الوحدات المعرضه للخطر
بحيث يمكن الاستمرار فى النشاط إذا ما تعرض بعضها للتوقف
أو التلف ، وعلى سبيل المثال آلات ومعدات الضخ وآلات
ومعدات التنقيب عن البترول وآلات ومعدات القوات المسلحه
الموزعه بمناطق السيول ومجاريها.

هذا وتكتسب سياسة فرز الاصول اهميتها فى
مجال تخفيض أخطار السيول حيث أمكن تحديد خريطة
المناطق حدوثها وانسيابها ومجاريها ووديانها على
النحو الذى يمكن أن نلخصه - من خلال دراستنا
بالباب الأول - فيما يلى:

أولاً: شبه جزيرة سيناء:

١ - أحواض وادى العريش (مساحتها ١٩٥٠٠ كم٢ اى حوالى ٣/١ مساحة سيناء) وتتبع روافده الجنوبية من جنوب سيناء فوق هضبتى التيه والعجمه من ارتفاعات تصل الى ١٦٠٠ متر وأهم مناطق التأثير بالسيول هنا (متوسط كمية مياه السيول الجارية فى هذا الحوض ٦٠ مليون متر مكعب / عام) وادى برقة وادى أبو طريفيه وادى الرداف وادى عتابه (مجراها الاتجاه العام جنوب - شمال).

٢ - أحواض خليج السويس (مساحتها ١٤٩٠٠ كم٢) وأكثر المناطق تأثراً بالسيول هى أودية سدر وغرندل ووسيط وفيران وجميعها تتبع من جنوب سيناء (تأخذ الاتجاه شرق - غرب).

٣ - أحواض خليج العقبه (مساحتها ١٢٥٠٠ كم٢) وأكثر المناطق تأثراً بالسيول أودية وادى وتير (يصب عند نويبع) وادى ذهب وادى كيد وأم عدوى وادى العاط (وتتبع من جنوب سيناء وتأخذ فى مجراها الاتجاه العام غرب - شرق).

ثانياً: الصحراء الشرقية:

- (أ) من مدينة القاهرة ألى أسيوط:
- ١ - وادى دجله ووادى حوف والمنطقه الصناعيه لشركة النصر للسيارات وشركة طره للاسمنت ومدينة المعصره.
 - ٢ - وادى جبه ووادى جراوى ومدينة ١٥ مايو.
 - ٣ - وادى الوراق ووادى طفيح وقرى مركز الصف بجنوب الجيزة للشرق من النيل.
 - ٤ - وادى سنور جنوب مدينة بنى سويف الجديدة.
 - ٥ - وادى فقيره ووادى الشيخ بالفشن.
 - ٦ - مدينة المنيا (القديمة).
- (ب) من أسيوط وحتى أدفو:
- وادى قنا ووادى زيدون ووادى عطا الله ووادى المياه ووادى شغب.
- (ج) من ادفو وحتى نهاية بحيرة ناصر:
- أحواض شرق النيل من ادفو إلى أسنان واودية حجازة بقنا وعباس بأسوان.
- (د) منطقة البحر الاحمر وسواحلها:
- أولاد ابو سلامة - القصير - مرسى علم - وادى حجول والسويس.

ثالثاً: منطقة الصحراء الغربية:
وادي أم رخم ووادي ماجد بمطروح - الوادي الجديد و ابو
طرطور.

المبحث الثانى
قيام صندوق الثورة الخضراء
بتمويل المشروعات الزراعية والنباتية البيئية
بمناطق السيول بسيينا

اهتم الباب الأول بتحليل أخطار السيول وقياسها وآثارها حيث تبين لنا المخاطر المادية الجسيمة للسيول فى الثوره الزراعية والحيوانية وفى بعض المنشآت.

وفى مجال تخفيض هذه المخاطر مع الاستفاده من مياه السيول كانت هناك العديد من التوصيات من بينها تكثيف الغطاء النباتى خاصة فى المناطق التى كانت توجد بها أحواض الأودية حيث تعمل النباتات على اعاقه حركة السيل مع الاهتمام بالنباتات الجديده ذات القدره على تحقيق أقصى إعاقه ممكنة والتي تزيد فى الوقت ذاته من الطاقة الرعوية وبالتالي الثروة الحيوانية.

هذا وقد استخلصنا من دراستنا فى الباب الاول المتساوية التالية:

كمية الامطار = كمية السيول
+ كمية التسربات داخل الصخور المختلفة
+ كمية البخر
ومن هنا فاذا أمكن إبطاء سرعة إنسياب الامطار فى مجاريها كلما انخفضت كمية السيول وزادت كمية التسربات داخل الصخور المختلفة بفرض ثبات كمية البخر (وهو أمر

منطقى مع زيادة كمية التسرب) ونكون قد حققنا فاندتين معا فالى جانب انخفاض خطر السيول الناشئ عن اندفاعها المدمر فاننا نكون قد حققنا زيادة فى كمية المياه الجوفية وبالتالي زراعة مساحات شاسعة من اراضى الصحراء التى تبينت من الدراسة صلاحيتها للزراعة اذا ما تم توفير المياه.

وتحقيقا لفاعلية تكثيف الغطاء النباتى وزيادة حجم الخزان الجوفى فقد تمت التوصية باقامة السدود على الاودية وتطهير البرابخ وخفض مناسيب الطرق لمستوى ادنى من مستوى قاع مجارى الاودية، وبوجه عام فان من الضرورى لتهديب مياه السيول - اذا صح هذا التعبير - وتخزينها فى بحيرات أو فى خزان جوفى إجراء المزيد من الدراسات الجيولوجية التركيبية لتحديد السيول الطبيعية السطحية والدراسات الهيدرولوجية وجيوفيزيكية لتحديد سمك طبقات الخزان الجوفى وحساب حجم الخزان وتحديد السدود الطبيعية تحت السطح، وذلك وفقا لعناصر الدراسة المبينة بنهاية الفصل الاول من الباب الاول.

وهكذا فان من المرغوب فيه توجيه السياسات الاستثمارية الى الاهتمام بالقيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية فى مجالات المراعى والنباتات والزراعة، وهى أمور تقع فى

دائرة ما يسمى بالثورة الخضراء والتي أنشئت لتحقيقها هيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء سميت بصندوق الثورة الخضراء.

وإذ تناولنا فيما يلي أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء صندوق الثورة الخضراء فإن من المقيد أن نعرض بعد لتوصيات المؤتمر الخامس للجمعية النباتية المصرية المنعقد فى مايو ١٩٩٣ حول التنمية فى سيناء، كما تجدر الإشارة إلى قيام جامعة قناة السويس بإنشاء كلية للزراعة البيئية بالعريش.

* دور صندوق الثورة الخضراء - وفقا لقرار انشائه
- يتفق وتمويل مشروعات التنمية النباتية والزراعية
بمناطق السيول بشبه جزيرة سيناء:

نتناول فيما يلي أهداف صندوق الثورة الخضراء وادارته وتمويله وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٠ فى ١٩٨٠/٥/٢٢ بإنشائه، مما يوضح اختصاصه بتمويل مشروعات تكثيف الغطاء النباتى والتنمية الزراعية والرعية:

ماده ١ - تنشأ هيئة باسم الثورة الخضراء يكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع رئيس مجلس الوزراء.

مادة ٢ - يهدف الصندوق الى تمويل بعض مشروعات التنمية الزراعية الافقية وفي المناطق التي يرى أن بها وضعا استراتيجيا خاصا أو صفة مميزة أو تأثيراً معيناً في تحقيق الامن الغذائى وذلك وفق اطار الخطه العامة للدوله وله فى سبيل ذلك القيام بجميع الاعمال اللازمة لسلامة وضمن تحقيق الهدف وعلى الاخص ما يأتى:

(١) تجميع واعداد الدراسات والابحاث والخرائط المتعلقة بالمشروعات المختاره.

(٢) اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستصلاح والاستزراع المختاره وله فى سبيل ذلك الاستعانة ببيوت الخبرة المحلية أو العالمية.

(٣) الاستعانه باجهزة الوزارات المختصة فى تنفيذ المشروعات.

ماده ٣ - تتحمل الوزارات المعنية مسؤلية تنفيذ الخطط والمشروعات وتلتزم كل وزارة بتقديم تقارير متابعة دورية لمجلس ادارة الصندوق عن الاعمال المنفذه فى ضوء البرامج الزمنية المحدده.

مادة ٤ - مجلس ادارة الصندوق هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وأقرار الخطط والبرامج التنفيذية والموافقة على اسناد المشروعات لجهات التنفيذ المعنية ومتابعة الاعمال. وله أن يتخذ ما يراه لازماً من

القرارات لتحقيق الغرض الذى قام الصندوق من اجله وله على
الاخص.

١ - اصدار القرارات المنظمة للعمل واللوائح المتعلقة
بالشئون الفنية والمالية والادارية دون التقيد بالنظم الحكومية.
٢ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للصندوق
وحسابه الختامى.

ماده ٥ - يشكل ادارة الصندوق برئاسة نائب
رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية وعضوية كل من:
- وزير التخطيط.
- وزير الاسكان والتعمير واستصلاح الاراضى.
- وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى.
- وزير الرى.
- وزير الصناعة والثورة المعدنية.
- أمين عام الصندوق.

ماده ٦ - رئيس مجلس الادارة هو الذى يمثل الصندوق فى
صلاته بالغير وأمام القضاء وله أن يفوض فى مباشرة بعض
اختصاصاته احد اعضاء مجلس الادارة ويكون له أو لمن يفوضه
التوقيع نيابة عن الصندوق.

ماده ٧ - يصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح
رئيس مجلس ادارة الصندوق قرارا بتعيين أو نذب أو اعارة

إمين عام الصندوق وتحديد مكافآته وبدلاته كما يحدد مجلس الإدارة اختصاصاته.

ماده ٨ - يكون شغل الوظائف عن طريق الندب أو الاعارة.

ماده ٩ - يكون للصندوق موازنة مستقلة تبدأ مع السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها.

ماده ١٠ - تتكون موارد الصندوق من الاموال الاتية:

١ - إيرادات حقل بترول "شعب على".

٢ - الاعتمادات التى تتقرر للصندوق فى الموازنة العامه للدولة.

٣ - القروض الاجنبيه التى يمكن استقطابها لتمويل مشروعات الصندوق.

٤ - اية إيرادات أخرى.

ماده ١١ - يرحد فائض إيرادات الصندوق من سنة الى أخرى ويودع فى حساب خاص لذلك.

ماده ١٢ - يصدر بنظام استغلال الارضى المستصلحة أو إدارتها أو التصرف فيها بالبيع أو التأجير قرار من مجلس إدارة الصندوق.

ماده ١٣ - ينشر هذا القرار فى الجريده الرسمية (نشر بالعدد ٢٣ الصادر فى ١٩٨٠/٦/٥).

الباب الثالث تأمين أخطار السيول

يقوم التأمين على فكرة تفتيت الخسائر من خلال توزيعها بين المعرضين للأخطار وبمعنى آخر فإن جوهر العملية التأمينية يتمثل في تجميع الخسائر التي تنشأ عن تحقق خطر ما محتمل الحدوث وتوزيعها على المعرضين للخطر بافتراض أن الخطر لا يتحقق بالنسبة إلى جميع المعرضين للخطر في وقت واحد.

ومن هنا نفهم كيف تتحفظ شركات التأمين في قبول تغطية الأخطار الطبيعية بدون شروط وأسعار خاصة ليس فقط نتيجة لشدة الخسائر وإنما لتحقيقها بالنسبة لغالبية المعرضين للخطر و بالتالي تأخذ شكل الكارثة ما لم يعاد تأمين الخطر بالاستفادة من عالمية التأمين فيتم توزيع الخسائر بين المعرضين — ن للأخطار على مستوى العالم بمختلف مناطقه الجغرافية.

وإلى جانب شركات التأمين كهيئات متخصصة ينقل إليها عبء الخسائر الناشئة عن تحقق الخطر مقابل مبلغ أو عدة مبالغ مقدماً يلتزم المؤمن له بأدائها .. إلى جانب تلك الهيئات

فقد يكون من المناسب قيام المعرضين للخطر بالاشتراك المباشر في تحمل جزء من الخسائر من خلال ما يعرف بالتأمين التبادلي وينشئون لهذا الغرض صناديق أو جماعات خاصة تتحدد التزاماتهم تجاهها في ضوء الخسائر الفعلية التي تتحقق.

ونظراً لامتداد أخطار السيول إلى الأشخاص فضلاً عن الممتلكات فإن لنظم التأمينات الإجتماعية هنا دورها بالنسبة للأخطار التي تتعرض لها الفئات التي تشملها تلك النظم والامر ذاته بالنسبة لأفراد القوات المسلحة التي تقع مواقعها بمناطق السيول أو يشاركون القطاع المدني في عمليات الأنقاذ وإعادة الحياة الطبيعية لمناطق الأحداث وهؤلاء يعاملون تأمينياً من خلال نظام خاص للتقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

وهكذا تنقسم الدراسة في هذا الباب إلى أربعة فصول يهتم أولها بالاشتراك المباشر في تحمل الخسائر "التأمين التبادلي" ويختص الثاني والثالث للبحث في نظم التأمينات الإجتماعية وأخطار السيول وفي نظم التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة على التوالي أما الفصل الرابع والأخير فيهتم بالتأمينات التجارية وإعادة التأمين في ضوء الاتجاهات الحديثة لخسائر الأخطار الطبيعية.

الفصل الأول الاشتراك المباشر في تحمل الخسائر "التأمين التبادلي"

أمام جسامة الخسائر الناشئة عن تحقيق خطر السيول ومع أهمية وجدوى وسائل تخفيض معدلات تكرار وشدة الخطر التي استخلصناها في الباب الأول وفي فصلي الباب الثاني فإنها لا تكفي لإدارة الخطر ذلك أنه مهما تعددت وتنوعت التدابير فإن احتمالات تحققه تظل قائمة بشدة خسائر أقل.

ومن هنا فليس أمام الأنسان , وقد سعى إلى كل ما شأنه التقليل من الأخطار وشدتها , سوى أن يشارك مع غيره من المعرضين لتلك الخطر في تحمل أو تعويض الخسائر المالية التي تترتب على تحققها بالنسبة للبعض , وهذا هو أساس التأمين.

ووفقاً لهذه الفكرة يتم اشتراك مجموعات المعرضين للأخطار في تحمل الخسائر المالية الناتجة عن تحقيقها من خلال توزيع الخسارة بينهم مباشرة بناء على اتفاق سابق.

وهكذا يمكن لمجموعة كبيرة من ملاك العقارات المبنية المعرضة للخطر الاتفاق فيما بينهم على الاشتراك المباشر في ذلك وفقاً لنسب تتفق مع ملكية كل منهم؟

ويرجع نجاح هذه الطريقة إلى أن الخطر لا يصيب الأفراد عادة في جميع المناطق في وقت واحد وبذات الشدة ومن هنا تتوفر الرغبة والمصلحة في اشتراك أعضاء مجموعات المعرضين لخطر معين في تحمل آثار تحققه بالنسبة لبعض الأعضاء.

وهكذا فإن من السمات الأساسية لهذه الصورة قيامها على نوع من التعاون والتآخي بين الأعضاء المعرضين للخطر دون سعي إلى تحقيق ربح فيديرها الأعضاء بمعرفتهم ولمصلحتهم وتكون مسئولية كل منهم التامين للآخر ولذلك سميت بالتأمين التبادلي.

وفي بعض جماعات التأمين التبادلي قد ينص على قيام كل عضو بأداء اشتراك تكفي حصيلته لمواجهة الخسائر المحتملة بمجرد تحققها... بدلاً من جمع الخسائر من الأعضاء بعد تحقق الخطر ثم أدائها لمن تحقق الخطر بالنسبة له وهو ما يؤدي لعدم أداء التعويض في الوقت الملائم , وفي هذه الصورة تكون الاشتراكات المدفوعة عرضة للتعديل فيرد

فإنضها أو يرحل كاحتياطي وعلى العكس يتم تحصيل اشتراك إضافي أو زيادة الاشتراك وذلك كله على ضوء الخسائر المالية التي تلتزم بها الجماعة.

وحيث تقتصر الجماعة على التعامل مع بعض أخطار الأشخاص أو يغلب عليها ذلك فقد تهتم ببعض الجوانب الإجتماعية إلى جانب أعمال التأمين وفي هذا تتفق كل من الجمعيات والصناديق الخاصة بل قد تنشأ الثانية من خلال الأولى.

وبوجه عام فإنه مع قيام احتمال تحقق خطر السيول ونظراً لشِدتها فإن الأمر يستلزم تجميع أكبر عدد ممكن من المعرضين للخطر في مناطق متعددة لتكوين جمعيات خاصة ذات صندوق دعم مركزي وفي صناديق تأمين خاصة مركزية بما يحقق أكبر قدر من التكامل بين أعضائها في مواجهة الخطر من خلال تجميع الخسائر التي تتحقق للبعض وإعادة توزيعها بين الكل.

وتتزايد أهمية تكوين الجمعيات والصناديق المركزية المشار إليها كلما أحجمت هيئات التأمين عن التعامل مع الخطر أو لم تكن الحماية التأمينية التي توفرها كافية و هنا قد يكون من المناسب استصدار قرار جمهوري باعتبار الجمعيات ذات صفة عامة.

ونتناول بالدراسة فيما يلي في مبحثين تكوين الجمعيات
الخاصة وصناديق التأمين المركزية.

المبحث الأول تكوين الجمعيات الخاصة وذات الصفة العامة مع إنشاء اتحاد نوعى عام وصندوق دعم إتحادى

تعتبر جمعيات التأمين التعاونية من صور الهيئات التأمينية الواردة بقانون الاشراف والرقابة على هيئات التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ويقصد بها تلك التى يتم تكوينها طبقاً لأحكام قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وبشرط ألا تقل قيمة أسهم أو حصص رأسمالها عند الانشاء عن ٢ مليون جنيه مصرى وأن لا يقل المدفوع منه عن نصف هذا المبلغ وتتولى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين تسجيل هذه الجمعيات والترخيص لها بمزاولة نشاطها والاشراف عليها.

ونتناول فى هذا المبحث القانون الصادر بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وجه عام والصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

تكوين الجمعيات والقانون الذى يحكمها:

كفلت جميع الدساتير حق تكوين الجمعيات ... ١٠١ و قد كان القانون المدني ينظم الأحكام المتعلقة بالجمعيات و المؤسسات الخاصة , كما كانت توجد بعض قوانين تنظم أنواعاً معينة من الجمعيات والمؤسسات الخاصة كم كانت تنظم شهرها وهي: القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ ثم جاء القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ جامعاً لشتات الأحكام المتناثرة بين نصوص القانون المدني والقوانين الأخرى سالفة الذكر ... بيد أنه بعد أن انقضى على تطبيق ذلك القانون أكثر من ست سنوات ظهرت الحاجة إلى تغيير احكامه لما اقتضاه نظام الإدارة المحلية من تعديلات , وما أظهره التطبيق العملي من ثغرات , ومن هنا صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والتي بلغت في هذا التاريخ حوالى أربعة آلاف جمعية تضم نحو ثلاثة أرباع المليون من المواطنين وكان هذا العدد الضخم تعبيراً عن مدى أدراك المواطنين لمسئولياتهم الإجتماعية.

ومن أهم ما نص عليه القانون:

١- ألا يقل عدد الأشخاص الطبيعيين الذين تتألف منهم الجمعية عن عشرة.

٢- لا يجوز للجمعية أن تعمل فى أكثر من ميدان واحد من الميادين التى تحددها اللائحة التنفيذية إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة وذلك لما يقتضيه التخطيط السليم من مبدأ التخصص فى أداء الخدمات الذى يستلزم تخصص الجمعية بقدر الأمكان فى ميدان واحد حتى تتفرغ لأداء الخدمة على الوجه الأكمل.

٣- لا تستحق أية رسوم على شهر ما يجرى من تعديل فى نظام الجمعية.

٤- تتمتع الجمعيات المشهورة بالمزايا الآتية:

أ- تعفى من رسوم التسجيل التى يقع عبء أدائها عليها فى عقود الملكية والرهن والعقود الخاصة بالحقوق العينية الأخرى وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات.

ب- تعفى من رسوم الدمغة المفروضة حالياً والتى تفرض مستقبلاً على جميع العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها.

ج- تعفى من الرسوم الجمركية المفروضة على ما تستورده من معدات وأدوات لازمة لنشاطها على أن يصدر بتحديد هذه المعدات قرار من الجهة الإدارية المختصة وعلى أن يحظر على الجمعية التصرف فى هذه المعدات والآلات لمدة خمس سنوات ما لم تدفع عنها الرسوم الجمركية المستحقة.

د- تمنح تخفيضاً قدره ٢٥٪ من أجور نقل المعدات والآلات على السكك الحديدية.

٥- تنظيم نص -اب صحة قرارات الجمعية العمومية و
نص -اب صحة أجمعاتها والنص على أنه يجوز للعضو أن
ينيب عنه كتابة عضواً آخر في حضور الجمعية العمومية على
أنه لا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد ،
والنص على إبلاغ جهة الإدارة بالاجتماع قبل انعقاده بمدة معينة
وبصورة خطاب الدعوة والمسائل الواردة في جدول الأعمال
والأوراق المرفقة به.

٦- نص القانون على حد أقصى لعدد أعضاء مجلس
الإدارة بحد أدنى خمسة أعضاء بدلاً من ثلاثة على أن تكون نسبة
عدد الأعضاء المصريين مماثلة على الأقل لنسبتهم إلى مجموع
الأعضاء المشتركين وذلك في الجمعيات التي يشترك في
عضويتها أجانب، وفيما يتعلق بمدة العضوية يجوز تجديد
العضوية وفقاً لنظم الجمعية كل ثلاث سنوات ويتجدد انتخاب
ثلث الأعضاء كل سنة بطريق القرعة على أنه لا يجوز في
جميع الأحوال أن تزيد مدة العضوية عن خمس سنوات متتالية
ولا يجوز إعادة انتخاب من أنتهت عضويتهم بمضى هذه المدة أو
بالاستقالة قبل أنتهاء سنة من تاريخ أنتهاء العضوية.

ولوزير الشؤون الإجتماعية أن يعين ممثلين للوزارة أو
الهيئات الإدارية الأخرى أعضاء في مجلس الإدارة بحيث لا
يزيد عن نصف مجموع أعضاء المجلس على إلا تسرى عليهم
أحكام العضوية المتقدم ذكرها.

٧ - لا يجوز الجمع بين عضوية الإدارة فى أكثر من جمعية تعمل فى ميدان واحد إلا بأذن من الجهة الإدارية المختصة وذلك رغبة فى توجيه أعضاء الجمعيات إلى تركيز جهودهم والتفرغ للعمل المثمر الجاد.

٨- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالجمعية بأجر.

٩- النص على أن كل عضو يتخلف عن حضور أكثر من نصف عدد جلسات المجلس خلال العام يعتبر مستقيلاً من المجلس وكذلك النص على وجوب انعقاد المجلس مرة كل شهر .

الأحكام العامة للجمعيات:

١- تعتبر جمعية فى تطبيق أحكام القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص اعتبارين لغرض غير الحصول على ربح مادى.

٢- يشترط فى إنشاء الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوب موقع عليه من المؤسسين ويجب ألا يشترك فى تأسيسها أو ينضم إلى عضويتها أى من الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية إلا بتصريح من الجهة الإدارية المختصة.

٣- مع مراعاة القواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الجهة الإدارية المختصة يجب أن يشمل نظام الجمعية على الأخص البيانات الآتية:

- اسم الجمعية ونوع ميدان نشاطها ونطاق عملها الجغرافي ومركز إدارتها على أن يكون في جمهورية مصر العربية.

ولا يجوز لأية جمعية أن تتخذ تسمية تدعو إلى اللبس بينها وبين جمعية أخرى تشترك معها في نطاق عملها.
- اسم كل من الأعضاء المؤسسين ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته ومحل أقامته.

- موارد الجمعية وكيفية أستغلالها والتصرف فيها.
- الأجهزة التي تمثل الجمعية وأختصاصاتها كل منها وكيفية أختيار أعضائها وطرق عزلها أو إسقاط أ أبطال عضويتهم والنصاب اللازم لأنعقاد الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والأجهزة الأخرى الممثلة للجمعية والنصاب اللازم لصحة قراراتها.
- نظام العضوية وشروطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم.

٤- لا يجوز أن تكون للجمعية حقوق ملكية أو أية حقوق أخرى على عقارات الا بالقدر الضروري لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ما لم تحصل على الأذن بذلك من الجهة الإدارية المختصة.

٥- ولا يسرى هذا الحكم المشار إليه بالبند ٤ على الجمعيات التي تعمل في ميدان الرعاية الإجتماعية والجمعيات الثقافية ... ويقصد بالرعاية الإجتماعية في تطبيق أحكام هذا القانون توفير الخدمة الصحية والإجتماعية والفنية للأفراد أو الأسرة أو المجتمع, وعلى الأخص الخدمات المتصلة برعاية الأسرة والأمومة والطفولة ورعاية الأحداث والشيوخ العاجزين عن الكسب وما يتعلق بهذه الخدمات من بحوث ودراسات وتمويل وتنظيم وتدريب. وتعتبر جمعية ثقافية كل جمعية يكون الغرض من تكوينها النهوض بالعلوم أو الفنون أو الأداب.

٦- لا يزيد رسم الشهر على خمسة جنيهات, وتبين اللائحة التنفيذية فئاته ولايرد الرسم بأى حال من الأحوال ولا تستحق أية رسوم على شهر ما يجرى من تعديلات.

٧- يكون شهر نظام الجمعية بمجرد قيده فى السجل الخاص المعد لذلك. وينشر ملخص القيد فى الوقائع المصرية دون مقابل, وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع الخاصة بهذا السجل واجراءات القيدفيه وشروطه.

٨- تقوم الجهة الإدارية المختصة باجراء الشهر خلال ستين يوماً من تاريخ طلبه, فإذا مضت الستون يوماً دون اتمامه اعتبر الشهر واقعاً بحكم القانون, وعلى الجهة

المذكورة بناء على طلب ذوى الشأن اجراء القيد فى السجل والنشر فى الوقائع المصرية.

٩- على الجمعية أن تودع أموالها النقدية باسمها الذى اشهرت به لدى مصرف أو صندوق للتوفير, وعليها أن تخطر الجهة اإدارية المختصة عند تغيير جهة الايداع خلال أسبوع من تاريخ حصوله.

١٠- لا يجوز للجمعية أن تحتفظ برصيد نقدى يزيد على ثلاثة أمثال المصروفات السنوية للإدارة غلا بأذن من الجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص كما لا يجوز لها ان تحتفظ برصيد نقدى خارج المصرف أو صندوق التوفير يزيد عن مصروفات شهر واحد.

١١- على الجمعية أن تنفق أموالها فيما يحقق أغراضها ولها أن تستغل فائض إيراداتها لضمان إيراد ثابت فى أعمال مضمونة الكسب على الا يؤثر ذلك فى نشاطها.

١٢- لا يجوز للجمعية الدخول فى مضاربات مالية.

١٣- لا يجوز لأية جمعية أن تحصل على أموال من شخص أجنبى أو جهة أجنبية ولا أن ترسل شيئاً مما ذكر إلى أشخاص أو منظمات فى الخارج الا بأذن من الجهة الادارية

المختصة وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بثمن الكتب والنشرات والمجلات العلمية والفنية.

١٤- لا يجوز الترخيص بجمع التبرعات من الجمهور أو إقامة الحفلات والأسواق الخيرية أو إقامة المباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع الأموال للأغراض الإجتماعية الا للجمعيات والاتحادات المشهورة وفي الأحوال وبالأوضاع بالشروط التي تبينها اللائحة التنفيذية.

١٥- لا يجوز للجمعية بغير موافقة الجهة الإدارية المختصة أن تباشر نشاطها خارج نطاق المحافظة التي بها مقرها الرئيسي الا عن طريق فروع تنشأ وتشهر طبقاً لأحكام هذا القانون, ولا يجوز للفرع تعديل نظامه الا بموافقة الجمعية.

١٦- تخضع الجمعيات لرقابة الجهة الإدارية المختصة وتتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية ويتولى هذه الرقابة مفتشون تعينهم الجهة الإدارية المختصة.

١٧- للجهة الإدارية المختصة أن تقرر أدماج أكثر من جمعية تعمل لتحقيق غرض متماثل أو توحيد إدارتها أو تعديل أغرضها تبعاً لاحتياجات البيئة أو تحقق التناسق بين الخدمات التي تؤديها أو لغير ذلك من الأسباب التي تراها كفيلة بحسن تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله.

ويراعى بقدر الامكان رغبات المؤسسين وغرض الجمعية ونوع ما تؤديه من خدمات.
ويصدر بالادماج قرار مسبب يبين كيفية الادماج ويبلغ إلى ذوى الشأن فور صدوره.
وعلى ممثلى الجمعية المندمجة أن يبادروا بتسليم جميع الاموال والمستندات الخاصة بها إلى الجمعية المندمج فيها.
ولا تسأل الجمعية عن التزامات الجمعيات المندمجة فيها الا فى حدود ما آل من أموال تلك الجمعيات وحقوقها فى تاريخ الادماج.

١٨- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة والعمل بالجمعية بأجر.

الجمعيات ذات الصفة العامة:

١- تعتبر جمعية ذات صفة عامة كل جمعية يقصد بها تحقيق مصلحة عامة يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية سحب الصفة العامة من الجمعية.

٢- يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما تتمتع به الجمعيات ذات الصفة العامة من أختصاصات السلطة العامة كعدم جواز الحجز على أموالها كلها أو بعضها وعدم جواز

تمليك هذه الأموال بمضى المدة وجواز قيام الجهة الإدارية المختصة بنزع الملكية للمنفعة العامة التي تقوم بها الجمعية.

٣- تستثنى الجمعيات ذات الصفة العامة التي تقوم بها الجمعية.

٤- يجوز لوزير الشؤون الإجتماعية أن يعهد إلى إحدى الجمعيات ذات الصفة العامة بإدارة المؤسسات التابعة للوزارة أو تنفيذ بعض مشروعات أو برامجها.

نموذج لائحة نظام أساسى لجمعية تهتم بأخطار السيول

الباب الأول: اسم الجمعية, ونوع ميدان نشاطها, ونطاق عمله الجغرافى ومركز إدارتها:

مادة ١:

أنه فى يوم / / تأسست فيما بين الموقعين على هذا
ومن ينضم إليهم بمدينة قسم شرطة /
محافظة

جمعية باسم : الجمعية المصرية لمواجهة السيول

- مادة ٢ : الغرض من الجمعية العمل فى ميدان:
- ١- الايواء فى حالات هدم المساكن والحظائر نتيجة لتحقق خطر السيول.
 - ٢- تقديم تعويضات نقدية أسبوعية طوال فترة توقف النشاط نتيجة لتحقق خطر السيول.
 - ٣- تقديم تعويضات نقدية وعينية للأشخاص والممتلكات على النحو الذى تبينه الدراسات والموارد المالية.

نطاق عملها الجغرافى ومركز إدارتها:

مادة ٣ : المؤسسون لهذه الجمعية هم

الباب الثانى :موارد الجمعية وكيفية أستغلالها والتصرف فيها:

مادة ٤ : تتكون ايرادات الجمعية من :

ا - اشتراكات الأعضاء وفقاً لما تسفر عنه الدراسات المالية.

ب - التبرعات والهبات والوصايا.

ج - حصيلة ايرادات الحفلات.

د - الاعانات الحكومية.

هـ - الموارد الاخرى التى يوافق عليها مجلس الإدارة.

مادة ٥ : تبدأ السنة المالية للجمعية من / / ١٩

وتنتهى فى / / ١٩ من كل عام.

مادة ٦ : تودع أموال الجمعية بأسمها الذى اشهرت به لدى

أحد المصارف المصرية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى

كودائع نقدية ثابتة ذات عائد ولا يجوز للجمعية أن تحتفظ

برصيد نقدى يزيد على ثلاثة أمثال المصروفات الإدارية

السنوية للجمعية والتي لا يجوز أن تزيد عن (٣ : ٥ % وفقاً

لمبالغ الأشتراكات) من الاشتراكات كما لا يجوز أن تحتفظ

برصيد نقدى خارج المصرف يزيد عن مصروفات شهر واحد.

مادة ٧: يشترط لصرف أى مبلغ من أموال الجمعية أن يوقع على إذن الصرف كل من أمين الصندوق ورئيس الجمعية أو من ينوب عنه.

مادة ٨ : أموال الجمعية مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضها ولا يجوز انفاقها فى غير ذلك وعليها ان تستغل احتياطياتها المتاحة للاستثمار فى أوجه استثمار مضمونة الكسب وهى السندات الحكومية وشهادات الاستثمار , وصناديق الادخار والتوفير كما يجوز الاستثمار فى الأوراق المالية المتداولة بسوق الأوراق المالية لمدة خمس سنوات على الأقل وبما لا يجاوز ٥٠ % من الأموال كما يجوز تملك عقارات خالية من أية حقوق عينية ولا يجوز للجمعية الدخول فى مضاربات مالية.

مادة ٩ : على الجمعية أن تحتفظ فى مقرها بالوثائق والمكتبات والسجلات الخاصة بها ويجب ختم هذه السجلات من الجهة الإدارية المختصة قبل استعمالها. ولكل من الأعضاء والجهة الإدارية المختصة , والاتحاد المختص حق الاطلاع على هذه السجلات والوثائق والدفاتر.

الباب الثالث : العضوية :

مادة ١٠ : يشترط في عضو الجمعية ما يأتي:

١- أن يقدم طلباً للانضمام مصحوباً برسم العضوية وقدره.
وأن يوضح في هذا الطلب اسمه ومحل سكنه ومهنته
وطريقة سدادته للاشتراك وقبوله لاحكام النظام الأساسي
للجمعية.

٢- أن يوافق مجلس الإدارة على قبول عضويته بالجمعية
خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديم طلب الانضمام وسداد
رسوم العضوية ولا يعطى سداد رسم العضوية أى حقوق لطالب
الانضمام قبل الجمعية.

مادة ١١ : تزول صفة العضو في الحالات الآتية :

١- الاستقالة من عضوية الجمعية.

٢- الوفاة.

٣- اذا فقد شرط من شروط العضوية.

٤- الاستبعاد من عضوية الجمعية:

ا- اذا اتى عملا من شأنه أن يلحق بالجمعية ضررا
مادياً أو أدبياً جسيماً.

ب- اذا استغل انضمامه للجمعية لغرض شخصي.

ج- اذا تأخر عن أداء الاشتراك فى موعده استحقاقه لمدة
شهرين بشرط إخطاره باستحقاقه بخطاب موصى عليه خلال الشهر
التالى لآخر دفعه أداها ويصدر مجلس الإدارة قرارا بزوال العضوية.

مادة ١٢ : يخطر العضو بزوال العضوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار مجلس الإدارة بذلك.

مادة ١٣ : يجوز إعادة العضوية إلى الأعضاء الذين زالت عضويتهم بسبب عدم دفع الاشتراكات في سنة إذا ادوا المبلغ المستحق عليهم خلال السنة التالية على الأكثر.

مادة ١٤ : لا يجوز للعضو أو لمن زالت عضويته لاي سبب من الأسباب ولا لورثة العضو المتوفى الحق في استرداد رسم العضوية أو الأشتراك أو الهبات أو التبرعات التي دفعها للجمعية وليس له حق في أموال الجمعية الا بالقدر المخصص لصندوق الإعانات المتبادلة أو لصندوق المعاشات أن وجد.

الباب الرابع : الأجهزة التي تمثل الجمعية وأختصاصات كل منها وكيفية اختيار الاعضاء الذين تتكون منهم هذه الاجهزة وطرق عزلهم:

(١) الجمعية العمومية

مادة ١٥ : تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء الذين أوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم وفقاً لنظام الجمعية ومضى على عضويتهم مدة ستة أشهر على الأقل.

مادة ١٦ : وتنظم طلب انعقاد الجمعية العمومية بدعوة من مجلس الإدارة أو ربع الأعضاء أو الجهة الإدارية المختصة إذا رأت ضرورة لذلك بعد أخذ رأى الاتحاد المختص.

مادة ١٧ : وتهتم بجدول الأعمال.

مادة ١٨ : وتنظم انعقاد الجمعية العمومية السنوى العادى خلال الثلاثة أشهر التالية انتهاء السنة المالية , كما تنظم الدعوة للاجتماعات غير العادية.

مادة ١٩ : وتحدد مكان انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية سواء فى مقر الجمعية أو فى مكان آخر يحدد فى خطاب الدعوة.

مادة ٢٠ : وتنص على أنه يجوز لعضو الجمعية أن ينيب عنه كتابة عضواً آخر يمثله فى حضور اجتماع الجمعية العمومية.

ولا يجوز أن ينيب عن أكثر من عضو واحد فقط.

مادة ٢١ : لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يكتمل

العدد تأجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد بعد ساعة ويكون
الانعقاد في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره - بأنفسهم - عدد لا
يقل عن عشرة في المائة من العضء أو مانتين عضوا أيهما
أقل.

مادة ٢٢ : يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة
وفي حالة غيابه ينوب عنه نائب الرئيس وفي حالة غيابهما
يرأس الجمعية العمومية أكبر أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين
سناً.

مادة ٢٣ : تصدر قرارات الجمعية العمومية العادية
بالأغلبية المطلقة للاعضء الحاضرين كما تصدر قرارات
الجمعية العمومية غير العادية بأغلبية ثلثي الحاضرين فيما
يختص بتعديل أغراض الجمعية أو حلها أو عزل أعضاء مجلس
الإدارة أو أدماج الجمعية في جمعية أخرى.

مادة ٢٤ : تدون قرارات الجمعية العمومية في سجل
محضر جلسات الجمعية العمومية ويوقع عليها الرئيس
والسكرتير.

مادة ٢٥ : لا يجوز لعضو الجمعية الاشتراك فى التصويت اذا كان موضوع القرار المعروض أبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو انتهاء دعوى بينه وبين الجمعية وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية فى القرار المطروح فيما عدا انتخابات أجهزة الجمعية.

مادة ٢٦ : تخطر الجمعية كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بصورة من محضر أتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الأتماع.

(ب) مجلس الإدارة

مادة ٢٧ : يدير الجمعية مجلس إدارة مكون من عدد يتراوح بين ٣ أعضاء و ١٥ عضواً (وفقاً لما يقرر المؤسسون) تنتخبهم الجمعية بين الأعضاء.

مادة ٢٨ : مدة العضوية بالمجلس ثلاث سنوات.

مادة ٢٩ : يتم اسقاط ثلث أعضاء مجلس الإدارة الأول بطريقة القرعة سنوياً ولمدة ثلاث سنوات من موعد تحديد أتماع الجمعية العمومية الأول وبعد انتخاب مجلس الإدارة الأول ثم يتم الاسقاط الثلثى سنوياً ويجوز إعادة انتخاب من تنتهمة عضويته بالاسقاط الثلثى مرة أخرى.

مادة ٣٠ : تكون اجتماعات مجلس إدارة الجمعية قانونية بحضور الاغلبية المطلقة للاعضاء ويجب أن تصدر قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي ينضم إليه الرئيس.

مادة ٣١ : يجب أجتتماع مجلس الإدارة في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية لينتخب من بين أعضائه رئيساً للمجلس , ونائب للرئيس , وسكرتيراً , وأميناً للصندوق وذلك باتفاق بين أعضاء المجلس الحاضرين عقب أجتتماع الجمعية العمومية العادية وتوجيه الدعوة للاعضاء غير الحاضرين في أجتتماع الجمعية العمومية العادية بمعرفة أكبر أعضاء مجلس الإدارة سنأ.

مادة ٣٢ : يتولى مجلس الإدارة إدارة شئون الجمعية.

مادة ٣٣ : يكون انعقاد مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر للنظر في شئون الجمعية وكل عضو يتخلف عن الحضور أكثر من نصف عدد جلسات المجلس خلال العام يعتبر مستقبلاً من المجلس مع عدم قبول أى عذر لعدم الحضور.

مادة ٣٤ : يختص مجلس الإدارة بما يلي :
- إدارة شئون الجمعية الإدارية والمالية والفنية وإعداد اللوائح الداخلية للجمعية.

- تكوين اللجان التي يراها المجلس لازمة لسن سير العمل وتحديد أختصاصات كل منها.
- تعيين العاملين اللازمين للعمل.
- إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية عن العام الجديد والتقرير السنوي , متضمناً بيانات عن نشاط الجمعية وحالتها المالية والمشروعات الجديدة التي يرى القيام بها في العام المقبل.
- دعوة الجمعية العمومية وغير العادية طبقاً للقانون وتنفيذ قراراتها.
- مناقشة تقرير مراقب الحسابات وإعداد الرد على ما ورد به من ملاحظات وعرضها على الجمعية العمومية.

مادة ٣٥ : لمجلس الإدارة أن يفوض عنه في كل أو بعض أختصاصاته لجنة تنفيذية من الرئيس أو نائبه و أمين الصندوق والسكرتير ومن ينتخبه المجلس من بين أعضائه على ألا يزيد عدد أعضاء اللجنة التنفيذية عن خمسة أعضاء.

مادة ٣٦ : وتتضمن أختصاصات اللجنة التنفيذية.

مادة ٣٧ : وتتناول أختصاصات رئيس مجلس الإدارة وهي أساساً تمثيل الجمعية أمام الغير ورئاسة الجلسات.

مادة ٣٨ : وتتناول أختصاصات السكرتير وهي أساساً الأعمال التنفيذية ويمكن أن تشير إلى السكرتير بأنه العضو المنتدب لمجلس الإدارة.

مادة ٣٩ : وتتناول أختصاصات أمين الصندوق وهو المسئول المالي عن جميع الشئون المالية للجمعية ومواردها وتعويضاتها وأستثماراتها.

مادة ٤٠ : وتهتم باختصاص الجمعية العمومية بتعيين مراقباً لحسابات الجمعية من المحاسبين المقيدين بالجدول وتقرير أتعابه.

الباب الخامس : أنشاء فروع الجمعية المركزية

مادة ٤١ : للجمعية المركزية بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة أن تباشر نشاطها خارج المحافظة التي بها مقرها الرئيس عن طريق فروع تنشأ وتشهر طبقاً لأحكام القانون ولا يجوز للفرع تعديل نظامه الا بموافقة الجمعية المركزية.

مادة ٤٢ : على كل فرع أن يرسل للجمعية المركزية نسخة من قانونه الأساسي ولائحته الداخلية وبياناً بأسماء أعضاء مجلس إدارته وتقريراً سنوياً عن حالته المالية ونشاطه.

مادة ٤٣ : يعقد كل فرع جمعياته العمومية السنوية في موعد سابق على موعد انعقاد الجمعية العمومية السنوية للجمعية المركزية من أن يشير إلى أعمال الفرع في التقرير السنوي.

مادة ٤٤ : عند حل أى فرع تؤول أمواله إلى الجمعية المركزية.

تكوين اتحاد نوعى عام للجمعيات التى تهتم بأخطار السيول وصندوق دعم إتحادى لتحقيق التوازن والتنسيق المالى فيما بينها:

اتفاقاً مع جسامه أخطار السيول فأن من المناسب الأستفادة من أحكام قانون الجمعيات من حيث :

أولاً : تكوين اتحاد نوعى عام :

وفى هذا الشأن فقد نص القانون على جواز أنشاء اتحادات -نوعية تعمل على مستوى الجمهورية وأقليمية تعمل على مستوى المحافظات، ونص على أنه لا يجوز نشاء أكثر من اتحاد نوعى فى ميدان الخدمة والرعاية الواحدة , ولا من اتحاد أقليمى فى المحافظة وللجهة الإدارية أن تنشئ اتحادات نوعية أو أقليمية بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة يكون لها

الشخصية الاعتبارية بحكم القانون بمجرد أنشائها وتتألف الجمعية العمومية للاتحاد من ممثلى هذه الهيئات ويتألف مجلس الاتحاد من ممثلين لتلك الجمعيات والمؤسسات وممثلين للجهات الإدارية المختصة وغيرهم من المهتمين بالمسائل الإجتماعية وتبين اللائحة قواعد تنظيم العمل فى الاتحادات وتمويلها.

وينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تكون له الشخصية الاعتبارية بحكم القانون ويشكل مجلس إدارته بقرار من رئيس الجمهورية ويضم ممثلين للاتحادات النوعية والأقليمية والجهات الإدارية المختصة.

ونظم القانون كيفية إدارة وتنظيم أعمالالاتحاد العام والمؤتمر العام السنوى الذى يعقده هذا الاتحاد كما بين المشروع اختصاصات الاتحادات كما بين المشرع اختصاصات الاتحادات النوعية الاقليمية.

ثانياً : إنشاء صندوق مشترك للتنسيق والتوازن المالى بين الجمعيات:

نظراً لان الخدمات الإجتماعية قوامها المال تسانده الخبرة والتوجيه السليم ونظراً لعدم كفاية الاعتمادات المالية المخصصة للجمعيات والمؤسسات الإجتماعية مما يستلزم السعى نحو التنسيق بين الجمعيات بما لها الثبات والاستمرار

حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها التي هي بلا شك امتداد لرسالة الدولة لخدمة المجتمع.

ولذلك فقد تضمن قانون الجمعيات أنشاء صنـدوق لاعانات الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات المشهرة تتكون موارده من حصيلة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية بموجب القانون ٦٣ لسنة ١٩٤٣ والقوانين المعدلة له ومن المبالغ المدرجة بالميزانية العامة للدولة لاعانات الجمعيات والمؤسسات الخاصة ومن حصيلة ضريبة المراهات المفروضة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ ومن حصة وزارة الشؤون الإجتماعية في القيمة الاسمية لاوراق اليانصيب المصدرة المفروضة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ ومن حصيلة التبرعات التي تقررها البنوك والمؤسسات العامة للجمعيات والمؤسسات الخاصة طبقاً لقانون الشركات المساهمة.

ويدير الصندوق مجلس إدارة يشكل من وزير الشؤون الإجتماعية وتمون له رياسته ويختص برسم سياسة التصرف في أموال الصندوق طبقاً للاحتياجات الفعلية لرعاية المجتمع والنهوض به.

ولا شك أن لمثل هذا الصنـدوق ضرورته وأهميته في مجال الجمعيات التي نرى انشاءها لمواجهة أخطار السيول.

المبحث الثانى انشاء صناديق التأمين المركزية الخاصة

امكانية انشاء صناديق لمواجهة أخطار السيول بالنسبة
للاشخاص والممتلكات:-

وفقاً للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار صناديق
التأمين الخاصة يقصد بصندوق التأمين الخاص كل نظام فى أى
جمعية أو نقابة أو هيئة أو من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد
أو أية صلة إجتماعية أخرى تتألف بغير رأس المال ويكون
الغرض منها وفقاً لنظامه الأساسى أن تؤدى إلى أعضائه أو
المستفدين منه تعويضاً أو مزايا مالية أو مرتبات دورية أو
معاشات محددة وذلك فى احدى الحالات الآتية:

ا- زواج العضو وذريته أو بلوغه سنأ معينة أو وفاة العضو أو
من يعوله.

ب- التقاعد عن العمل أو ضياع مورد الرزق.

ج- عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث.

د- أية أغراض أخرى توافق عليها الهيئة المصرية للرقابة
على التأمين.

هكذا فإن أغراض الصناديق الخاصة تتسع — مع لمواجهة
الخسائر المادية الناشئة عن تحقق خطر السيول طالما توافرت
الشروط الآتية:

أولاً : يتكون الصندوق من خلال جمعية أو نقابة أو هيئة أو أى مجموعة من الأفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أى صلة إجتماعية أخرى.

ثانياً : يتألف الصندوق بغير رأسمال (ومع ذلك يمكن أن يبدأ بدفعة تأسيسية يقدمها الأعضاء أو الغير) .

ثالثاً : الغرض من الصندوق أن يؤدي لعضائه أو المستفيدين منه تعويضات مالية وفقاً لنظامه الأساسى.

رابعاً : حالات أستحقاق التعويضات لا تقتصر على أخطار الأشخاص وإنما يجوز أن تمتد لاطار المسئولية أو لأخطار الممتلكات بموافقة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

الموارد المالية للصناديق الخاصة تتسع لمساهمات الدولة ولأية موارد يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق مع وضع ضوابط لإدارتها وفحص المركز المالي وإستثمار الاحتياطيات:

اهتم قانون صناديق التأمين الخاصة بنظامها المالي على النحو التالي:

أولاً : تتكون موارد الصندوق المالية مما يأتي:

- ١- اشتراكات الأعضاء.
- ٢- ما تساهم به الدولة أو الجهة التي يتبعها الصندوق.
- ٣- عائد استثمار أموال الصندوق.
- ٤- أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق.

ثانياً : على كل صندوق أن يخصص جميع أمواله لمقابلة التزاماته قبل أعضائه وذلك فيما عدا الفائض الاحتياطي الذي يحدده الخبير الاكتواري.

وتودع الأموال النقدية والأوراق المالية التي تكون جزءاً من هذه الأموال في أحد المصارف في جمهورية مصر العربية

ووفقاً للمادة (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون توظف أموال الصناديق على الوجه التالي (الذى يحقق اعتبارات الضمان ثم الربحية) :

- ١- ٢٥٪ منها على الأقل فى أوراق مالية مضمونة من الحكومة.
 - ٢- ٦٠٪ منها على الأكثر فلا بعض أو كل المجالات الآتية:
 - ا- تملك عقارات موجودة داخل البلاد و فى هذه الحالة يجب التقدّم إلى الهيئة بالمستندات وتقارير الخبراء المؤيدة لقيمتها وكذا شهادات من مصلحة الشهر العقارى بخلو العقار من أية حقوق عينية محمل بها ولا يجوز للصندوق التصرف فى أى حق من الحقوق العينية أو الأصلية أو التبعية بهذا العقار الا بعد موافقة الهيئة.
 - ب- تملك أوراق مالية قابلة للتداول فى بورصة الأوراق المالية فى حدود ما قيمته ٥٠٪ من مجموع أموال الصندوق.
 - ج- الايداع فى أحد البنوك المصرية كودائع نقدية ثابتة ذات عائد.
 - د- منح قروض للأعضاء وفقاً لما يقضى به النظام الأساسى للصندوق.
 - هـ- أية استثمارات أخرى مضمونة العائد بشرط موافقة الهيئة.
 - ٣- الايداع فى حساب جارى بأحد المصارف المصرية بما لا يجاوز ١٥٪ من مجموع أموال الصندوق.
- ثالثاً : يجب أن يكون لكل صندوق ميزانية سنوية وعلى المسئولين عن ادارة الصندوق أن يمسكوا حسابات منتظمة تتناول ايرادات الصندوق ومصروفاته.
- وتجب مراجعة حسابات الصندوق بواسطة مراجع تختاره الجمعية العمومية من بين المقيدىن فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين ..وتبدأ السنة المالية فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام.

رابعاً : يفحص المركز المالي للصندوق مرة كل خمس سنوات على الأكثر بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين ويتناول هذا الفحص تقدير قيمة التعهدات القائمة ويجوز لمجلس ادارة الرقابة على التأمين اذا رأى ضرورة لذلك أن يطلب اجراء هذا الفحص فى أى وقت قبل مضى الخمس سنوات بحيث لا تقل المدة عن سنة من تاريخ آخر فحص.

اعفاءات ضريبية للصناديق وإستثمارتها:

تنص المادة العاشرة من قانون صناديق التأمين الخاصة على تمتع الصناديق المسجلة وفقاً لأحكامه بالمزايا الآتية:

- ا- تعفى من رسم الشهر والتوثيق التى يقع عبء ادائها عليها فى عقود الملكية والراهن والعقود الخاصة بالحقوق العينية الاخرى وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات.
- ب- تعفى جميع العقود والمحركات والمطبوعات والسجلات من رسوم الدمغة المفروضة.
- ج- تعفى ايرادات الاوراق المالية والقروض والودائع بجميع انواعها المخصصة للصناديق وفقاً لاحكام هذا القانون من الضريبة على ايرادات رؤس الأموال المنقولة.
- د- تعفى العقارات المملوكة للصناديق من الضرائب المفروضة على العقارات المبنية بمقتضى القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤.

الفصل الثانى التأمينات الاجتماعية ولأخطار السيول

تمتد أخطار السيول الى الاشخاص كما تمتد الى الممتلكات.

وباعتبارها من الحوادث الفجائية التى تصيب جسم الانسان بالضرر فانها تعتبر من حوادث العمل بالنسبة لمن يسرى فى شأنهم تأمين اصابات العمل الإجماعى ٠٠٠ ونظرا لتدميرها واعاققتها للطرق فى مجراها فانها تؤدى الى حوادث الطرق التى تأخذ حكم حوادث العمل وفقا لتأمين اصابات العمل المشار اليه.

وحيث تتصف أخطار السيول بالشدة والجسامة فانها تستدعى تدخل العديد من الأجهزة المدنية للمشاركة فى أعمال الإنقاذ والعلاج وأعمال إعادة الحياة الطبيعية للمناطق المنكوبة وفى أداء العاملين لتلك الأعمال يبذلون جهدا غير عاديا نظرا لتلاحق الأحداث والآثار المدمرة وسرعتها وهنا تتوافر شروط اعتبار ما يقع من إصابات إجهاد وإرهاق من إصابات العمل.

هذا ومن ناحية أخرى فان أخطار السيول تؤدى الى عجز دائم بل قد تؤدى الى الوفاة وهنا فان تأمين العجز والوفاء

الاجتماعى يؤدى تعويضاته العينية والمادية سواء كان العجز أو كانت الوفاة نتيجة اصابة عمل أو لم تتوافر فى شأنها شروط اصابة العمل.

ورغم فاعلية نظم التأمين الاجتماعى وعموميتها فانها تعتبر قاصرة عن توفير الحماية التأمينية للأشخاص المعرضين لخطر السيول وغيرها من الأخطار الطبيعية ، ذلك أنه رغم تعدد قوانين التأمين الاجتماعى فان لكل منها مجاله سواء من حيث أنواع التأمينات التى يهتم بها أو من حيث الفئات التى تمتد اليها تلك القوانين.

ومن هنا فاننا نتناول فى هذا الفصل حوادث السيول ومدى إعتبارها من حوادث العمل وفقا لمفهوم وشروط اصابة العمل التى يهتم بها تأمين اصابات العمل وذلك فى مبحث أول ننتقل بعده الى البحث فى مجال التغطية التأمينية لنظم التأمين الاجتماعى المعمول بها فى مصر، والتي تمتد لمختلف قطاعات القوى العاملة عدا أفراد القوات المسلحة على النحو المبين بالمبحث الثانى، مع إيضاح أنواع التأمينات التى يهتم بها كل نظام.

المبحث الأول
حوادث السيول
من حوادث العمل والطريق والاجهاد
وفقا لتأمين اصابات العمل

توسع المشرع المصرى فى تحديد اصابة العمل التى يهتم بها نظام التأمينات الاجتماعية حيث تنص الفقرة (هـ) من المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن هناك صورا ثلاثة لاصابة العمل:

الصورة الأولى: الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينه بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون ٠٠
كالاصابة بالتسمم نتيجة الأعمال التى تستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو الزئبق أو الزرنيخ أو الانتيمون أو الفسفور أو البترول أو المنجنيز أو الكبريت أو حامض السيانور أو أول أكسيد الكربون أو البترول ومشتقاته ٠٠ أو استعمال أو مضاعفات أى من المواد السابقة ٠٠ وكذا تأثر العين من الحرارة وأمراض الغبار الرئويه والصمم المهني.

الصورة الثانية: الاصابه نتيجة حادث يقع للمؤمن عليه:

وذلك سواء وقع الحادث اثناء تأدية العمل ٠٠٠ أو بسبب اداء العمل وتعتبر في حكم ذلك الحوادث التي تقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي.

الصورة الثالثة: الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل:

وهذه مستحدثه ٠٠ والأصل هنا اننا بصدد حالة مرضيه غير مهنيه ولذا ينص القانون على انه يشترط لاعتبار الاصابه الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابه عمل توافر الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة، وينظمها حاليا القرار رقم ٧٤ لسنة ٨٥ الذي نص على ضرورة أن يقل سن المصاب عن ستين سنة مع توافر الشروط التاليه مجتمعه:

١- أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافي يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود في وقت العمل الأصلي أو في غيره.

٢- أن يكون المجهود الاضافي ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بانجاز عمل معين في وقت محدد بالاضافه الى عمله الأصلي.

- ٣- أن يكون هناك ارتباط مباشر بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضيه.
- ٤- أن تكون الفتره الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافيه لوقوع الحاله المرضيه.
- ٥- أن تكون الحاله الناتجه عن الاجهاد أو الارهاق ذات مظاهر مرضيه حاده.
- ٦- أن ينتج عن الارهاق أو الاجهاد فى العمل اصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض التاليه:
أ - نزيف المخ أو انسداد شرابين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات اكلينيكية واضحه.
ب- الانسداد بالشرابين التاجيه للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعه.
- ٧- الا تكون الحاله المرضيه ناتجه عن مضاعفات أو تطور لحاله سابقه.

وإذ تمثل الصورة الثانية إصابة العمل بمفهومها التقليدي
فإننا نتناولها بالدراسة لبيان شمولها لحوادث السيول آخذين
في الاعتبار تفهمنا لشرطي تحقق السيول:

الأول: هطول مفاجئ لأمطار غزيره قد تمتد لساعات
طويله خلال فترات زمنية متقاربة أو متباعدة.

الثاني: سرعة شديده وعنيفه لانسياب مياه الأمطار
الغزيره تدفع وتدمر كل ما في طريقها من انشاءات وكائنات
ويصور اندفاعها في آذاننا البيت الشعري " مكر مفر مقبل
مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل".

وفي هذا الشأن يتبين لنا أن المشرع المصري أخذ
بمدلول واسع لحوادث العمل التي يهتم بها تأمين اصابات العمل
إذ اكتفى في إصابة العمل ان يكون هناك تلازم زمني بين اداء
العمل ووقوع الحادث مفترضا انه طالما وقع الحادث أثناء
العمل فإنه لا بد أن تكون له صلة بالعمل . . ومعنى ذلك أن
وقوع الحادث أثناء العمل يعفى العامل المصاب من عبء اثبات
علاقة السببيه بين الحادث والعمل أما إذ وقع الحادث في غير
فترة العمل فيتعين توافر علاقة السببيه بينه وبين العمل.

ولكن ما هو المقصود بالحادث ؟

لم يعرف المشرع المصري الحادث . . لذلك فإن الأمر
في هذا الشأن ترك لاجتهاد الفقه، وقد ذهب في البدايه الى

عدم ربط فكرة الحادث بالاصابه التي تلحق الشخص في ذاتها وانما بطبيعة الأمر الذي يؤدي الى هذه الاصابه وقد أشرت ان يكون أمرا خارجيا وعنيفا ومفاجئا بالاضافة الى احداثه مساسا بالجسم . . . على أن البعض قد ساير الفقه والقضاء الفرنسى في تعريفه حادث العمل بأنه يتميز بعناصر ثلاثة:

أولها: عنصر الضرر الجسمانى وهو يشمل كل أذى يلحق بالجسم ظاهرا كان أو خفيا، داخليا أو خارجيا كالجروح وكسور العظام وفقد الأعضاء أو الاختلال العصبى والاضطرابات العقلية.

وثانيهما: عنصر المفاجاه الذى من مقتضاه أن تقع الاصابه نتيجة لحادث فجائى لا يستغرق الا وقتا قصيرا وهذا ما يميز حادث العمل عن المرض المهنى الذى يحدث بسبب طبيعة العمل وظروفه خلال فترة من الزمن.

وثالثهما: عنصر الواقعة ذات الأصل الخارجى ويقصد به أن يكون الضرر الجسمانى ناشئا عن سبب خارج عن الجهاز العضوى للعامل كأن ينجم عن آلة أو حيوان، غير أن أصحاب هذا الرأى يذهبون الى ابعاد من هذا ويقولون بأن اشتراط العنصر الأخير فى حادث العمل اصبح محل نقد سواء فى فرنسا أو فى مصر ذلك أنه كان مقصود به التمييز بين اصابة العمل والمرض المهنى فى حين أن الاصابه قد تقع بفعل داخلى دون أن يكون نتيجة لمرض كبذل مجهود مرهق فى العمل فى وقت

معين، هذا الى انه يمكن التمييز بسهولة بين اصابة العمل والمرض المهني بعنصر المفاجأه.

وفى هذا الصدد نعرض للصورة الثانية من صور اصابات العمل قبل النص عليها صراحة والتي كانت محلا لاختلاف الآراء ووجهات النظر . . . وهى الاصابه بالذبحة الصدرية أو الوفاه بالسكته القلبيه بسبب المجهود المرهق الذى يبذله العامل فى أداء العمل . . . وكان مناط الخلاف وهو مدى اعتبار هذه الاصابه أو الوفاه من قبيل اصابات العمل، . . . وقد استقر القضاء الفرنسى على اعتبار الأزمات القلبيه التى تحدث بسبب العمل من قبيل حوادث العمل لأنها تحدث بسبب مفاجئ ولم تحدث نتيجة تطور بطئ . . . اما فى مصر فقد ذهب القضاء ومجلس الدوله فى البداية الى عدم اعتبار الذبحة الصدرية والسكته القلبيه من حوادث العمل (فقد قضت محكمة استئناف اسكندريه فى الاستئناف رقم ٩٧٣ لسنة ٢٥ ق بجلسة ١١ مارس ١٩٧٠ بأنه لا يعتبر اصابة عمل المرض الذى يلحق بجسم العامل ولو كان سببه العمل ذاته ما لم يكن هذا المرض من الأمراض المهنيه الوارده على سبيل الحصر بالجدول وعلى ذلك فأمرض القلب الناتجه عن بذل مجهود مرهق لمدة طويله أثناء العمل ليست من أمراض المهنة وليست من قبيل حوادث العمل لأنها لا تتوافر فيها عنصر المفاجأه بالاضافة الى انها لا تصيب الا من كان لديه من الأصل استعداد لمثل هذه الأمراض كالضعف فى الأعصاب أو الاستعداد الجسمانى.

غير أن الرأي قد استقر على ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٩ من فبراير سنة ١٩٧٢ من اعتبار الاصابة الناشئة عن الاجهاد أو الارهاق فالعمل من حوادث العمل متى كان ارهاقا فجائيا يمكن أن يعزى الى واقعة محددة أو وقت محدد وانتهى الأمر الى تنظيم اصابات الاجهاد والارهاق بنص صريح على النحو الوارد بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

شروط حادث العمل:

لا يكفي تأمينيا أن يقع الحادث بل يجب أن توجد علاقة بينه وبين العمل الذي يؤديه العامل وقد كانت تشريعات اصابات العمل السابقة على التشريع الحالي تضيق الى حد كبير من مفهوم حوادث العمل . . اذ كانت تشترط أن يقع الحادث أثناء العمل وبسببه وكان لا بد من اجتماع هذين الشرطين معا . . ، أما التشريع الحالي فقد أحدث تغييرا هاما في هذه الشروط التي تتحقق بها العلاقة بين الحادث والعمل وأعتبر أن وقوع الاصابة نتيجة حادث أثناء العمل كافيا في حد ذاته لاعتبار الحادث اصابة عمل على أساس افتراض الصلة بين العمل والحادث الذي يقع أثناء تأديته أما إن كان الحادث قد وقع في غير أوقات العمل فيلزم ثبوت الصلة بينه وبين العمل وبتناول ذلك فيما يلي:

أولاً: الإصابة نتيجة حادث أثناء العمل:

يعتبر الحادث قد وقع أثناء العمل إذا كان وقوعه في الساعات المحددة لاداء العمل أى في الفتره التى يكون فيها العامل تحت سلطة واشراف صاحب العمل.

لا يشترط أن يكون الحادث قد وقع أثناء الاداء الفعلى للعمل . . فقد قضى بأن الحادث الذى يقع للعامل فى أوقات الراحة التى تتخلل ساعات العمل انه واقع أثناء العمل طالما أن العامل كان لا يزال خاضعا لاشراف رب العمل وتبعيته فى اللحظة التى وقع فيها الحادث . . . كذلك قضى بأن إصابة العامل أثناء تناوله الطعام فى منطقة العمل أو فى مكان أو مطعم مجاور لمكان العمل تعتبر إصابة عمل لان الحادث قد وقع أثناء العمل . . وقضى ايضا بأن الحادث الذى يقع للعامل بعد وصوله لمكان العمل وأثناء قيامه بتغيير ملبسه واتخاذ الاستعدادات المناسبة للعمل من حوادث العمل تأمينيا.

ثانياً: الإصابة نتيجة حادث بسبب العمل:

إذا لم يقع الحادث أثناء العمل فلا بد من توافر علاقة السببية بينه وبين العمل سواء من حيث ظروفه أو أدواته أو طبيعته . . . كأن يتربص أحد العمال لزميله فى مكان ما بعد انتهاء العمل ويضربه بألة حادة فيصيبه لانه تسبب فى الجراء الذى أوقعه عليه رئيسه . . . فمثل هذا الحادث ما كان يقع

للعامل المصاب الا بسبب العمل الذى يؤديه وعلى ذلك فالحوادث يكون بسبب العمل ،،،،، وقد انتهت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الى أن اصابة العامل أثناء تغييره إطار السيارة التى يعمل سائقا عليها لسقوط الأمطار على يده واصابته تعتبر إصابة عمل لانه كان لأدوات العمل دخل فى وقوع الاصابة ،، كما استقر الرأى طبقا لما سبق أن أوضحناه بأن الاصابه بالذبحة الصدرية نتيجة الارهاق الشديد فى العمل تعتبر اصابة عمل لانه كان لطبيعة العمل دخل فى حدوث الاصابة وبالتالي توافرت علاقة السببية بين الاصابه والعمل.

هذا ومن ناحية أخرى فان اصابة العمل تشمل حوادث الطريق اذ يعتبر فى حكم اصابة العمل كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهبه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهب أو الأياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى. ومن ثم فاننا سنتناول فى هذا الخصوص مسألتين وهما:

١- المقصود بالطريق.

٢- الشروط الواجبه فى حادث الطريق.

أولاً: المقصود بالطريق:

لم يحدد المشرع المصرى طريق العمل بنقطتين ثابتتين كما فعل المشرع الفرنسى حيث اعتبر طريق العمل بأنه الطريق

الذى يسلكه العامل بين محل اقامته الأصلي أو محل اقامه ثانوى يتميز بشئ من الثبات أو بين أى مكان آخر يتردد عليه العامل بطريقة معتاده ومكان العمل وانما حدده بمعيار زمنى وهو الطريق الذى يسلكه العامل خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل أو عودته منه.

وعلى ذلك أقتضى الأمر اللجوء الى القواعد العامه فى القانون المدنى للوصول الى التحديد المكانى لطريق العمل ،،،،، وبالرجوع الى المادة ٤٠ من القانون المدنى نجد انها نصت على ان " الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة وانه يجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن . . .

" وانطلاقا من هذا النص امكن القول بأن الطريق الطبيعى فى مجال تأمين اصابات العمل يبدأ من أى مكان كان يقيم فيه العامل بصفة معتادة أو أى مكان آخر كان يقيم فيه بصفه مؤقتة ودعته الظروف الى الاقامه فيه وينتهى عند مكان العمل.

ولكن يلاحظ أن المعيار الزمنى الذى وضعه المشرع لتحديد المقصود بالطريق هو معيار مطلق وانه يمكن اضافة عاملين مساعدين له لضبطه.

العامل الأول:

أن يكون هناك تناسباً زمنياً بين الوقت الذي وقع فيه الحادث ووقت العمل... بمعنى أن يكون وقوع الحادث في وقت قريب من بدء ساعات العمل أو نهايتها وهذا التناسب الزمني ينشئ قرينة قانونية على أن الحادث قد وقع أثناء الذهاب إلى العمل أو العودة منه ولكن هذه القرينة بسيطة وليست قاطعة إذ يمكن إثبات عكسها... وكذلك عدم التناسب الزمني بين وقت الحادث ووقت بداية العمل أو نهايته ينشئ قرينة قانونية على أن الحادث لم يقع أثناء الذهاب إلى العمل أو العودة منه وهي قرينة بسيطة يمكن إثبات عكسها كما لو كان العامل قد غادر منزله في الصباح الباكر قبل بدأ العمل بوقت طويل ويكون السبب في ذلك عدم اطمئنانه إلى وسيلة المواصلات التي يستخدمها في الوصول.

العامل الثاني:

أن يكون العامل قد سلك الطريق الطبيعي أثناء ذهابه للعمل أو عودته منه... والمقصود بالطريق الطبيعي هو الطريق المألوف الذي يسلكه الرجل العادي أي هو أقرب الطرق وأكثرها سرعة وسهولة وأقلها خطراً.

ثانياً: الشروط الواجبة في حادث الطريق:

يشترط الا يكون العامل قد توقف أو تخلف أو انحرف عن الطريق الطبيعي.

ولم يعرف المشرع المقصود بالتوقف أو التخلف أو الانحراف . . . ويمكن القول بأن التوقف هو وقوف العامل عن السير في الطريق الطبيعي أثناء ذهابه للعمل أو عودته منه لأي سبب من الأسباب كأن يتوقف ليجلس مع أحد أصدقائه في مقهى لقضاء بعض الوقت . . . أما التخلف فهو التأخر الشديد عن ميعاد الذهاب الى العمل أو الانتظار في مكان العمل بعد ميعاد انتهائه دون ضرورة تبرر ذلك . . . أما الانحراف فهو خروج العامل عن الطريق الطبيعي ليسير في طريق آخر لا يمكن وصفه بأنه طريق طبيعي للذهاب الى العمل أو العوده منه.

فاذا وقع الحادث أثناء توقف العامل أو انحرافه أو تخلفه عن الطريق الطبيعي فانه يخرج من نطاق حوادث الطريق المغطاه بضمنان تأمين اصابات العمل.

ويرى البعض أنه اذا توقف العامل عن السير في الطريق الطبيعي دون مبرر ثم استأنف سيره ثم وقع له حادث فإن هذا الحادث لا يعتبر اصابة عمل لانه توقف عن السير في الطريق الطبيعي وبالتالي يكون قد فقد الشرط المطلوب لاعتبار الحادث اصابة عمل.

الا أن هذا الرأي محل نظر فحادث الطريق الذي يخرج عن دائرة التأمين هو الذي يقع أثناء التوقف أو الانحراف فإذا عاد

العامل الى الطريق الطبيعي وعاود السير فيه بعد انحرافه أو توقفه ثم وقع الحادث فإنه يكون مغطى تأمينيا لأنه وقت وقوع الحادث كان يسير فى الطريق الطبيعي دون توقف أو انحراف.

ونرى أن التوقف أو التخلف أو الانحراف عن الطريق الطبيعي إذا تم لقضاء حاجة ضرورية لازمه للعامل ودون أن تستغرق وقتا طويلا أمكن اعتبار الحادث الذى يقع فى هذا الوقت من حوادث الطريق لان الضرورة قد اقتضت هذا التوقف أو الانحراف ومن المناسب هنا النص صراحة على حالة الضرورة كاستثناء من التوقف والتخلف والانحراف.

المبحث الثانى مجال التغطية التأمينيه لنظم التأمين الاجتماعى

تتميز نظم التأمينات الاجتماعيه باجباريتها وعموميتها ومن هنا فهى تمتد لجميع فئات وقطاعات القوى العامله وتتجاوز فى تدرجها العاملين لدى الغير لتشمل العاملين لدى أنفسهم وأصحاب الأعمال والمهن الحره.

ومن ناحيه أخرى تشمل الحمايه التأمينيه التى تقدمها التأمينات الاجتماعيه أغلب أخطار الاشخاص من خلال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه وتأمينات اصابات العمل والمرض والتعطل.

وتتعدد فى مصر قوانين التأمينات الاجتماعيه وفقا لقطاعات النشاط على النحو التالى:

- ١- القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاعات الحكوميه والعامه والخاصه. ولا يمتد هذا القانون الى أفراد القوات المسلحة لخضوعهم لنظام خاص نتناوله بالدراسة فى الفصل التالى.
- ٢- القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين الاجتماعى لأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم.

٣- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن التأمين الاجتماعي للمصريين العاملين بالخارج.

٤- القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن باقى فئات القوى العاملة التى لا تخضع لأى من قوانين التأمينات الاجتماعية الأخرى.

ووفقا للقوانين الخمس المشار إليها يتم توفير الحماية التأمينية لحالات العجز أو الوفاة بما يعنى شمولها لحالات العجز والوفاء الناشئة عن تحقق خطر السيول.

مجال تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية:

أولاً: قانون التأمين الاجتماعي (للعاملين) الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

يشمل نظام التأمين الاجتماعي وفقا لهذا القانون التأمينات التالية:

- ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء.
- ٢- تأمين اصابات العمل.

٣- تأمين المرض.

٤- تأمين البطالة.

٥- تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.

ومن ناحية أخرى فإن أحكام هذا القانون تسرى على العاملين من الفئات الآتية:

أ- العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام.
ب- العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية:

١- أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر.

٢- أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة.

ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ.

ومع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية يشترط لسريان أحكام هذا القانون على الأجانب الخاضعين لقانون العمل ألا تقل مدة العقد عن سنة وأن توجد اتفاقية بالمعاملة بالمثل.

ج - المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة.

كما تسرى أحكام تأمين اصابات العمل على العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة والمتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي والمكلفين بالخدمة العامة وفقا للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي انهى المراحل التعليمية.

ثانيا: قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦:

يشمل نظام التأمين الاجتماعي وفقا لهذا القانون التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاه مع مراعاة أن السن المعاشي هو الخامسة والستين ٠٠٠ ويستحق معاش حالتي الوفاه والعجز الكامل وذلك اذا حدث العجز أو وقعت الوفاه قبل بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين، وخلال فترة استمرار نشاطه أو خلال سنه على الأكثر من تاريخ انتهاء هذا النشاط، وذلك كله بشرط الاتقل مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن ثلاثة أشهر متصله أو ستة أشهر متقطعه.

ويجوز أن تسرى على المؤمن عليهم بعض أنواع التأمين الأخرى المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية، وفي حدود المواد المنصوص عليها في هذا القانون.

وتسرى أحكام هذا القانون اجباريا على من يتراوح عمره بين الـ ٢١ والـ ٦٠ من الفئات الآتية:

١ - الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا والحرفيون وغيرهم ممن يؤدون خدمات لحساب أنفسهم.

٢ - الشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص.

٣ - المشتغلون بالمهن الحرة، ويحدد تاريخ بدء انتفاع كل مهنة من هذه المهن بأحكام هذا التأمين بقرار من وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية.

وفي هذا الشأن صدر القرار الوزاري رقم ٢٦٨ لسنة ٧٦ بتاريخ ٧٦/١٠/٢٥ والذي حدد أول أكتوبر ١٩٧٦ موعدا لبدء انتفاع السادة أعضاء نقابة التجاريين بأحكام القانون.

وكذلك صدر القرار الوزاري رقم ٢٧٠ لسنة ٧٦ بتاريخ ٧٦/١٠/٢٥ والذي حدد أول أكتوبر ١٩٧٦ موعدا لبدء انتفاع السادة أعضاء نقابة المهن الطبية (الأطباء البشريين - الصيادلة - أطباء الأسنان - الأطباء البيطريين) بأحكام القانون.

أما أعضاء نقابة المهن الزراعية فقد صدر بشأنهم القرار الوزاري رقم ٢٧١ لسنة ٧٦ الصادر في ٧٦/١٠/٢٦ والذي حدد أول أكتوبر ٧٦ موعدا لبدء سريان القانون عليهم.

وكذلك صدر القرار الوزاري ٢٧٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ٧٦/١٠/٢٦ والذي حدد أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ موعدا لبدء سريان القانون على أعضاء نقابة المهندسين.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٢٨٩ لسنة ٧٦ بتاريخ ٧٦/١٠/٢٨ والذي حدد أول أكتوبر ٧٦ موعدا لبدء سريان القانون على أعضاء نقابة المهن العلمية.

- ٤ - الأعضاء المنتجون فى الجمعيات التعاونيه الانتاجيه الذين يشتغلون لحساب أنفسهم.
- ٥ - مالكو الاراضى الزراعيه التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنه فأكثر.
- ٦ - حائزو الاراضى الزراعيه التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنه فأكثر، سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجره أو بالمزارعة أو بهما معا.
- ٧ - ملاك العقارات المبنيه التى يبلغ نصيب كل منهم ٢٥٠ جنيها فأكثر سنويا من قيمتها الايجاريه المتخذة اساسا لربط الضريبه العقاريه.
- ٨ - اصحاب وسائل النقل الاليه للأشخاص أو البضائع.
- ٩ - المأذونون الشرعيون والموثقون المنتدبون من غير الرهبان.
- ١٠ - الأدباء والفنانون.
- ١١ - العمد والمشايخ.
- ١٢ - المرشدون والادلاء السياحيون.
- ١٣ - الوكلاء التجاريون.

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية - بناء على عرض وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعيه - اضافة بعض الفئات الأخرى للانتفاع بأحكام هذا القانون.
وفي هذا الشأن صدر في ١٨/٩/١٩٧٦ القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٧٨ باضافة الفئات الآتية:
١- القساوسة والشمامسة المكرسون.
٢- الشركاء المتضامنون في شركات التوصيه البسيطه والتوصيه بالأسهم.

كما صدر القرار الجمهوري رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨٨ باضافة الفئات الآتية اعتبارا من ١/٢/١٩٨٨:
١- أعضاء مجلس الاداره والأعضاء المنتدبون في الشركات المساهمة بالقطاع الخاص.
٢- المديرون في الشركات ذات المسئولية المحدوده.

ولنا هنا أن نشير الى ثلاثة أمور:

الأول: لا تسرى أحكام هذا القانون على المؤمن عليهم المنفعين بأحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي، كما لا تسرى على أصحاب المعاشات المستحقين وفقا لأحكام القوانين المشار اليها.

الثانى: يستثنى من الخضوع لأحكام هذا القانون الفئات الآتية:

- أ- أصحاب الصناعات المنزليه والبينيه والريفيه والأسريه.
 - ب- أصحاب المراكب الشراعيه فى قطاعات الصيد والنقل النهري والبحرى الذين لا يستخدمون عمالا.
 - ج- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم.
- ويصدر بقواعد تحديد هذه الفئات قرار من وزير الشئون والتأمينات الاجتماعيه.

الثالث: يكون التأمين اختياريًا بالنسبة للفئات الخاضعة فى الحالات الآتية:

- ١- من جاوز سن الستين.
- ٢- صاحب المعاش المستحق وفقا لقوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى ويكون له فى هذه الحاله طلب تحويل احتياطى معاشه وفقا لأحكام الباب الخامس من هذا القانون وللمؤمن عليه فى حالة عدم تحويل احتياطى معاشه ان يجمع بين المعاش المشار اليه وبين دخله من نشاطه الخاضع لهذا القانون.

ثالثا: قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨:

تتمثل المزايا التأمينيه وفقا لهذا القانون فى معاشات وتعويضات الشيخوخه والعجز والوفاه بمراعاة أن السن المعاشى هو الستين واستحقاق معاشات حالتي العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته وذلك اذا حدث العجز أو وقعت الوفاه

خلال فتره استمرار عمله أو خلال سنة على الأكثر من تاريخ انتهاء عمله أو من تاريخ التوقف عن اداء الاشتراكات أيهما أسبق وذلك كله بشرط أن يكون المؤمن عليه قد أدى ثلاثة اشتراكات شهرية متصله.

ويهتم هذا القانون بالعاملين المصريين فى الخارج من غير الخاضعين لأحكام القانونين رقمى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى و١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالتأمين على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم على أن تقدم طلبات للانتفاع بأحكام القانون وذلك طالما توافرت فى شأنهم الشروط التى يحددها.

ووفقا للمادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٨ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون وللمادة الأولى من قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٣ فان القانون يسرى فى شأن العاملين المصريين فى الخارج من غير الخاضعين لأحكام القانونين رقمى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والآتى بيانهم:

- العاملون المرتبطون بعقود عمل شخصية.
- العاملون لحساب أنفسهم.
- العاملون بوحدة المنظمات الدولية والاقليمية داخل جمهورية مصر العربية المرتبطون معها بعقود عمل شخصية.
- المهاجرون من الفئات المشار إليها فى البنود السابقة المحتفظ لهم بالجنسية المصرية.

- العاملون المصريون بالسفارات والقنصليات الأجنبية
بجمهورية مصر العربية المرتبطون معها بعقود عمل شخصية
ولم تشترك عنهم وفقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه وذلك لحين اشتراك السفارة أو القنصلية عنهم وفقا
لأحكام هذا القانون (بند مضاف إعتبارا من ١/١/١٩٨٤ بالقرار
الوزارى رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٣).

رابعا: قانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل الصادر
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠:

أ- معاش السادات:

وفقا للمادة الخامسة من قانون الاصدار يمنح معاش موحد
يطلق عليه معاش السادات لكل من بلغ سن الخامسة والستين
أو ثبت عجزه الكامل أو وقعت وفاته قبل تاريخ العمل بالقانون
(١٩٧٠/٧/١) ولم يستحق معاشا بصفته من الفئات المؤمن عليها
وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى أو التأمين والمعاشات السارية.

ويكون صرف المعاش وفقا للألويات الآتية (الصادر
بتحديدها قرار وزير التأمينات رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠):

- ١- من بلغت أعمارهم ٧٠ عاما فأكثر.
- ٢- العاجزون عجزا كليا.
- ٣- العاجزن عجزا جزئيا نتيجة اصابة عمل وبلغوا سن
٦٥ سنة.

- ٤- الطوائف السابق الموافقه على مبدأ صرف معاش السادات لهم من بنك ناصر.
- ٥- من تجاوزت أعمارهم ٦٥ عاما ولم يحصلوا على معاشات بسبب عدم انتظام عمالتهم وعدم استكمال المدد الموجبه لاستحقاق المعاش.
- ٦- من تجاوزت أعمارهم ٦٥ عاما فى أول يوليو ١٩٨٠.

وتحدد أولويات صرف المعاش المشار اليه وللمستحقين ممن توفوا من الفئات المشار اليها وفقا للآتى:

- ١- العاجزون عجزا كليا.
- ٢- الأراامل ممن تبلغ أعمارهن ٦٥ عاما فأكثر.
- ٣- الأراامل والأبناء الذين تتوافر فيهم شروط الاستحقاق.

وتحدد أولويات الصرف بين الفئات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى والفئات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية وفقا للآتى:

- ١- الحالات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الأولى.
- ٢- الحالات المنصوص عليها فى البندين ٢ و ١ من الفقرتين.
- ٣- الحالات المنصوص عليها فى البند ٢ من الفقرة الثانية.
- ٤- الحالات المنصوص عليها فى البند ٣ من الفقرة الأولى.
- ٥- الحالات المنصوص عليها فى البند ٣ من الفقرة الثانية.
- ٦- الحالات المنصوص عليها فى البند ٤ من الفقرة الأولى.
- ٧- الحالات المنصوص عليها فى البند ٥ من الفقرة الأولى.
- ٨- الحالات المنصوص عليها فى البند ٦ من الفقرة الأولى.

هذا ويشترط لإستحقاق المعاش المشار اليه الا يكون لدى المنتفع أى دخل من أى مصدر يعادل المعاش أو يزيد عليه ويثبت الدخل ومقداره بشهادة اداريه.

ويتم ربط المعاش إعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ تقديم طلب الصرف وتسجيله بسجل الأولويات وتخصم منه اشتراكات ١٠ سنوات فى حدود ربع المعاش المستحق، ويكون الخصم بالنسبة للمستحقين فى حدود النصيب المستحق لكل منهم وبما لا يجاوز ربع هذا النصيب.

وفى حالة استحقاق معاش آخر بصفته مؤمنا عليه وفقا لأحكام أى من قوانين التأمين الاجتماعى أو التأمين والمعاشات، أو وفقا لأحكام قانون الضمان الاجتماعى فيتم تحويل القيمة الرأسمالية له أو الاعتماد المخصص لمواجهة بحسب الأحوال الى الحساب الخاص بالتأمين المقرر بهذا القانون.

ب - التأمين الاجتماعى الشامل لفئات القوى العاملة التى لا تخضع لأى من قوانين التأمين الاجتماعى والتأمين والمعاشات وأولوياته:

ويشمل نظام التأمين الاجتماعى الشامل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه (معاشات موحده).

ويجوز أن تسرى على المؤمن عليهم بعض أنواع التأمين الأخرى المنصوص عليها فى قانون التأمين الاجتماعى

الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات.

وتسرى أحكام هذا النظام الزاميا على الفئات التي لا تخضع لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات ممن تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والخامسة والستين طبقا للأولويات التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات، وفي هذا الشأن نصت اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بقرار وزير التأمينات رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ على امتداده للفئات الآتية اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ :

١- العاملون المؤقتون في الزراعة سواء في الحقول والحدائق والبساتين أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو في المناحل أو في أراضي الاستصلاح والاستزراع.

ويقصد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصله أو كان العمل الذي يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط.

٢- حائزو الأراضي الزراعيه الذين تقل مساحة حيازتهم عن عشرة أفدنه سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعه.

٣- ملاك الأراضي الزراعيه (غير الحائزين لها) ممن تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنه.

٤- ملاك المباني الذين يقل نصيب كل مالك في ريعها عن مائتين وخمسين جنيها سنويا.
٥- العاملون في الصيد لدى أصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

٦- عمال التراهيل.

٧- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين وماندى السيارات وموزعى الصحف وماسحى الأحذية المتجولين وغيرهم من الفئات المماثله والحرفين متى توافرت فى شأنهم الشروط الآتية:

أ- عدم مباشرة العمل فى مقر عمل ثابت وعدم استخدام عمال وذلك بالنسبه لمن يباشرون نشاطهم فى المدن.

ب- عدم مباشرة العمل فى مقر عمل ثابت أو عدم استخدام عمال وذلك بالنسبه لمن يباشرون نشاطهم فى القرى.

٨- خدم المنازل ومن فى حكمهم ممن يعملون داخل المنازل الخاصه سواء كانوا بالشهر أو باليوميه.

٩- أصحاب المراكب الشراعيه فى قطاعات الصيد والنقل النهري والبحرى وأصحاب وسائل النقل البسيطة ويشترط فى هؤلاء جميعا الا يستخدموا عمالا.

١٠- المتدربون بمراكز التدريب المهنى لمرض الجزام.

١١- المرتلون والقيمه وغيرهم من خدام الكنيسه غير الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال.

١٢- الناقهون من مرض الدرن الملحوقون بمراكز التدريب التابعه للجمعيات المختلفه لمكافحة الدرن.

ووفقاً للقرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٨٣ أضيفت (بند ١٣)
فئة الرائدات الريفيات ولحقت بها فئة الرائدات الحضريات وفقاً
للقرار رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ .

كما أضيفت فئة محفظى وقراء القرآن الكريم من الدرجة
الثانية (بند ١٤ مضاف بالقرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٤) .

الفصل الثالث نظام التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة

تقع أغلب مناطق السيول بالمناطق الصحراوية حيث يوجد العديد من المواقع العسكرية وأفراد القوات المسلحة والمجنودون والمكلفون بل والمدنيون العاملون بالقوات المسلحة.

ومن ناحية أخرى فنظرا لشدة وضخامة أخطار السيول وقواها التدميرية فقد جرى العمل على تعاون القوات المسلحة بإمكانياتها المادية والبشرية في عمليات الانقاذ وفي إعادة الحياة الطبيعية الى مناطق الخطر.

وهكذا يتعرض أفراد القوات المسلحة وجميع العاملين بها لأخطار السيول بصورة وبمعدلات قد تكون أكثر من مثيلتها بالنسبة لباقي المواطنين ٠٠٠ مما يستدعي البحث في مجال نظام التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ومدى امتداده لغير الضباط وضباط الصف والجنود المتطوعون من رجال القوات المسلحة ٠٠٠ ومدى اهتمامه بحالات العجز الكلى والجزئي والوفاه والاسشهاد والفقء وجميعها من الحالات التى تنشأ وتصاحب أخطار السيول وهو ما نتناوله باختصار فى هذا الفصل.

المجال العام للنظام:

تسرى أحكام القانون على المنتفعين الآتى بيانهم:

- أ - الضباط العاملون وضباط الشرف بالقوات المسلحة.
- ب - ضباط الصف والجنود والمتطوعون ومجددو الخدمة والرواتب العالية بالقوات المسلحة.

كما تسرى على من يعين من رعايا الدول العربية بالخدمة وفقا للشروط والأوضاع الواردة بقوانين الخدمة بالقوات المسلحة.

امتداد بعض أحكام النظام الى المجندين والمتطوعين والاحتياط والمكلفون والمدنيون بالقوات المسلحة:

تمتد أحكام خاصة الى الفئات الآتية:

- ١- ضباط الصف والجنود والمجنودون بالقوات المسلحة أو بوحدات الأعمال الوطنية ومن في حكمهم.
- ومن في حكم المجندين ضباط الصف والجنود المتطوعون العاديون ومجددو الخدمة بالراتب العادي والطلبة المتطوعون بالقوات المسلحة الذين لم يصرف لهم الراتب العالى مع مراعاة أحكام المادة (٩٠) فيما يختص بالطلبة والمتطوعين.

٢- الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط المستدعون بالقوات المسلحة.

٣- المكلفون بخدمة القوات المسلحة.

٤- العاملون المدنيون بالقوات المسلحة.

ونتناول فيما يلي الأحكام الخاصة بكل من الفئات عاليه وذلك بالقدر المرتبط بالدراسه:

أ - المجندون:

١- يستحق ضباط الصف والجنود المجندون ومن في حكمهم الذين تنتهي مدة خدمتهم العسكرية العاملة أو الوطنيه أو مدة خدمتهم الثانيه الذين يعاملون خلالها من الناحية الماليه معاملة المجندين مكافأة انتهاء خدمه يلاحظ انها تسويعلى أساس كامل مدة الخدمه المقرره بالنسبه الى:

- المستشهدين بسبب العمليات الحربيه أو المتوفين فى احدى الحالات التى تأخذ حكمها (م ٣١ من القانون) أو بسبب الخدمه.

- المفقودين الذين يعلن استشهادهم أو وفاتهم.

- من تنتهى مدة خدمتهم لعدم لياقتهم صحيا بسبب العمليات الحربيه أو بسبب احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) أو بسبب الخدمه.

٢- يمنح من يصاب من المجندين بسبب الخدمة بجروح أو عاهات أو أمراض يتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكريه معاشا شهريا قدره عشرة جنيهات اذا كان العجز كليا، وثمانية جنيهات اذا كان العجز جزئيا.

أما من تنتهي خدمته منهم لاصابته بسبب العمليات الحربيه أو فى احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) فيمنح معاشا شهريا مقداره اثنا عشر جنيها اذا كان العجز كليا، وعشرة جنيهات اذا كان العجز جزئيا.

٣- يمنح من يصاب بسبب الخدمة من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنيه بجروح أو عاهات أو أمراض ينتج عنها عجز كلى أو جزئى ويتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكريه معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس راتبه المدنى، ويضاف الى هذا المعاش جنيهان اذا كان العجز كليا.

أما من تنتهي خدمته منهم لاصابته بسبب العمليات الحربيه أو فى احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) بعجز كلى فيمنح معاشا شهريا يعادل راتبه المدنى مضافا اليه جنيهان، أما اذا كان العجز جزئيا فيمنح معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس راتبه المدنى مضافا اليه جنيه واحد.

٤- يمنح المستحقون عنم يتوفى أو يفقد من المجندين بسبب الخدمة معاشا شهريا مقداره عشرة جنيهات، ما لم يكن المتوفى من المحتفظ لهم بوظائفهم المدنيه فيمنح المستحقون

عنه معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس راتبه المدنى مضافا اليه جنيهان على ألا يقل المجموع عن عشرة جنيهات.

٥- يمنح المستحقون عن المستشهد أو المفقود فى العمليات الحربية من المجندين معاشا شهريا مقداره اثنا عشر جنيها، فإذا كان المستشهد أو المفقود من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية منح المستحقون عنه معاشا يعادل راتبه المدنى مضافا اليه جنيهان على ألا يقل المجموع عن اثنى عشر جنيها.

ويسرى حكم هذه المادة اذا كانت الوفاة أو الفقد بسبب إحدى الحالات المنصوص عليها فى المادة (٣١).

٦- تمنح المعاشات المقرره بالبندين ٤، ٥ الى المستحقين بالاضافه الى أية حقوق أخرى مستحقه لهم طبقا لأحكام أية قوانين للتأمين الاجتماعى فيما عدا المعاش، وذلك ما لم يكن المعاش المستحق بموجب أى من هذه القوانين أفضل.

ب - ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط والمكلفين بخدمة القوات المسلحة.

١- من يصاب بإصابة لا تمنع من الاستمرار فى الخدمة العسكرية أو المدنية من ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط وذلك أثناء فترات الاستدعاء بسبب خدمه أو بسبب العمليات

الحربيه أو فى احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) يعامل من حيث تعويض الاصابه وفقا للأحكام الخاصه بقرين كل منهم فى الرتبه أو الدرجة الأصلية من الضباط العاملين أو المتطوعين بالراتب العالى.

٢- من يصاب بإصابه تجعله غير لائق للإستمرار فى الخدمة العسكريه أو يتوفى أو يستشهد أو يفقد أثناء الاستدعاء بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربيه أو فى احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) تؤدى له أو للمستحقين عنه حسب الأحوال المنح والمعاشات ومكافآت الإستشهاد أو التأمين و التأمين الاضافى وفقا لأحكام خاصه تختلف بالنسبة للعاملين بالدوله والقطاع العام عنها بالنسبه لغيرهم.

ج - المدنيون العاملون بالقوات المسلحه:

١- يعامل العاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحه فى الظروف العاديه من حيث المعاش أو المكافأة أو أية استحقاقات أخرى طبقا لقانون التأمين الاجتماعى أو لقوانين المعاشات العاملين بها بحسب الأحوال.

أما فى حالات الاستشهاد أو الفقد أو الوفاه أو انهاء الخدمة لعدم اللياقه الصحية أو الاصابة التى لا تمنع من البقاء فى الخدمة وكانت هذه الحالات بسبب العمليات الحربيه أو بسبب احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) فتسوى

استحقاقاتهم من حيث المنحه العاجله والمعاش والتأمين والتأمين الاضافى ومكافأة الاستشهاد وتعويض الاصابة كأقرانهم من العسكريين بحسب الرتب والدرجات العسكريه المعادله لفئاتهم الوظيفيه المدنيه، أو تسوى هذه الاستحقاقات وفقا للفئات الوارده بأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحه على أساس راتب الوظيفه المدنيه الذى يتقاضاه كل منهم أيهما أفضل.

العجز الكلى والجزئى:

تؤدى لمن تنتهى خدمتهم لعدم اللياقه الصحيه معاشات بواقع ٨٠٪ من أقصى مربوط أو راتب فى حالات انتهاء الخدمه للإصابه بعجز كلى وبواقع ٨٠٪ من متوسط المربوط أو آخر راتب فى حالات انتهاء الخدمه للإصابه بعجز جزئى ويؤدى المعاش وفقا لمدى ارتباط العجز بالخدمه أو العمليات الحربيه ٠٠ وتأخذ حكم العمليات الحربيه حالات العجز الكلى أو الجزئى المنصوص عليها بالماده (٣١) من القانون وبياناتها:

- أ - أثناء أسره اذا ما ثبت براءته طبقا للقواعد والوامر المتبعه فى القوات المسلحه.
- ب- بسبب مشروعات التدريب بالذخيره الحية.
- ج- بسبب الانفجارات التى تحدث من الألغام والمفرقات.
- د- بسبب الاسقاط الجوى أو الغوص تحت الماء.
- هـ- بسبب حوادث الاشتباك مع المهربين.

و- فى الحالات المماثلة التى يصدر بها قرار من وزير الحربية.

ويشترط فى جميع الحالات أن يكون قد تصدق مسبقا للفرد بالقيام بأى عمل من الأعمال المشار إليها، الا تكون الاصابه قد حدثت باهماله.

الوفاه وحالات الاستشهاد والفقء:

١- تؤدى للمستحقين فى حالات الوفاه معاشات بذات معدلات العجز الكلى.

٢- يصرف للمستحقين عن المستشهد أو المتوفى أو المفقود بسبب العمليات الحربية أو فى احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) منحه عاجله تعادل جملة راتبه وتعويضاته عن ستة أشهر.

كما يصرف للمستحقين عن المفقود بسبب الخدمه منحه عاجلة تعادل جملة راتبه وتعويضاته عن ستة أشهر.

وتستحق هاتان المنحتان بالاضافه الى المعاش المقرر.

٣- يمنح المستحقون عن المستشهدين أو من فى حكمهم من المفقودين بسبب العمليات الحربية أو فى احدى الحالات المنصوص عليها فى الماده (٣١) معاشا شهريا بالفئات الموضحة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون أو يعادل صافى

اجمالي ما كان يستحقه المنتفع من راتب أصلي وراتب اضافي وتعويضات وبدلات بفترة المنطقه العسكريه المركزيه أيهما أفضل.

٤- يصرف للمستحقين عن المفقود بسبب العمليات الحربيه أو في احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) أو بسبب الخدمه معاش شهري طوال مدة الفقد يعادل ما يستحقونه عنه من معاش بافتراض استشهاده أو وفاته بحسب الأحوال، وذلك إعتبارا من أول الشهر الذي فقد فيه.

٥- يعتبر المفقود بسبب العمليات الحربيه أو في احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) في حكم المستشهد كما يعتبر المفقود بسبب الخدمه في حكم المتوفى بسببها وذلك بعد انقضاء أربع سنوات من تاريخ فقده دون أن تثبت وفاته رسميا أو وجوده على قيد الحياه.

وفي هذه الحالات يصدر قرار من وزير الحربيه باعتبار المفقودين مستشهدين أو متوفين حسب الأحوال.

٦- يصرف للورثه الشرعيين للمستشهد أو المتوفى في احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) أو من في حكمها مكافأة استشهاده كالاتي:

أ - الضباط بجميع فئاتهم	٢٠٠٠٠ جنيه
ب- المساعـدون	١٠٠٠٠ جنيه
ج- ذوى الراتب العالى	٧٥٠٠ جنيه

د- المجندون ومن في حكمهم ٢٠٠٠ جنيه

التأمين والتأمين الاضافى وتعويض العجز الجزئى للمصابين
باصابات لا تمنع من البقاء فى الخدمة:

١- لمعالجة عدم كفاية المعاشات والتعويضات المستحقة
فى حالات انتهاء الخدمة بسبب العجز الكلى (عدم اللياقة الصحية
(أو الوفاة، يودى مبلغ تأمينى من دفعة واحدة ينسب الى
الراتب السنوى وفقا لنسب تتناسب عكسيا مع السن على النحو
المبين بالجدول التالى مع مراعاة اهمال كسر السنة.

نسبة التعويض الى المرتب السنوى	السن	نسبة التعويض الى المرتب السنوى	السن
٢٢٠ %	٤٣ سنة	٤٠٠ %	حتى سن ٢٥
٢١٠ %	٤٤	٣٩٠ %	٢٦
٢٠٠ %	٤٥	٣٨٠ %	٢٧
١٩٠ %	٤٦	٣٧٠ %	٢٨
١٨٠ %	٤٧	٣٦٠ %	٢٩
١٧٠ %	٤٨	٣٥٠ %	٣٠
١٦٠ %	٤٩	٣٤٠ %	٣١
١٥٠ %	٥٠	٣٣٠ %	٣٢
١٤٠ %	٥١	٣٢٠ %	٣٣
١٣٠ %	٥٢	٣١٠ %	٣٤

١٢٠ %	٥٣	٣٠٠ %	٣٥
١١٠ %	٥٤	٢٩٠ %	٣٦
١٠٠ %	٥٥	٢٨٠ %	٣٧
٩٠ %	٥٦	٢٧٠ %	٣٨
٨٠ %	٥٧	٢٦٠ %	٣٩
٧٠ %	٥٨	٢٥٠ %	٤٠
٦٠ %	٥٩	٢٤٠ %	٤١
٥٠ %	٦٠ سنة فأكثر	٢٣٠ %	٤٢

ويحسب المبلغ التأميني المشار اليه على أساس الراتب الأخير أو الراتب في تاريخ الفقد، ويصرف في حالة الوفاة على النحو التالي:

- يؤدي الى الأرمل والأولاد ويوزع بينهم بالتساوي، وإذا انفرد أحدهم أدى اليه بالكامل.
- بالنسبة الى الضباط اذا لم يوجد ارمل أو أولاد يؤدي التأمين الى المستفيدين الذين حددتهم المشترك قبل وفاته، وفي حالة عدم تحديد المستفيدين يؤدي التأمين الى الورثة الشرعيين.
- بالنسبة الى غير الضباط اذا لم يوجد أرمل أو أولاد يؤدي التأمين الى الورثة الشرعيين.

ويصرف مبلغ التأمين بالاضافة الى أية مبالغ أخرى مستحقة لصاحب المعاش عند وفاته.

ويضاعف التأمين فى حالة عدم وجود أى من المستحقين المشار اليهم بعاليه.

٢- كما يصرف فى حالتى الوفاه أو انتهاء الخدمه لعدم اللياقة الصحية الى الورثة الشرعيين أو من انتهت خدمته بحسب الأحوال تأمين اضافى على الوجه الآتى:

أ- اذا كانت الوفاه أو العجز الكلى بسبب العمليات الحربية أو فى احدى الحالات المنصوص عليها بالماده (٣١) او نتيجة حادث طيران بسبب الخدمة فيكون التأمين الاضافى بالفئات الآتية:

جنيه	
٢٠٠٠	للضباط بجميع فئاتهم.
١٠٠٠	للمساعدين.
٧٠٠	لضباط الصف والجنود وذوى الرواتب العاليه.
٥٠٠	للمجندين ومن فى حكمهم.

ب- اذا كانت الوفاه أو العجز الكلى ناشئين بسبب الخدمة عدا حادث الطيران تصرف نصف الفئات.

ج- اذا كان العجز جزئيا يصرف نصف الفئات المقررة فى البندين (أ، ب) بحسب الأحوال.

٣- يمنح المصابون بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) باصابات لا تمنعهم من البقاء في الخدمة العسكرية أو المدنية تعويضات طبقاً للشروط والأحكام والفئات المنصوص عليها في القوانين التي كانوا معاملين بها وقت حدوث الإصابة.

أما تعويض الإصابات التي تحدث في ظل العمل بهذا القانون فتقدر على الأساس التالي عن كل درجة من درجات العجز الناشئة عن الإجابة:

الحالة	الضباط وضباط المساعدين والجنود ذوي الرواتب العالية	ضباط الصف	المجننون
	ج	ج	ج
المصابون بسبب الخدمة	١٥	٧	٥
المصابون بسبب العمليات الحربية أو في حالات المادة (٣١)	٣٠	١٤	١٠

٤- بالنسبة الى كل من أصيب بإصابة أو مرض بسبب العمليات الحربية أو في احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) ونتج عن ذلك عجز درجته ٣٥٪ فأكثر يسوى معاشه عند انتهاء خدمته العسكرية لأي سبب طبقاً لأحكام معاش الشهيد أو بواقع ٨٠٪ حسب الأحوال (مع استحقاق منح ومعاشات المجندين في حالات الاستشهاد والإصابة والوفاه والفقد بسبب الخدمة والعمليات الحربية) وذلك على أساس رتبته أو درجته

الأصلية عند انتهاء الخدمة وإذا تعددت حالات الإصابة أو المرض تكون العبرة بمجموع درجات العجز الناتجة عنها.

معاملة الإصابة الناتجة عن أعمال الإنقاذ وإعادة الحياة الطبيعية الى مناطق السيول:

ينص نظام التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة على معاملة تأمينية خاصة لحالات الاستشهاد والعجز الكلى أو الجزئي بسبب العمليات الحربية وحوادث الطيران بسبب الخدمة، وتمتد تلك المعاملة لحالات أخرى نصت عليها المادة (٣١) من النظام من بينها:

١- الانفجارات التي تحدث من الألغام والمفرقات.

٢- الاسقاط الجوى أو الغوص تحت الماء.

٣- حوادث الاشتباك مع المهربين.

٤- الحالات المماثلة التي يصدر بها قرار من وزير الحربية.

ولنا هنا أن نشير الى اتفاق حوادث السيول فى طبيعتها وآثارها مع الحوادث المشار اليها بالبنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠٠ لما تتصف به من عنف وقوة تدمير تعادل انفجارات الألغام والغوص تحت الماء فى ظروف الأمطار الغزيره المندفعه وتتضاعل الى جانبها حوادث الاشتباك مع المهربين.

الفصل الرابع التأمينات التجارية وإعادة التأمين

تناولنا فى الفصول الثلاث السابقة ثلاث من صور التأمين تساهم فى ادارة أخطار السيول بتخفيض خسائرها ٠٠٠ اما بتوزيعها بين المعرضين لتلك الأخطار وهذا هو التأمين التبادلى ٠٠٠ أو الاشتراك المباشر فى تحمل الخسائر أو بقيام نظم التأمينات الاجتماعية ونظام التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بتحمل خسائر الأشخاص المؤمن عليهم وفقا لتلك النظم.

ولنا أن نلاحظ هنا أنه رغم شمول التأمين التبادلى لتأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات فان الحماية التأمينية تكون محدودة نسبيا الى تلك التى توفرها التأمينات التجارية اذ تقتصر على قدرات المعرضين للخطر داخل البلاد فى حين تمتد بالنسبة للتأمينات التجارية الى المعرضين للخطر داخل وخارج البلاد من خلال عمليات اعادة التأمين.

كما يلاحظ ايضا ان نظم التأمينات الاجتماعية فى القطاعين المدنى والعسكرى لا تهتم بتأمينات الممتلكات بوجه عام وتقتصر بالنسبة لتأمينات الأشخاص على بعض فئات القوى العاملة التى تمتد اليها تلك النظم.

ومن هنا كان اهتمامنا في هذا الفصل باستخلاص مجال التأمينات التجارية من خلال بيان الفئات المعرضة لخطر السيول والتي لا تمتد اليها نظم التأمينات الاجتماعية ونظم التأمين والمعاشات للقوات المسلحة... ونهتم بذلك من خلال مبحث أول يليه مبحث آخر لبيان الأهمية المتزايدة لعمليات اعادة التأمين في ضوء الاتجاهات الحديثة لخسائر الأخطار الطبيعية.

المبحث الأول

مجال التأمينات التجارية وأخطار السيول

بالنسبة الى تأمينات الأشخاص والممتلكات

بوجه عام:

أشرنا فيما سبق الى قصور الحماية التأمينية التي يمكن أن يوفرها التأمين التبادلي نظرا للمركزية النسبية لمناطق تحقق خطر السيول، ذلك أن الأصل في التأمين دوليته حيث تتم مزولته من خلال نقل عبء الخسائر الى هيئة متخصصة تقوم بتوزيعها بين جميع المعرضين للخطر على مستوى العالم وبالتالي يتم تفتيت الخسائر بين أكبر عدد ممكن وهو أمر أساسي خاصة بالنسبة للأخطار الطبيعية ذات الخسائر الضخمة والتي لوحظ تزايد شدتها في السنوات الأخيرة.

وهكذا فرغم ان مجال التأمين التبادلي يتسع ليشمل كل من تأمينات الأشخاص والممتلكات معا فإنه لا يعتبر الوسيلة التأمينية المثلى لمواجهة أخطار السيول والأخطار الطبيعية بوجه عام اذا ما أمكن نقل الخطر الى هيئات التأمين التجاري بقدراتها الضخمة من خلال إعادة التأمين.

بالنسبة الى نظم التأمينات الاجتماعية:

إذا اتسمت صور التأمين التبادلي بمحدودية قدراتها فان نظم التأمينات الاجبارية والعسكرية ذات قدرات لاحد لها نظرا لاجباريتها وعموميتها.

ومع ذلك فان للتأمينات الاجتماعية مجالها المتعارف عليه والذي يتمثل في أخطار الأشخاص دون أخطار الممتلكات وفي فئات محدده من الأشخاص في حين تمتد الأخطار الطبيعية وأخطار السيول الى مختلف السكان سواء كانوا في سن العمل أو دونه أو في سن التقاعد، وسواء كانوا من المواطنين أو من الأجانب ويغض النظر عن مدى مزاولتهم لأى نشاط أو عمل يعولون غيرهم أو يعالون من غيرهم على النحو التالى:

أولاً: لا يمتد نظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الى الفئات الآتية:

- ١- غير العاملين لدى الغير مهما كان العمر ومهما كانت القدرة على العمل والرغبة فى مزاولته.
- ٢- العاملين الأجانب ممن نقل مدة عقد عملهم عن سنة أو لا توجد اتفاقية مع دولهم بالمعاملة بالمثل.
- ٣- ذوى العماله غير المنتظمة ومن تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً.

- وهكذا فإن هذا النظام لا يشمل الفئات الآتية:
- القوى العاملة المتعطلة عن العمل.
 - عمال الزراعة البحتة.
 - الطلبة.
 - أفراد الأسرة من أبناء وزوجات غير عاملات.
 - من جاوزوا سن العمل.
 - السائحين والأجانب الذين لا تتوافر في شأنهم شروط الخضوع للقانون.
 - خدم المنازل.

ثانياً: لا يسرى نظم التأمين الاجتماعى لأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم فى شأن الفئات الآتية:

- ١- المشتغلون بالمهن الحرة ممن لم تصدر قرارات وزارية فى شأن بدء انتفاعهم بالنظام.
- ٢- من تقل أعمارهم عن الـ ٢١ عاماً.
- ٣- من تتجاوز أعمارهم سن الستين (اختياري).
- ٤- أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية.
- ٥- أصحاب المراكب الشراعية فى قطاعات الصيد والنقل النهري والبحرى الذين لا يستخدمون عمالاً.
- ٦- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم.
- ٧- ذوى المعاشات وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعى الأخرى (اختياري).

ثالثاً: يسرى قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج اختيارياً.

رابعاً: يمتد نظام التأمين الاجتماعى الشامل لفئات القوى العاملة التى لا تشملها نظم التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات وفقاً لأولويات ٠٠٠ وتقتصر الحماية على معاش موحد لضمان الحد الأدنى لنفقات المعيشة الضرورية.

بالنسبة الى نظام التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة:

تقع مناطق السيول بالعديد من المناطق الصحراوية الى يتواجد بها أفراد القوات المسلحة.

ومن ناحية أخرى فنظراً لجسامة أضرار أخطار السيول وعموميتها فكثيراً ما يستعان بأفراد القوات المسلحة لأعمال الانقاذ وفتح الطرق والممرات وأعمال اعادة الحياة الطبيعية.

وإذا كان العمل قد جرى على قياس الاصابات أثناء تلك الأعمال على العمليات ذات المعاملة التأمينية الخاصة فان الأمر يستلزم النظر فى استصدار قرار وزارى باعتبارها من حالات المادة (٣١) من القانون.

وبمراعاة ذلك فان الحماية التأمينية هنا تقتصر على الفئات المشمولة بالقانون والتي تتمثل فى الضباط العاملون وضباط الشرف والصف والجنود المتطوعون ومجددوا الخدمة والرواتب العالية - ولا تمتد لغيرهم - ووفقاً لشروط خاصة.

المبحث الثانى

أهمية اعادة التأمين لمواجهة أخطار السيول

فى ضوء الاتجاهات العالمية لخسائر الأخطار الطبيعية

تبدأ شركات التأمين التجارى نشاطها بمباشرة مختلف العمليات التأمينية التى أنشئت من أجلها رغم أهمية توافر عددا كبيرا من الوحدات المتجانسه المعرضه للخطر حتى يمكن التعامل تأمينيا مع الخطر وفقا لقانون الاعداد الكبيرة .

وتمارس العديد من الصناديق الخاصة التى تنشئها الجماعات والشركات تأمينات الاشخاص لاعضاءها او للعاملين بالشركات رغم ضآلة عددهم كثيرا عن القدر اللازم فنيا لممارسة عمليات التأمين .

وتقبل هيئات التأمين الخاص والتجارى عمليات تأمينيه ضخمة ذات مبالغ تتجاوز رأسمالها واحتياطياتها وقد تكون مركزة فى مكان واحد أو منطقة جغرافية معينة رغم أهمية وجود قدر من التجانس بين مبالغ العمليات التأمينية المختلفة ورغم أهمية إنتشار الوحدات المعرضه للخطر حتى يمكن القيام بالعمليات التأمينية على اساس علمى وفنى سليم .

كيف يتم ذلك كله ، وما هي عمليات إعادة التأمين التي تمكن هيئات وصناديق التأمين الخاص والتجاري من ممارسة نشاطها على النحو الذى نلمسه عمليا والذى يمكنها من الوفاء بالتزاماتها دون أن تتحمل سوى جزء يسير من التعويضات أو مبالغ التأمين .

وإذا تفهمنا ذلك كان لنا ان نطالب هيئات وشركات التأمين بتوفير تغطيات شاملة ومناسبة لاطار السيول .

مبررات ومفهوم إعادة التأمين تتفق ومركزية وشدة أخطار السيول :

يتعامل التأمين مع الاخطار المحتمله مما يستلزم تقديرها كميأ أى قياس احتمال تحققها فى المستقبل ، وإذا كان من الممكن لنا حساب احتمال تحقق بعض الاخطار بطريقة حسابية دقيقة فإن اغلب الاخطار التى يهتم بها التأمين يصعب بل ويستحيل قياس احتمال تحققها بطريقة رياضية دقيقة ... ولا يوجد امامنا من وسيلة سوى قياس هذا الاحتمال بطريقة تقريبية باستخدام الاحصاءات والمعلومات التى يتعين ان تتوافر لدينا عن الاخطار التى نريد التعامل معها ... وبمعنى آخر فإن خبرتنا الاحصائية عن الاخطار وتحققها فى الماضى تكون اساس تعاملنا معها فى المستقبل .

وإذا كان أساس تعاملنا التأميني مع اغلب الاخطار هو الاحصاءات والمعلومات المتعلقة بمدى تحقق هذه الاخطار على مدى معقول من الزمن والتي تمكننا من قياس احتمال تحقق الخطر في المستقبل بطريقة تقريبية ، فإنه يتعين أن تقترب هذه الطريقة من طريقة القياس الحسابي الدقيق وهو ما يتحقق اذا توافرت لدينا اعداد كبيرة من الوحدات المعرضه للخطر المتجانسه والمنتشره وهنا يقترب الاحتمال التجريبي التقريبي من الاحتمال الحسابي الرياضي بل ويتساوى معه اذا كان عدد الوحدات المعرضه للخطر والمتجانسه وغير المركزة عددا لا نهائيا وهو ما يسمى بقانون الاعداد الكبيرة .

وهكذا فإنه منذ البداية وتهتم مشروعات التأمين الخاص والتجاري بالتعامل مع عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر غير المركزة ومع الاخطار التي يتناسب حجمها ونوعها واحتمالات تحققها مع القدرة الماليه والفنية لتلك المشروعات .

لذا كان التساؤل كيف اذن تقوم هيئات التأمين التجاري بمباشرة مختلف عمليات التأمين بمجرد انشائها وحيث تكون حصيلة محفظتها التأمينية ومحدوده ، بل وكيف تنشأ صناديق خاصة لتأمينات الاشخاص لعدد من الافراد الذين يجمعهم نشاط واحد او عمل واحد .

وكيف تقبل شركة التأمين على حياة شخص بعدة ملايين في حين أن متوسط مبالغ التأمين بالنسبة للأشخاص الآخرين المؤمنين لا يتجاوز ١٪ من هذا المبلغ .

وكيف تقبل هيئات التأمين تغطية اخطار الحرب والثورات والزلازل - باقسط إضافية وكيف نطالبها بالتعامل مع اخطار السيول التي تتميز بالشدة والتركز في مناطق محددة .

وذلك رغم أن مثل هذه الاخطار تكون مركزه وتصيب عددا كبيرا من الافراد في حالة تحققها وتتميز خسائرها بالضخامة .

وماذا لو طلب الى احدى هيئات التأمين القيام بالتأمين على سفن أو بضائع أو طائرات أو مصانع ضخمة بمبالغ قد تزيد على رأسمالها بل واحتياطياتها ..

ان شركات التأمين تسعى وتفخر بالتأمين على السفن التي تدار بالطاقة الذرية والطائرات العملاقة وناطحات السحب بل للمعسكرات وللمدن السكنيه رغم ان الخطر هنا يكون مركزا في شئ واحد ومكان واحد وتتعرض الشركة للافلاس اذا ما تحقق والتزمت بالتعويض كاملا .

ما العمل أذن وكيف تعمل هيئات التأمين الخــــاص
والتجارى وهى تسعى الى التوسع فى حجم عملياتها وزيادة
محفظتها التأمينية وهو النشاط الذى أنشئت من اجله .

ان لنا فى هذا الشأن ان نذهب بعيداً الى شركات المقاولات
التي تتعاقد على انشاء الخزانات والسدود الضخمة وعلى تشييد
الكبارى والانفاق التي تمتد لعدة كيلو مترات وناطحات السحاب
الضخمة التي تعلو لعشرات الطوابق والمصانع الضخمة التي تقام
على عشرات الافدنة والمدن السكنيه وشق الطرق والقنوات بين
الصخور والجبال الى غير ذلك من الاعمال التي تزيد قيمتها
عشرات المرات عن رأسمالها والتي تستلزم الات ومعدات بل
وخبرات غير متوافره لديها ولا يمكن أن تقوم بها الا شركات
متخصصه ..

ان شركات المقاولات تسعى وترحب وتفخر بقيامها بتلك
العمليات التي تعتبر مسؤولة عن تنفيذها بالكامل امام الجهة
المسنده لها .. انها تقوم بالاحتفاظ بجزء من العملية الضخمة
وتسند الباقي الى مقاول أو عدة مقاولين آخرين كمقاولين من
الباطن يكونون مسئولين عن تنفيذ ما اسند اليهم من اعمال امام
المقاول الاصلى ، بل ان مقاول الباطن قد يتفق بدوره مع المقاول
الاصلى على قيامه بالعمل المسند اليه اما بنفسه او من خلال
مقاولين آخرين مع مسؤوليته الكاملة عن التنفيذ فى الحاليتين ..
وهكذا نكون امام جهة مسنده للعملية ومقاول أصلى يلتزم بالتنفيذ
بالكامل امام تلك الجهة وفى ذات الوقت يكون

هناك مقاول أو مقاولون من الباطن لهم الحق فى تنفيذ العمل المسند اليهم اما بانفسهم أو من خلال الغير .

وهكذا وبذات الاسلوب نفهم كيف تسعى وترحب شركات التأمين بالتعاقد على عمليات التأمين الضخمه وتكون مسنولة عن الوفاء بمبالغها أو تعويضاتها التى قد تزيد عن رأسمالها واحتياطياتها وذلك على أساس انها لا تحتفظ لنفسها من تلك العمليات الا بالقدر الذى يناسب قدراتها الماليه ويتفق مع سياستها الفنيه فى قبول الاخطار والتعامل معها .

وفى ذات الوقت تتعاقد مع شركة أو شركات تأمين اخرى بالمبلغ الفائض الزائد على قدرتها ، فإذا ما تحقق الخطر التزمت امام المؤمن له الاصلى بالمبالغ والتعويضات المتفق عليها كاملة مع رجوعها على الشركة أو الشركات الاخرى المتعاقد معها بنصيبها من تلك المبالغ والتعويضات وفقا للعقود المبرمة معها فلا تتحمل فعلا سوى جزء محدود من المبلغ أو التعويضات التى تلتزم بادائها .

ان شركات التأمين بهذه الوسيلة التى تسمى باعادة التأمين تقوم بتوزيع الخطر وتفنتيه بين العديد من المؤمنين فيصبح منتشرا وغير مركزا وبالتالي يصبح قابلا للتأمين من الناحية الفنية ويتحقق التوازن المنشود بين مبالغ عمليات التأمين التى تتحمل شركة التأمين مسئوليتها .

ومن هنا فاننا نطالب شركات التأمين بالتعامل مع أخطار السيول وتوفير التغطيات التأمينية المناسبة .

ولنا هنا أن نشير الى قيام شركات إعادة التأمين بتقديم النصح والمشورة لشركات التأمين المباشر باعتبارها شركات متخصصة في اعادة التأمين ينحصر نشاطها في هذا الشأن ولا تقوم بأية عمليات تأمين مباشر ، فإذا كان المبلغ أو الجزء المعاد تأمينه اكبر من القدرة المالية لشركة إعادة التأمين ومركزا في مكان واحد فانها قد تقبل جزء منه وقد تقبله بأكمله وتحفظ بجزء منه ثم تقوم بإعادة التأمين على الباقي ونكون بذلك امام مؤمن مباشر معيد للتأمين وشركة لاعادة التأمين تقبل القدر المعاد تأمينه بأكمله ثم تقوم بدور معيد التأمين بالنسبة للجزء الزائد عن حد احتفاظها من المبلغ المعاد تأمينه ، وبغنى آخر فاننا نكون امام عملية اعادة لاعادة التأمين أو تأمين على اعادة التأمين .

تزيد معدلات وشدة خسائر الاخطار الطبيعية على المستوى العالمى:

تعرضت أجزاء عديدة من العالم الى كوارث طبيعية غير متوقعة خلال السنوات القليلة الماضية مما دعا رجال التأمين الى توجيه اهتمام كبير الى دراسة تلك الظواهر والكوارث

خاصة مع جسامة التعويضات التي قامت بأدائها شركات التأمين .

وقد ظهرت نظريات حديثه عن امكانية التنبؤ بالمناخ وثار التساؤل عما اذا كنا بصدد مؤشرات لتغير كبير فى مجال المناخ على مستوى الكرة الارضية كلها ؟ أم أن تلك الظواهر هى تغيرات وقتيه فى حين أن المستقبل لا يزال غير معلوم ؟

وأيا ما كانت الاجابه فإن انحسار المساحات الخضراء وتأثير زيادة العديد من الغازات أدى الى ارتفاع نسبة ثانى اكسيد الكربون فى المجال الجوى وهو فى مجمله نتيجة للأنشطه التى يمارسها الانسان .

وهذه المشكله قد تم اثباتها رياضيا ببعض المعادلات ... مع مراعاة تحفظ بعض العلماء على مدى امكانية الاعتماد على هذه المعادلات فى التنبؤ بالتغير فى المناخ خلال مدة تتجاوز عشر سنوات أو أكثر ... ويشيرون هنا الى حالة عدم التأكد من البيانات السابقة وردود الفعل لها وأيضا الى حقيقة ان تغير المناخ له مراحل زمنية مختلفه فمثلا مناخ المحيطات وثلوج القطب الشمالى والجنوبى يكون ردود فعلها بطئ عن ردود فعل الغلاف الجوى وعن ردود الفعل على سطح الارض بصفه عامه .

ويوجه عام وبغض النظر عن سبب هذا التغير الكبير في المناخ فلا شك أنه مهما كان حجم الاخطار الطبيعية ومهما كان احتمال تطورها فإن التأمين يتأثر بالظروف الدولية سياسيا واقتصاديا وقانونيا وأن الصفه الواضحه لهذه الظروف هي التغير السريع مما يعنى أن من المتوقع التزام المؤمنين ومعيدى التأمين بأداء تعويضات متزايدة للاخطار المشار اليها فى المستقبل .

ومن هذا المنطق فقد طالب المشرعون بتغطيات تأمينية عديده وكبيره .. ففى ١٩٩٠/٦/٢٥ وعلى أثر العواصف التى اجتاحت شمال أوروبا طالب المشرعون بشمول وثائق الحريق لتغطية اخطار الرياح والعواصف والاعاصير والاعاصير الدائرة ... واصبح من الواضح أن هذه التغطيات لا تشمل التغطيات الحكومية التى تغطى الخسائر الناتجه عن السيول وهبوط الاراضى والزلازل وخسائر المزروعات التى تغطيها جهات الدوله المسئوله عن الزراعه .

وفى المستقبل فإن من المتوقع حدوث تغير سريع فى التأمين الاجبارى وتوسع فى تغطيات العواصف فى أسواق التأمين خاصة بالنسبة للدول المعرضه لهذه الاخطار والتى تشجع الحكومات فيها مثل هذه التغطيات .

وخلال السنوات القليله الماضيه وعلى مستوى العالم أجمع قامت شركات التأمين بأداء تعويضات كبيرة للخسائر الناتجه عن الكوارث الطبيعىة .

وقد تفاوتت مبالغ التعويضات من حوادث فرديه الى حوادث جماعيه ... وعلى سبيل المثال بالنسبة للحوادث الفرديه فقد بلغت التعويضات المدفوعه لاعصار جلبرت فى سنة ١٩٨٨ بليون دولار ... وبلغت بالنسبة لاعصار هيوغ سنة ١٩٨٩ ٤ بليون دولار ... والقدر ذاته بالنسبة لاعصار ميرالا الدائر سنة ١٩٩١ ... ، أما الحوادث شديدة الوطأه فمثالها العواصف التى اجتاحت ودمرت العديد من دول شمال أوربا فى يناير سنة ١٩٩٠ واستنفذت قدرا كبيرا من عقود وأتفاقيات التأمين واعداء التأمين

وتوضح مراجعة الكوارث الطبيعية فى السنوات الماضية وأثارها المدمره حقيقة أنه لا توجد قوة أقتصادية فى أى منطقة من العالم يمكنها تحمل كل هذه الخسائر وعلى الرغم من توزيع الخسائر بين معيدى التأمين وبين حدود الاحتفاظ لشركات التأمين الا أن هذه الخسائر أصبحت تمثل عبئا ثقيلا .

ويجب ملاحظة أن ما سبق ذكره لا ينطبق على الاعصار المدمر الذى اجتاح اليابان والذى تحمل السوق الدولى للتأمين ثلث تعويضاته فقط تأسيسا على مايلى :

١ — تهتم اليابان بالاحتفاظ داخل السوق الياباني بنسبة عالية من التغطية تتجاوز تلك المعاد تأمينها .
٢ — تمت تغطية أغلب الخسائر محليا نظرا لعدم الدقة فى تقدير مدى الخسائر الناتجة عن الحادث الواحد .

وهكذا فلو لا تلك الظروف لتحمل معيدى التأمين فى العالم حوالى ٧٥٪ من التعويضات .

وقد أدت عدم الدقة فى تقدير مدى الخسائر الى قيام عدد كبير من المؤمنين اليابانيين بسحب مبالغ ضخمة من الاحتياطيات كما قام البعض الاخر بالافتراض من البنوك لمواجهة الخسائر المقابلة لتغطيتهم .

أما فى دول أوروبا فإن الحجم الاكبر من التغطيات يتم إعادة تأمينه ... وقد واجهت بعض شركات التأمين الانجليزية فى عام ١٩٨٧ خسائر عالية مما انعكس على قيامها بتحويل معظم التغطيات الى معيدى التأمين وهكذا امتدت اتفاقيات إعادة التأمين الى تغطية أكثر من ثلثى الخسائر التى تحققت عام ١٩٩٠ .

واخيرا فإنه نظرا لان سوق تأمين لندن يتحكم فى جزء كبير من التغطيات العالمية فقد اصابته هذ السوق صدمات شديده وعديده خلال السنوات القليلة الماضيه ، وقد ادى ذلك إلى انخفاض التغطيات المقدمه من السوق الانجليزى منذ أول

عام ١٩٨٧ و تزايد ذلك أثر خسائر عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ثم خسائر عام ١٩٩٠ فضلا عن جزء من خسائر اليابان عام ١٩٩١ ... وهكذا أصبحت التغطيات المقدمه من سوق لندن محدودة ومؤقتة كما أصبح من شروط التغطية تحديد الوحدات المؤمنه ويتم تسعير التغطية بناء على ذلك .

وعلى أى حال فقد قامت هيئات إعادة التأمين بتقديم التغطيات اللازمة للمؤمنين خلال السنوات الماضيه مما أدى الى تفنيت الخسائر الا أنه من غير المتوقع استمرار تلك التغطيات أو انخفاض مداها خلال السنوات المستقبلة .

والمشكلة الاساسيه هى تحديد اسعار التغطيات التى يقدمها السوق فالسعر يجب ان يتم تحديده بصورة عادله بين مقدمى التغطيات بما فى ذلك المؤمنين المباشرين وبين المستفيدين من تلك التغطيات وهكذا يحتاج الى وضع معادله رياضيه تشتمل على عنصر يمثل المبادئ التبادليه للتأمين والعناصر المؤثره فى مثل هذه التغطيات .

وبمراعاة مبادئ التسعير الاساسيه فى وثائق التأمين المتضمنه لتغطيات لوحدات محدده ضد الكوارث الطبيعيه بناء على خسائر سنة ١٩٩٠ ... فإن خسائر ١٩٩١ جاءت أعلى ، ومن هنا ارتفعت اسعار التغطيات فى بداية عام ١٩٩٢ بصورة كبيره نتيجة لأصرار معيدى التأمين على رفع الاسعار وتحديد حجم التغطيات وتعديل الاتفاقيات فى هذا الاتجاه .

جاء ذلك كرد فعل من جانب شركات اعادة التأمين أثر حوادث ١٩٩١ للضغط على مكنتبي التأمين حتى يتحملوا قدرا أكبر من المسئوليه عند الاكتتاب عن طريق زيادة حجم ما يتحملونه ورفع شرائح اعادة التأمين وتحديد حد أدنى لحدود احتفاظ التأمين فى كل شريحه ... وللأسف فإن هذه الخطورة لم تمنع بعض مكنتبي التأمين من تقديم تغطيات لحدود أقل من الحدود التى حددتها شركات اعادة التأمين (تغطية التحمل) وذلك مقابل أسعار ضئيلة لا تتناسب مع حجم المسئولية المقابلة لهذه التغطيات .

وكنتيجة لذلك فإن بعض معيدى التأمين قاموا بتقديم التزاماتهم تجاه شركات التأمين المباشر حتى ١٩٩٠ ... ثم رفضوا التعامل معها بعد ذلك مما أدى الى انتقالهم لاسواق أخرى أقل قدره وبالتالي فإن الضمان المتوافر لهم أصبح غير موجود وهكذا تمثل رد سوق التأمين تجاه الخسائر الكبيره الى تقليل حجم التغطيات المقدمه ورفع الاسعار ما أدى إلى زيادة تكاليف اعادة التأمين للتغطيات المعتاده بنسبه كبيره .

ولم يتمكن العلماء من تقرير ما إذا كانت هناك زيادة فى معدل تكرار العواصف والاعاصير فى المستقبل مما يجعل من الصعب التوصل الى تحديد المدة التى ستمر حتى تتحقق تلك الكوارث مره أخرى كما لم يتمكنوا من الاستنتاج الدقيق لحجم الخسائر المتوقعه .

وإذا ما اعتمدنا على خبره المتوافره عن السنوات
الماضية فأن بعض الحوادث لها من الحده ما يستنفذ
الاحتياطيات والفائض وأيضا رأس المال لمكتتبى التأمين ...
وأن على معيدى التأمين مراعاة تكوين احتياطيات كبيرة لمواجهة
الخسائر المقابله وحتى يتمكنوا من زيادة حجم التغطيه المقدمه

وهكذا فان معيدى التأمين سوف يتجهون لرفع أسعار اعاده
تأمين الاخطار الطبيعيه وقد يطالبون بتعديل أحكام هيئات
الاشراف نحو زيادة حدود الاحتفاظ بالاخطار المشار اليها .

نتائج وتوصيات

تقع مصر ضمن الحزام العالمى للصحراء الجافة الحارة وتعتبر من المناطق ذات الامطار القليلة الا أن تلك الامطار تكون غزيرة على فترات زمنية غير متباعدة .

وحيث تسقط الامطار على شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية فان لمياهها قوة جريان عالية لما تتميز به تلك المناطق من مظاهر طبوغرافية ساعدت على تكوين شبكات صرف طبيعى (وديان) تتجمع فيها مياه الامطار وتتجه للتصريف خارجيا الى البحرين الاحمر والمتوسط ونهر النيل حسب الاحوال .

ويؤدى الجريان السيل بسرعه واندفاعه الى خسائر فى الارواح والممتلكات تتزايد فى المناطق الصحراوية وتشتد فى المناطق ذات الكثافة السكانية والصناعية وكلما وقعت فى مناطق الثروة الحيوانية والزراعية .

ومنذ البداية فان من الضرورى ملاحظة أن التركيز على أخطار السيول لا يجب أن يتم بعيدا عن رؤيتنا لها كمصدر من مصادر الثروة والنماء إذا ما تم ترشيدها واستخدامها فى

زراعة مناطق شاسعة صالحة للزراعة والرى ولا تنقصها
سوى المياه .

وهكذا فكما أن للنار دورها الإقتصادي الرئيسي منذ بدء
الخليقة فإن عدم ترشيد استخدامها يؤدي لأن تصبـح قوة
تدميرية لأحد للخسائر الناشئة عنها "نارا عدوه بدلا من أن تكون
نارا صديقة" . فإن الأمر ذاته بالنسبة الى السيول اذ تعتبر
صورة لسوء استخدام مياه الامطار الغزيره اذا ما راعينا
المتساوية التاليه :

كمية مياه الامطار = كمية مياه السيول المفقوده فى
المصبات + كمية المياه المتسربة داخل الصخور إلى
الخرانات الجوفية + كمية المياه المتبخره .

وهكذا اهتمت دراستنا فى مجال ادارة اخطار السيول
بكيفية الاستفاده منها الى جانب سياسات الاخطار المتعارف
عليها ذلك أن الاستفاده من السيول تتحقق فى ذات
اللحظة التى نهتم فيها بتدابير الوقاية من أخطارها
وتخفيف شدة الخسائر الناشئة عنها مما يبرر
اقتصاديا الاهتمام بتدابير الوقايه والتحكم فى
الخطر .

ومن هنا يمكن ننادى بأنه إذا ما كانت مصر وحضارتها هبه النيل فإن شبه جزيرة سيناء ومشروعاتها الانمائية ترتبط بترشيد السيول أو تهذيبها إذا صح هذا التعبير ، وفي هذا الشأن فإن من المناسب أن نشير الى أن بوادى سدر بمفرده ٧٨٠ كم^٢ من الاراضى الصالحة للزراعة والرى . وأن المياه التى تفقد من خلال ما أمكن حصره وقياسه تكفى لزراعة مساحات أكثر على النحو المستفاد من الامثلة التالية :

١ - من خلال ما تم رصده : بلغت كمية المياه التى فقدت من مخرج وادى وتير حتى المصب فى خليج العقبة حوالى ٤٥ مليون متر مكعب فى ١٧،١٨/١٠/١٩٨٧ ، ١٤،٥ مليون متر مكعب فى ١٧ اكتوبر ١٩٨٨ ، وحوالى ٣٤،٥ مليون متر مكعب فى الفترة من ١٩ وحتى ٢٤ اكتوبر ١٩٩٠ .

٢ - فى ٣ ، ٤ ديسمبر ١٩٩٠ اندفعت السيول بسرعة ١٠ كم/ساعة لمدة ٥ ساعات وبارتفاع ١٠٠ سم --- هدارغرندل وحتى خليج السويس حيث فقدنا ١،٥ مليون متر مكعب من المياه العذبة .

٣ - فى ٢١ مارس ١٩٩١ استمر السيل فى بعض أودية جنوب سيناء لمدة ٢٤،٥ ساعة بارتفاع ١،٥ متر وبسرعة ١٣،٥ كم/ساعة وفقدنا فى خليج السويس حوالى ١٤،٥ مليون متر مكعب .

٤ - تتراوح كميات مياه السيول بأحواض خليج السويس وخليج العقبة ووادى عريش بين ١٣١ مليون متر مكعب / عام

و ٢٠٠ مليون متر مكعب منها حوالى ٦٠ مليون متر مكعب /عام بوادى العريش .

ومن خلال متابعة أخطار السيول ودرجتها على مدى السنوات العشرىون الاخيرىة ودراستنا لمناطق شبكات الصرف الطبيعى ومجارى السيول ، تم استخلاص النتائج التالية حول خسائر السيول فى فترة المتابعة واتجاهاتها المحتملة فى المستقبل :

(١) مناطق وخسائر السيول خلال الـ ٢٠ عاما السابقة على الدراسة :

١ - تتعرض منطقة وادى العريش لسيول ذات جريان سيلى قوى مما أدى فى عام ١٩٧٥ الى غرق ١٧ بدوى وتشىريد ١٠٥ أسرة وهدم حوالى ٢٠٠ منزل ، وفى عام ١٩٨٠ ارتفعت المياه فى الوادى حوالى ٣ امتار ، واستمرت السيول لمدة ٤٨ ساعة مما أدى الى تشىريد ١٠٠٠ مواطن وتدمير الطرق فضلا عن انهيار ٢٠ منزلا وتلف المزارع المقامه على دلتا الوادى وغرق عدة أشخاص .

٢ - تتعرض منطقة وتير لسيول شديدة ذات جريان قوى أدى الى هدم وتدمير طريق نوبيع رأس النقب وطريق نوبيع / طابا عام ١٩٨٧ مع اصابة ٢٧ شخصا بلدغة الثعابين التي خرجت من الجبال بعد أن جرفتھا السيول .

٣ - وفي عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٩ تعرضت محافظات بنى سويف والمنيا واسيوط وسوهاج وقتنا الى سيول ذات قوة جريان عالية ... أدت فى عام ١٩٧٥ الى تلف العديد من المزروعات والانشاءات وأغرقت فى بنى سويف فقط ٥٠٠ منزل ومبانى ١٢ قريه بمركز اهناسيا ... وادت فى عام ١٩٧٩ الى وفاه ١٨ شخصا فى سوهاج و ١٩ شخص فى البحر الأحمر، وتلف الزراعات بحوالى ١٠ آلاف فدان ونفوق ما يقرب من ٥٠٠ رأس من الماشية وألف بالة قطن وشردت ٨٨٤١ شخصا بسوهاج وهدمت ١٣١١ منزلا بالبحر الاحمر و ١٥٧٦ منزلا بسوهاج ، ودمرت تدميرا تاما ٣٢٠ منزلا بالقصير حيث استمرت السيول ٤ أيام أدت الى قطع الطرق ولاذ المواطنون بالمرتفعات للنجاه من الغرق .

٤ - تتعرض مناطق وادى سدر ومدينة أسوان ومركز كوم امبو وادفو والبحر الاحمر لسيول ذات قوة جريان متوسطة أدت فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٨ الى وفاة ٦ أشخاص وتعطيل القطارات بين الاقصر واسوان وتوقف السيارات السياحية وانهيار ٥٠٠ منزل توفى تحت انقاضها ٣ أطفال وتصدع عدد

كبير من المنازل وترشيد ٢٠٠ أسره وقطع الطرق وخطوط
السكك الحديدية حيث دفعت السيول اليها كتلا صخرية عديدة .

٥ - تعرضت مناطق وادى وتير والاسماعيلية ومحافظة
الشرقية والسويس الى سيول ذات قوة جريات ضعيفه أدت فى
عام ١٩٨١ الى تلفيات بحوالى ٦٠٠ منزل بمدينة الاسماعيلية
والتل الكبير والقناطر غرب وأدت فى عام ١٩٨٨ الى تدمير
اجزاء من الطريق المار بوادى وتير .

٦ - فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ أدى جريان السيول الى
هدم وتخريب أجزاء واسعة من الطريق بمحافظة جنوب سيناء .

٧ - فى ديسمبر ١٩٩١ أدت أحداث السيول بمناطق
الاسكندرية وادكو والتي اشتدت بقريه عبد القادر الى العديد من
الخسائر الجسيمة فى الارواح وفى الممتلكات والانشاءات وهددت
بالغرق المنشآت البترولية والاف الافدنة وعديدا من مناطق
الاسكندرية على نحو تابعه الرأى العام من خلال الصحف
القومية وغير القومية ومن خلال المجلات ومحطات الاذاعة
وكان محلا لاهتمام زيارات ميدانية للقيادة السياسية ورئيس
مجلس الوزراء وعديدا من الوزراء ... وكان محلا لعديد من
الاجتهادات من ذوى الرأى والخبرة على اختلاف ميولهم
السياسية .

ب) الاحتمالات المستقبلية المتوقعة لآخطار السيول :

مع تزايد مشروعات التعمير والتنمية بالمناطق الصحراوية وشبه جزيرة سيناء .

وبمراعاة تنبؤات رجال الارصاد الجوية بتغيرات مناخية مؤكده .

يمكن أن نخلص ألى تزايد شدة المخاطر المدمرة للسيول خلال السنوات المستقبلية تأسيسا على ما يلى :

١ - تتزايد فى شبه جزيرة سيناء مشروعات التعمير والامتداد العمرانى والسكانى والسياحى بصوره ملحوظة ، دون أن يؤخذ فى الحسبان تفادى أخطار السيول .

وعلى وجه التحديد فقد اقيمت بسيناء العديد من القرى السياحية التى تقع فى مصبات مجارى السيول ومثلها : دغش لاند وشاطى القمر على خليج السويس ومدينة سدر التى تقع على دلتا وادى سدر ، ومجموعة من القرى السياحيه بمدينة دهب التى تقع على دلتا وادى دهب ومدينة نويبع التى تقع على دلتا وتير ومدينة شرم الشيخ على خليج العقبة .

٢ - مما يزيد من احتمالات الخطورة وقوع العديد من المدن والانشاءات بعديد من مناطق الجمهوريه التى يصل

الجريان السيلى فيها الى معدلات عالية ولا يغير من ذلك -
فى ظل التغيرات المناخية المتوقعة - أن بعضها لم تتعرض
للسيول منذ سنوات عديده .

وعلى وجه التحديد :

- تقع مناطق المعادى وطره ووادى حوف والمعصره
بالقرب من وادى دجله حيث لا يستبعد رجال الارصاد الجوية
وقوع السيول رغم انقطاعها طوال الـ ٥٠ عاما الماضية .

- تتعرض مدينة ١٥ مايو لآخطار السيول من وادى جبه
ووادى جراوى.

- تقع مدينة الصف فى مصب وادى الوراق ووادى
اطفيح .

- تقع المنطقة الجنوبية لمدينة بنى سويف الجديدة فى
مصب وادى سور .

- تقع مدينة الفشن فى مصب وادى فقيره ووادى الشيخ .

- تقع نزلة طابت فى مصب وادى طرفه .

- تقع مدينتى قنا وقفت فى مناطق تتسع فيها مساحة وادى قنا ووادى زيدون .

- تعتبر أودية عباس باسوان وحجازه بقنا من أخطر الأودية بمنطقة ادفو وحتى نهاية بحيرة ناصر .

- تتعرض مرسى علم لمسار سيول جبل نجليّة عبر وادى أم خريقه .

- على الرغم من أنه قد روعيت مواقع أخطار السيول عند تصميم وإنشاء الطريق الذى يربط الطريق الساحلى بمدينة سانت كاترين فى منتصف جنوب سيناء ، وتم إنشاء كبرى لتفادى تلك المواقع الا أن عمليات النحت التى تتعرض لها هذه المناطق أثرت على جوانب الكبارى كنتيجة لحركة السيول أو غلق فتحات التصريف بالرواسب الخشنة مما يؤدى الى تقليل كفاءة الكبارى .

- يقع الامتداد العمرانى لمدينة العريش وحتى قرية أبو صقل فى مصب وادى العريش أكبر أودية سيناء ... مع امتلاء سد الروافعه بالرواسب الى منسوب ١٢٨ مترا فوق سطح البحر فى حين أن أقصى منسوب له ١٣٠ مترا فوق سطح البحر ، مما يقلل من سعته ويؤدى الى مرور مياه السيول العالية فوق عتب السد .

وفى اطار النتائج المستخلصة بعاليه ننتهى الى التوصيات التالية :

أولاً : حتى تقوم خطة مواجهة خطر السيول ، المتمثلة فى تخفيض خسائرها واستغلال مياهها ، فإن الامر يستلزم الاهتمام بالدراسات التالية :

١ - الدراسات المناخية لبيان العلاقة قة بين المطر والسيول .

٢ - الدراسات الجيومورفولوجية والمساحية لتحديد أحواض الصرف واتجاه السريان السطحي للمياه وتصنيفه ثم اعداد الخرائط المرتبطة بذلك وبيان مخرات أحواض الاودية وانحدار الاودية .

٣ - دراسات هيدرولوجية لبيان مدى امكانية تغذية الاحواض الجوفية من خلال إعاقاة وتهذيب وتطوير مياه السيول .

٤ - دراسات جيوفيزيكية لبيان التراكمب الجيولوجية تحت السطح فى مناطق إنشاء السدود وانشاءات الحماية وتحديد الرواسب الوديانية باحواض الاودية الرئيسية واعداد الخرائط المرتبطة بذلك .

وفى سبيل اجراء الدراسات عاليه يتعين ازالة جميع العوائق مثل تطهير منطقة جنوب سيناء من الالغام ، تجهيز

الطرق والمدقات الهامة ، وذلك تسهيلا للوصول الى مناطق الابحاث والدراسة فى محافظة جنوب سيناء .

ثانيا : بمراعات سياسة الوقاية والتحكم فى الخطر كسياسة اساسية من سياسات ادارة الاخطار يتعين القيام بالتدابير والانشاءات التالية تهديبا للسيول وتحقيقا للاستفاده منها فى ذات الوقت الذى نعمل فيه على تخفيض معدلات تكرارها وشدتها :

١ - إقامة جسور وسدود لاعاقه حركة مياه السيول وتقليل سرعتها حتى يمكن التحكم فيها وتشمل :

١) إنشاء جسور توجيه تشكّل وفقا لطبيعة كل منطقه وتربيتها وصخورها وتهدف الى تحويل مياه السيول المندفعة بعيدا عن المنشآت والطرق والوصول بها الى مناطق يمكن الاستفادة منها .

٢) إنشاء مجموعة من الجسور المتعامدة على اتجاه سريان المياه (جسور كنتورية) مما يجعل المياه تحجز أمامها ، مع ضرورة تزويد هذه الجسور بمخارج للمياه حتى لا تنهار . وتفيد هذه الجسور فى تخزين كميات من المياه فى تغذية الخزانات الجوفية المختلفة .

٣) إنشاء سدود ترابية أو ركامية تحجز المياه ورائها وبالتالي تقلل من شدة السيول الجارفة وفي نفس الوقت يستفاد بهذه المياه فى الزراعة والرعى .

٤) عمل بعض سدود الاعاقة فى روافد الاودية وفى الاماكن المناسبة (جايونات) لحجز كميات كبيرة من الطمي والرواسب خلفها وكذلك حجز كميات كبيرة من مياه السيول تتيح لنا بعد ذلك زراعة مساحات كبيره بطريقة رى الحياض .

٥) تكثيف الغطاء النباتي خاصة فى المناطق التى كان يوجد بها مثل هذا الغطاء من قبل (فى بعض احواض الاودية) ، والتي ازيلت أما نتيجة للسيول أو الرى الجائر ، وهذه النباتات تعمل على اعاقه حركة السيل ... ويمكن ادخال بعض النباتات الجديدة التى تعمل على زيادة اعاده حركة مياه السيول والحد من خطورتها. وفى الوقت نفسه تزيد من الطاقه الرعويه ، مما يعمل على زيادة الثروة الحيوانيه فى محافظة جنوب سيناء.

٦) عمل بعض الخزانات الجوفية الصناعية والتى تسمى " هرايات " بمقاسات كبيرة وطرق علمية لتجميع كميات كبيرة من المياه السيول والامطار والغير محملة بالطمي والرواسب .

٧) عمل سدود تحت سطحية مع إستغلال الخزانات الجوفية الطبيعية لتخزين كميات كبيرة من مياه السيول والامطار ، والفكرة من تخزين المياه تحت سطح الارض تلافى

البحر ... وتعتبر هذه السدود مناسبة جدا فى المناطق الصحراوية حيث يزيد متوسط البحر السنوى إلى متوسط كمية الامطار السنوية .

٨) إنشاء مصدات للسيول واقامة سدود خرسانية فى الاودية وتأسيس المنازل بمناطق الدفو وحتى نهاية بحيرة ناصر بالدبش (الحجر الجيرى) بعمق ٨٠ سم وارتفاع ٧٠ سم فوق سطح الارض على الاقل .

٩) إنشاء سدود بمناطق وادى دجلة ووادى جبه ووادى جراوى (لحمية مناطق المعادى وطره ووادى حوف والمعصرة ومدينة ١٥ مايو) أو تحويل مجارى السيول إلى اماكن غير معمورة .

ب - فى مجال انشاء مجرات السيول والمجارى الصناعية وأعمال التطهير بمحافظة سيناء .

١) إنشاء مجرات للسيول خاصة فى المراوح الفيضية حيث توجد بعض المدن .

٢) ضرورة التطهير المستمر للبرابخ خاصة حيث يعمد بعض البدو الى سدها بالرمل والجلاميد لمنع تصريف المياه لتجمعها واستغلالها وهذا يودى الى فقد البرابخ لوظيفتها وتآكل أجزاء من الطريق .

٣) هناك طريقة غير مكلفة ويمكن استخدامها باطمئنان عند تقاطع الطريق مع مجارى الاودية هي خفض منسوب الطريق لمستوى ادنى من مستوى قاع المجرى مع مراعاة التطهير المستمر لهذه الاجزاء بمجرد عبور السيل من فوقها الذى يقطعه ليتم الجريان من فوق الطريق نفسه .

ج - الى جانب تدابير الامان المتمثلة فى إقامة السدود وإنشاء محولات مجارى السيول ، فلا بد من توافر بيانات مناخية دقيقة وخرنط طبوغرافية وصور جوية للصحارى لدراسة احواض الصرف واماكنها حتى يمكن اختيار المواقع الصحيحة لإنشاء أى مدن جديدة أو مناطق صناعية أو زراعية .

د - إنشاء أنظمة انذار مبكر خاصه فى المناطق شديدة الخطوره وبالطرق العامه حتى يمكن اخطار الادارات والاجهزة المعنية لاتخاذ الاحتياطات اللازمة وتنظيم المرور وتجهيز سيارات ووسائل الانقاذ .

ومن المفيد هنا الاشارة الى قيام الدكتـور عادل عبد الحميد غز وزير الدولة السابق لشئون البحث العلمى بزيارة لمدينة جنيف مع الاستاذ الدكتور عبد المنجى عزيز على رأس وفد علمى لبحث مشروعا لمواجهة الكوارث لخدمة المنطقة

العربية والافريقية واختيار القاهرة مركزا اقليميا لمواجهة الكوارث ...

وفي هذا الشأن قدمت هيئة الامم المتحدة ٤٠٠ الف دولار - للمشروعات ولدعم القدرات الوطنية لتطوير خطة الاستعداد لمواجهة الكوارث واعداد وتهيئة الامكانات للتدخل الفعال عند وقوعها وازالة الاثار الناجمة عنها ووضع رؤية قومية من حيث التخطيط الهام والانتذار المبكر عنها .

وقد تم تخصيص ١٠٠ الف دولار لدعم وحدة التدخل السريع لمواجهة الكوارث في مصر مع وضع أهم تجهيزاتها بمدينة الاسماعيلية .

هـ - دعم الدراسات والجهود التي تقوم بها المراكز والمعاهد المعنية - ومنها معهد بحوث تنمية الموارد المائية - في مجال اعادة تغذية الخزانات الجوفية بالمياه العذبة التي تفقد في خليج السويس والعقبه للاستفاده منها خلال الابار السطحية والعميقة وتغذية العيون الطبيعية .

ثالثا : تخفيضا لمعدلات تكرار وشدة اصابات الاشخاص " معدلات العجز والوفاه " يتعين مراعاة التدابير الطبيعية اللازمة لما يلي :

١ - أداء الخدمات الطبية بسرعة عالية تتفق وطبيعة حوادث السيول التي قد تؤدي الى الوفاه أو العجز المستديم ما

لـم يتم توفير الاسعافات الالوية والتدابير الطبية فى موقع الحوادث وباسرع الوسائل ... وفى هذا الشأن يتعين مراعاة ما يلى :

* اقامة مراكز اسعاف اولى متقدمة على مسافات قصيرة .

* توافر سيارات اسعاف مجهزة طبيا لطب الحوادث تتوافر بها امكانيات الخدمة الشاقة .

* توفير عدد من الطائرات الهليكوبتر لربط مراكز الاسعاف الالوية بالمستشفيات المركزية فى الحالات التى تستلزم سرعة عالية أو حيث تقطع الطرق فضلا عن قدرتها على المسح الجوى لمنطقة الكوارث .

* توفير وسائل الاتصال اللاسلكى .

* توفير وسائل اضاءة قوية وسريعة تعتمد على مصادر طاقة متنقلة .

ب - توفير مراكز الخبرة الطبية الملائمة لعلاج حوادث الاشخاص الناشئة عن السيول وتزويدها بالمستلزمات الطبيه الضرورية وذلك على المستويات التالية :

- * على مستوى مراكز الاسعاف الاولى .
- * على مستوى الربط بين مراكز الاسعاف .
- * على مستوى مستشفيات بداية ونهاية مجارى السيول .

ويمتد ذلك فى مناطق الثروات الحيوانية الى الخدمات الطبية البيطرية .

رابعا : تؤكد متابعة حوادث السيول خلال فترة الدراسة جسامة وشدة الخسائر الناشئة عن تحققها والتي تتداعى وتتوالى بسرعة عالية وتهدد مناطق بأكملها وقد تقوم بعزلها عن غيرها ، ومن هنا تبدو أهمية أجهزة الاتصال والاعلام فى مجال التوعية وتأمين وتوفير الاتصالات ، وفى مجال التحقيق الاخبارى الموضوعى الذى يربط المسئولين والاجهزة المعنية ويهيئ الرأى العام المحلى والعالمى لمواجهة اخطار السيول مغنويا وماديا ويتابع اعادة الحياه الطبيعية وتدابير تلافى اخطار السيول مستقبلا مما يؤدى لتخفيض شدتها ، ويحقق فى ذات الوقت الاستفادة منها على نحو يدعم الاقتصاد القومى والثروة القومية .

لقد بدأ الاهتمام العالمى بأخطار الكوارث الطبيعية وعلى أجهزة الاعلام متابعة وتحفيز الجهود الدولية والتعاون الدولى فى مواجهة هذه الاخطار التى تبين أن لاثارها واسبابها طابعها الدولى الذى يستلزم تضافر الجهود الدولية الوقائية الفنيه والماديه التى اخذت اتجاهين :

الاول : البحوث والدراسات والتوصيات التي تقدمها المنظمات الدولية ومنها هيئات اعادة التأمين .

الثاني : المساعدات والمنح الاقتصادية الدولية إقرارا بالمسئولية العالمية المشتركة والمصالح الدولية المتداخلة والمترابطة .

هذا وعلى المستوى المحلى فان للاعلام دوره فى تحفيز ومتابعة الدراسات والجهود لترشيد السيول باعتبارها من الكوارث الطبيعية التى يمكن ان تتحول بسياسات الوقاية والتحكم الى خسائر محتملة فى حدود الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية وتتحول فى النهاية الى مصدرا لكميات ضخمة من المياه العذبة تصلح معها اراضى شاسعة للزراعة وتوفر المياه اللازمة لمزاولة مختلف أوجه النشاط الاقتصادى .

خامسا : من واقع تفهم طبيعة اخطار السيول وآثارها وفى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من تحديد للمناطق المعرضة للسيول بجميع انحاء الجمهورية فان للسياسة الاستثمارية دورها الاساسى فى ادارة تلك الاخطار تخفيفا لشدة خسائرها من خلال :

١- فرز وتوزيع الاصول والاستثمارات بعدم تركيز جميع الممتلكات فى مناطق السيول ومجاريها ووديانها وعدم توجيه

جميع ما يملكه الفرد أو المشروع للاستثمار فى المواقع ذات الخطوره .

٢- قيام صندوق الثروة الخضراء - الصادر بانشائه القرار الجمهورى رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٠ - بتبنى توصيات مؤتمر الجمعية النباتية المصرية لعام ١٩٩٢ مع تمويل المشروعات الزراعية والنباتية البيئية بمناطق السيول بشبه جزيرة سيناء ، وهى أمور تتفق تماما والهدف من انشاء هذا الصندوق والمتمثل فى تمويل بعض مشروعات التنمية الزراعية والافقية وفى المناطق ذات الوضع الاستراتيجى الخاص وذات التأثير فى تحقيق الامن الغذائى .

سادسا : قيام المشروعات ورجال الاعمال بانشاء الجمعيات ذات الطابع التأمينى وصناديق التأمين الخاصة ذات الطابع المركزى مع التنسيق بين تلك الجمعيات والصناديق من خلال اتحادات نوعية تهتم بتحقيق استقرارها المالى وتتسع لقبول دعم المنظمات العامة والحكومية المحلية والدولية بما يتيح لها القدرة على الوفاء بدورها فى مجال تخفيض أخطار السيول من خلال اشتراك جميع المعرضين للخطر فى تحمل خسائرها - وهو ما يسمى بالتأمين التبادلى - وتخفيف أعباء تلك الخسائر من خلال الدعم المالى القوى والعالمى .

وفى هذا الشأن ، يتعين الاهتمام والمتابعة لدعوة وزير البحث العلمى الى عالمية مشاكل الاخطار الطبيعية والسعى الى انشاء صندوق دولى لمواجهة خسائرها .

وقد تضمنت الدراسة الاحكام العامة والتشريعات ونماذج اللوائح والمزايا والاعفاءات الضريبية المرتبطة بأنشاء الجمعيات والصناديق المقترحة .

سابعاً : مع تعدد نظم التأمينات الاجتماعية وشمولها لقطاعات عريضة من القوى العاملة الا أن هناك عدداً من أوجه القصور فى مواجهة أخطار السيول نظراً لتعدد مستويات الحماية التأمينية ومحدودية أنواع التأمينات التى تهتم بها نظم التأمينات الاجتماعية لغير العاملين بالقطاعات الحكومية والعام بالقطاع الخاص ، وذلك فضلاً عن الامتداد التدريجى لنظام التأمين الاجتماعى لغير فئات القوى العاملة المشمولة بالنظم الأخرى .

وفى هذا الشأن فاننا نوصى بالآتى :

١- النص صراحة على اعتبار حوادث السيول من حوادث العمل والطريق والاجهاد وفقاً لتأمين اصابات العمل مراعاة لطبيعة تلك الحوادث وتوفيراً لحماية تأمينية مناسبة لحالات العجز والوفاه الناشئة عنها التى تتوافر فيها شروط استحقاق مزايا تأمين اصابات العمل .

٢- امتداد تأمين اصابات العمل الى اصابات الطريق التي تقع لاصحاب الاعمال ومن في حكمهم ممن يسرى في شأنهم القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والى المصريين العاملين بالخارج ممن يمتد اليهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ .

٣- رفع مستوى الحماية التأمينية التي يوفرها نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وأمتداده الى باقى فئات القوى العاملة التي لا تمتد اليها نظم التأمين الاجتماعى الاخرى.

ثامنا : توفيراً لحماية تأمينية مناسبة لحالات العجز الدائم والوفاه الناشئة عن أخطار السيول والتي يتعرض لها أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم من المعاملين بقانون التقاعد والتأمين والمعاشات ، فأنا نوصى باستصدار قرار وزير الحربية بأعتبار تلك الاصابات من الحالات المماثلة لحالات اصابات الانفجارات والاسقاط الجوى والغوص تحت الماء وحوادث الاشتباك مع المهربين ، وذلك سواء كانت الوفاة او حالات العجز ناشئة بسبب الخدمة العسكرية او بسبب المبادرة الى اعمال الانقاذ من اخطار السيول لغير الافراد والمناطق العسكرية ، وكذا مشاركة الاجهزة المدنية فى ازالة العوائق وتطهير الطرق وفتحها وبوجه عام اعادة الحياه الطبيعية الى المناطق المنكوبة على النحو الذى جرى العمل عليه فعلا وفقا لتوجيهات القيادة السياسية .

تاسعا : اتفقا مع عمومية الدور التأمينى لشركـات التأمين — ون قدراتها المالية التى تدعمها عالميا عمليات اعادة

التأمين ، فأنها تظل مطالبة بتوفير التغطيات التأمينية المناسبة والشاملة لآخطار السيول لمحددية دور التأمين التبادلي واقتصار نظم التأمينات الاجتماعية المدنية ونظم التأمين والمعاشات العسكرية على اخطار الاشخاص دون الممتلكات مع استثنائها لقطاعات كاملة من المواطنين والاجانب المقيمين والسائحين .

ولنا هنا أن نوصى بدراسة إجبارية بعض مستويات أو صور الحماية التأمينية وبدور حكومي فعال في هذا الشأن .

ملحق الاشكال والخرائط

- شكل رقم (١) : أحواض الصرف الرئيسية ٢٢٨
شكل رقم (٢) : شبكة الصرف الطبيعي لشبه جزيرة سيناء (من صور
الاقمار الصناعية) ٢٢٨
شكل رقم (٣) : أحواض صرف شبه جزيرة سيناء..... ٢٢٩
شكل رقم (٤) : درجات الخطورة في جنوب سيناء..... ٢٢٩
شكل رقم (٥) : شبكة الصرف الطبيعي في القاهرة - اسيوط (من صورة
الاقمار الصناعية) ٢٣٠
شكل رقم (٦) : خريطة شبكة الطرق الرئيسية من القاهرة
الى اسيوط والاماكن المعرضة لخطر السيول ٢٣١
شكل رقم (٧) : شبكة الصرف الطبيعي في منطقة اسيوط
- ادفو (من صورة الاقمار الصناعية) ٢٣٢
شكل رقم (٨) : شبكة الطرق الرئيسية في منطقة اسيوط /
ادفو والاماكن المعرضة لخطر السيول ٢٣٣
شكل رقم (٩) : شبكة الصرف الطبيعي في منطقة بحيرة ناصر (من
صورة الاقمار الصناعية) ٢٣٤
شكل رقم (١٠) : شبكة الطرق الرئيسية في منطقة ادفو
- بحيرة ناصر والاماكن المعرضة لخطر السيول ٢٣٥
شكل رقم (١١) : شبكة الصرف الطبيعي في منطقة البحر
الاحمر الساحلية ٢٣٦
شكل رقم (١٢) : شبكة الطرق الرئيسية في منطقة البحر الاحمر
الساحلية والاماكن المعرضة لخطر السيول ٢٣٦

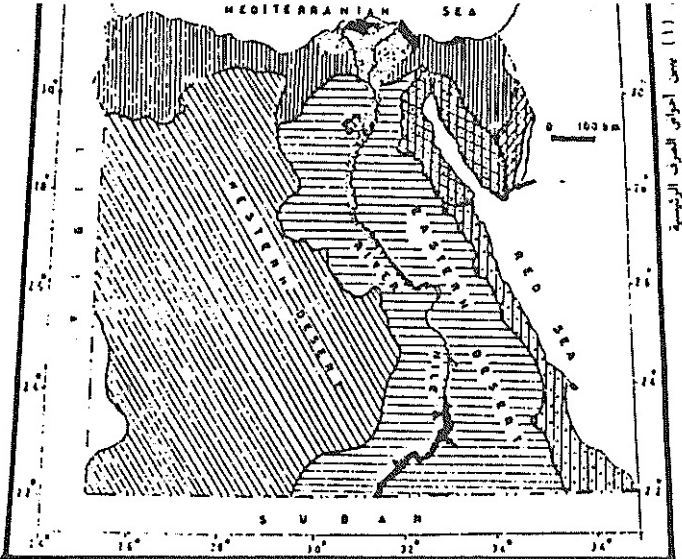
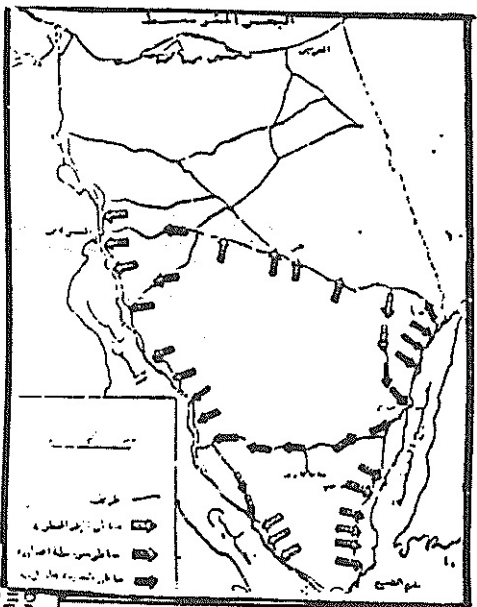
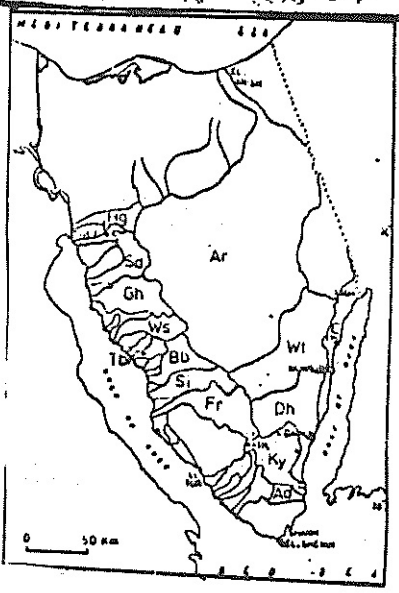


Figure 2: Drainage network of Sinai Peninsula based on Landsat images, scale 1:1,000,000.

شكل ٢: شبكة العرف الطبيعية لشبه جزيرة سيناء مأخوذة من صور الاستشعار الفضائية لاندسات مقايها ١ : ١٠٠٠٠٠٠٠ .

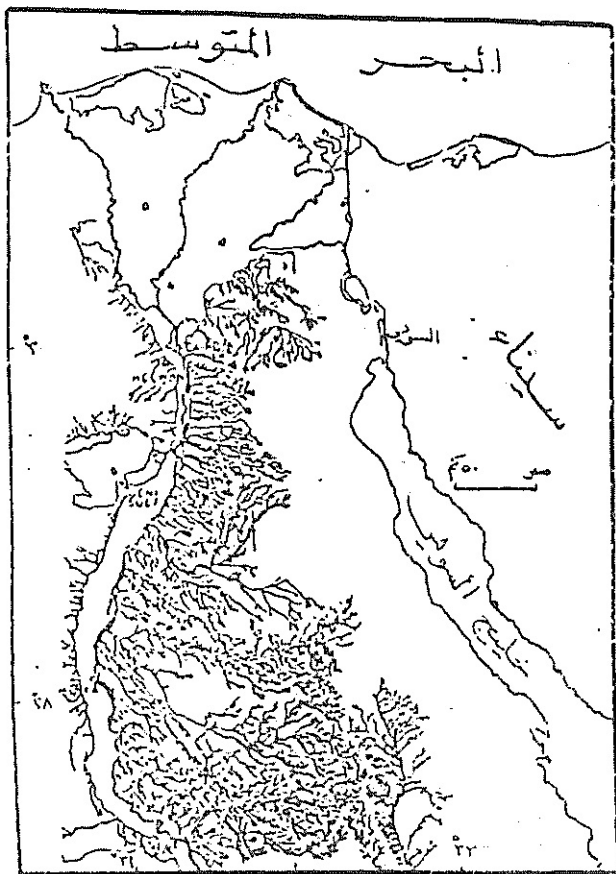


شكل ٤ : موجات الحطوة في منطقة الدراسة بجنوب سيناء

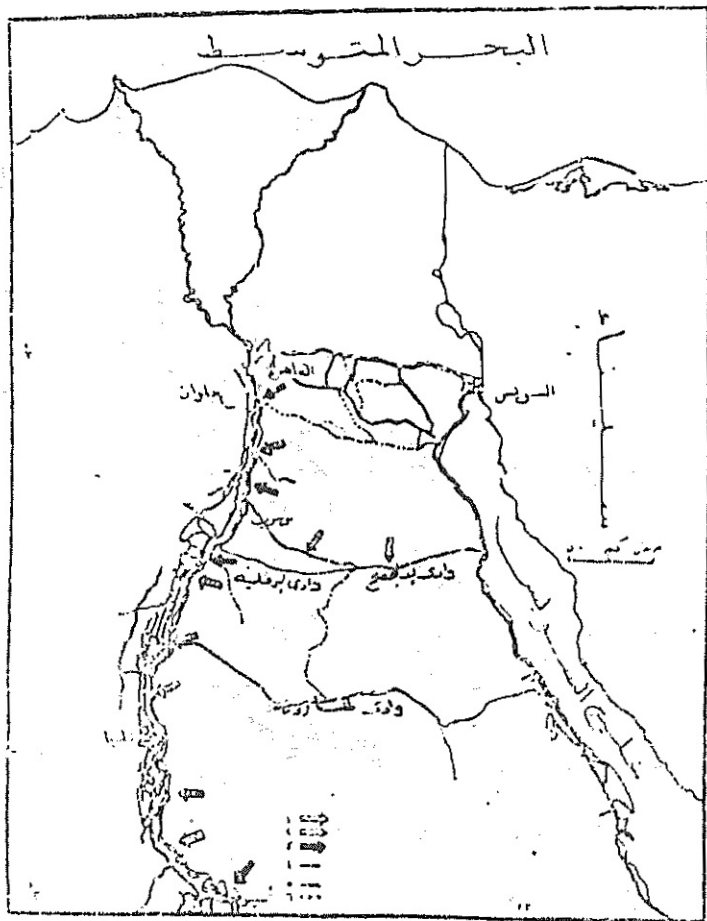


Drainage basins of Sinai Peninsula. Designations: Ar: W. El Arish, Hg: W. Hagg, Sd: W. Sudr, Gh: W. Charandel, Ws: W. Wasit, Bd: W. Tba, Bb: W. Bada, Si: W. Sidra, Fr: W. Feiran, Ad: W. Um Adawl, Ky: W. Kyd, Dh: W. Dahab, Ws: W. Wafay, 3M: W. Matba, W. Maira, and W. Masha. ١٠

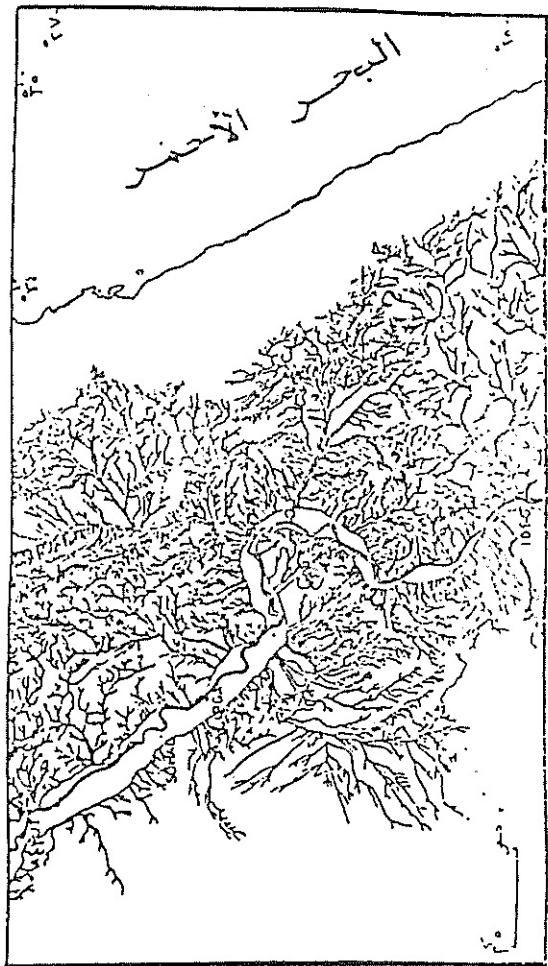
شكل ٥ : احوال صرف شيم جزيرة سيناء



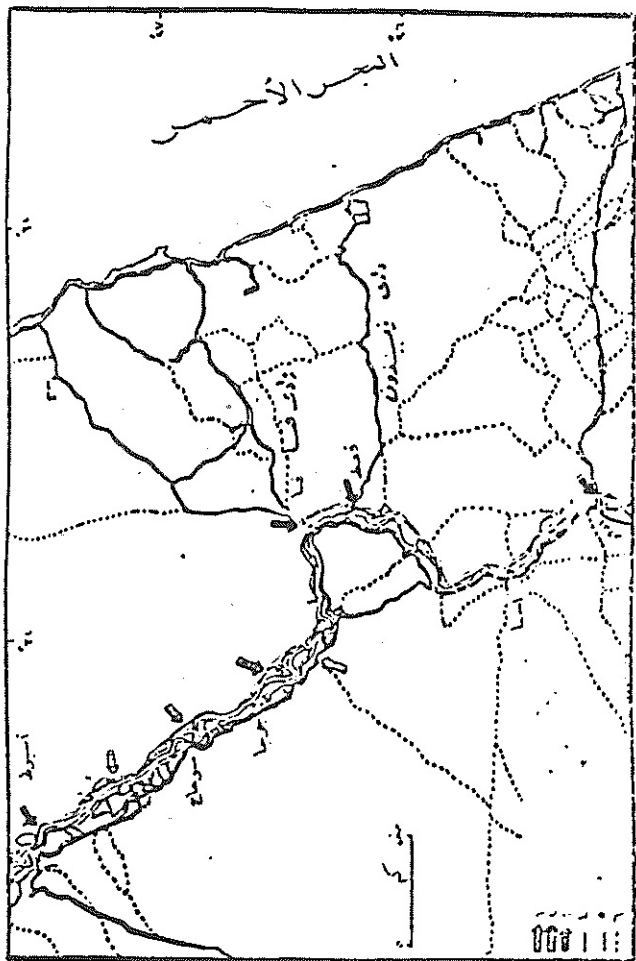
شكل ٥ شبكة الممر الطبيعي في منطقة القاهرة - اسيوط مأخوذة من صور الأقمار الصناعية لاتحاد مقياس ١:١ مليون .



شكل ٦: خريطة توضح شبكة الطرق الرئيسية من منطقة القاهرة - أسوان
 والإماكن المعرضة لإختار السيول .
 تمييز الأرقام: ١ ، منطقة معرضة لإختار سيول ، ٢ ، مناطق
 معرضة لإختار متوسطة ، ٣ ، مناطق معرضة شديدة ، ٤ ، طرق
 رئيسية معبدة ، ٥ ، طرق ترابية ، ٦ ، ٧ ، طرق

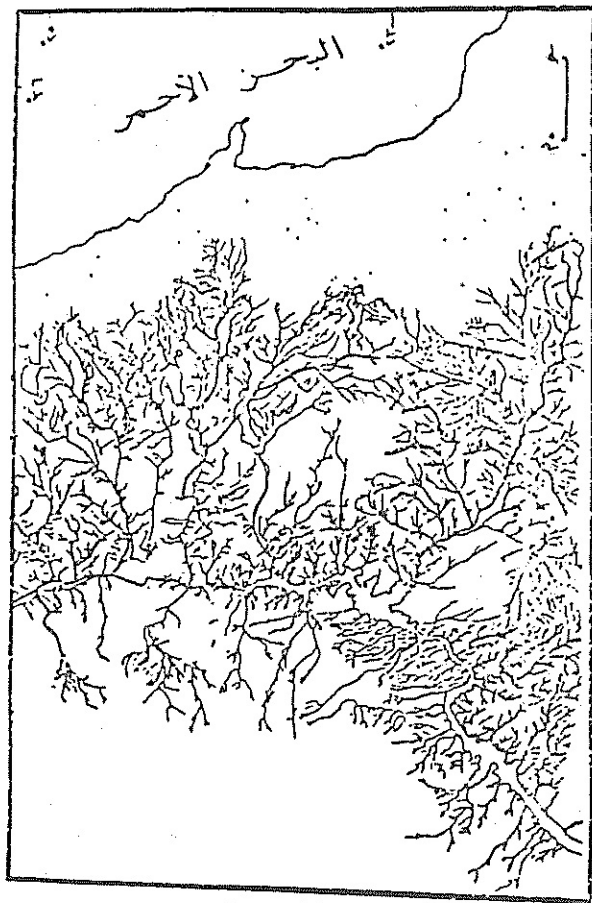


شكل ٧ : شبكة الصرف الطبيعي في منطقة ادنا - سوريا - ادمو مأخوذة من تقرير
 اقليم التساهية لادنا - ميثاس ١ : مليون .

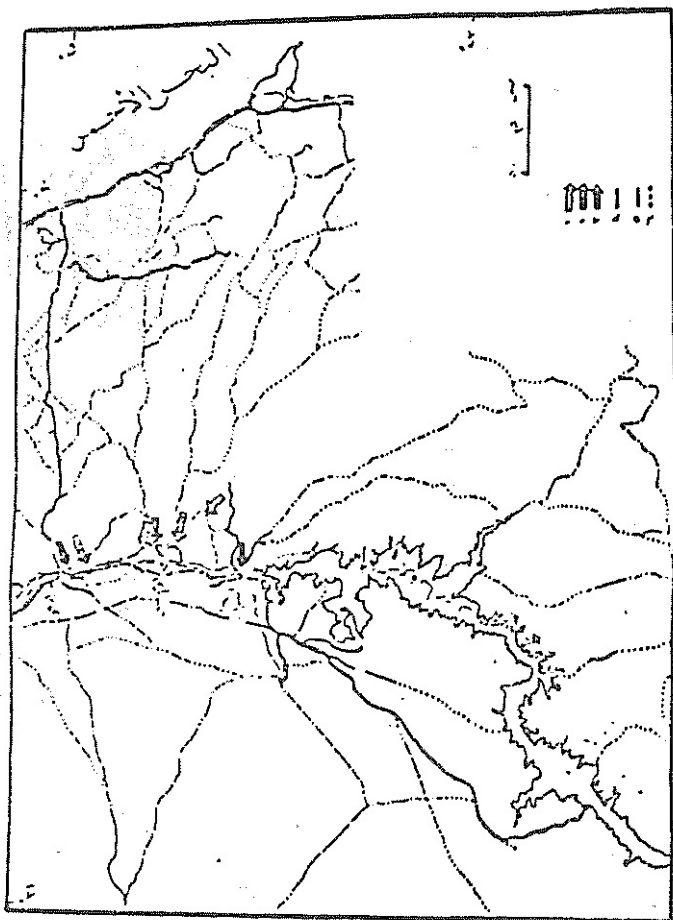


شكل ٨ :

مرساة توضح شبكة الطرق الرئيسية من منطقة السيول - ادهو
 والأماكن الممرية واهوار السيول - ناسر الارضام : ١، مناطق
 ممرية واهوار بسيطة : ٢، مناطق ممرية لاهوار متوسطة : ٣،
 مناطق ممرية واهوار شديدة : ٤، طرق رئيسية عميقة : ٥، طرق
 ضاربة : ٦، شوارع.



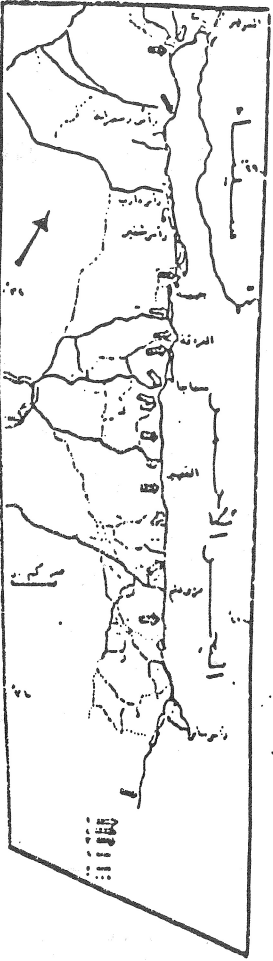
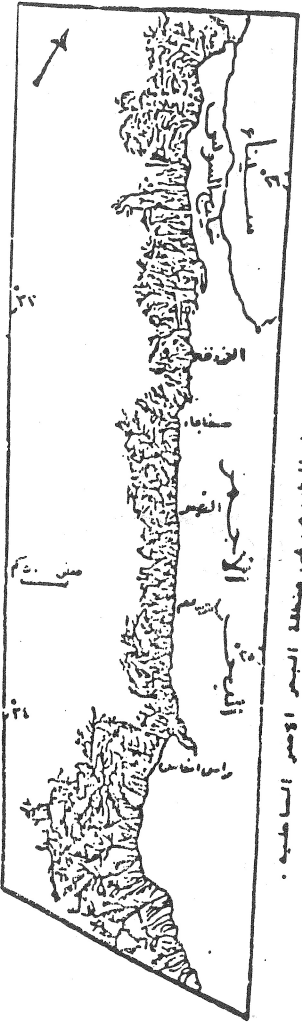
شبكة الصرف الطبيعي في منطقة ادمو - سفارة يادو ماغونزه
 من مدار الامطار السنوية لاندماث مغبيا من ا ملبورن .



شكل ١ : خريطة

خريطة توضح شبكة الطرق الرئيسية في منطقة عدن - بحيرة
 ناصر والإماكن الممرضة لإخطار الجول - تمثيل الأرقام: ١،
 ٢، ٣ مناطق ممرضة لإخطار بسيطة؛ ٤، مناطق ممرضة لإخطار مت-
 ٥، مناطق ممرضة لإخطار

شكل ١١ : شبكة الصرف الطبيعي في منطقة البحر الأحمر الساطع .



شكل ١٢ :

قريبه تفرج شبكة الطرق البرييه في منطقة البحر الأحمر
 الساطع والمرتفعات المحيطة به .
 ١ : شبكة طرق مخططه ؛ ٢ : شبكة طرق مخططه
 مبنية ؛ ٣ : شبكة طرق مخططه وبنية ؛ ٤ : طرق رئيسية
 مبنية ؛ ٥ : طرق تخطيطية ؛ ٦ : ممرات .

بيان الجداول

- جدول رقم (١) : متوسط كمية المطر السنوى فى التمد والكتلا
ورأس النقيب ونخل ٢٥
- جدول رقم (٢) : متوسط كمية المطر الفصلى فى التمد والكتلا
ورأس ونخل ٢٥
- جدول رقم (٣) : أقصى كمية مطر فى عام واحد فى التمد
والكتلا ورأس النقيب ونخل ٢٦
- جدول رقم (٤) : مجموعة كمية المطر بمنطقة سانت كاترين
على مدى أشهر ١٠ سنوات ٤٢
- جدول رقم (٥) : أكبر كمية مطر سقطت فى يوم واحد بمنطقة
سانت كاترين على مدى أشهر ١٠ سنوات ٤٣
- جدول رقم (٦) : مجموعة وأكبر كمية مطر بمنطقة طور سيناء
على مدى أشهر ٥ سنوات ٤٤
- جدول رقم (٧) : مجموعة وأكبر كمية مطر بمنطقة ابورديس
على مدى أشهر ٥ سنوات ٤٥
- جدول رقم (٨) : مجموع كمية المطر بمنطقة العريش على مدى
أشهر ١٠ سنوات ٤٩
- جدول رقم (٩) : أكبر كمية مطر سقطت فى يوم واحد بمنطقة
العريش على مدى أشهر ١٠ سنوات ٥٠

فهرس

* تقديم ٣

الباب الاول

٧٥-١٣ تحليل الخطر وقياسه وآثاره

١٦ الفصل الاول : المشكلة فى شبه جزيرة سيناء.....

٦٠٠ الفصل الثانى : المشكلة فى مناطق الصحراء الشرقية.....

٦٨ الفصل الثالث : المشكلة فى مناطق الصحراء الغربية.....

الفصل الرابع : الأستفاده من مياه السيول والحد من خطورتها
٧٠

الباب الثانى

السياسات والتدابير الطبيه

والاعلامية والاستثمارية

١٠٤-٧٧ لتخفيض معدلات وشدة أخطار السيول

٧٩ الفصل الاول : التدابير الطبية العاجلة والاعلامية

لتخفيض شدة خسائر السيول

٩٣ الفصل الثانى : السياسات الاستثمارية لتخفيض أخطار

السيول وتحويلها إلى سيول صديقة.....

٨٠ المبحث الاول : فرز وتنويع الاصول والاستثمارات.....

المبحث الثانى : قيام صندوق الثروة الخضراء
بتمويل المشروعات الزراعية والنباتية
البيئية بمناطق السيول بسيناء ٠٠٠٠٠ ٩٩

الباب الثالث

تأمين أخطار السيول ١٠٥ - ٢٢٦

الفصل الاول : الاشتراك المباشر فى تحمل الخسائر
" التأمين التبادلى " آخر ٠٠٠٠٠ ١٠٧
المبحث الاول : تكوين الجمعيات الخاصة وذات
الصفة العامة مع إنشاء اتحاد نوعى عام
وصندوق دعم اتحادى ٠٠٠٠ ١١١
المبحث الثانى : انشاء صناديق التأمين المركزيه
الخاصه ٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٣٦
الفصل الثانى: التأمينات الاجتماعية واطار السيول ٠٠ ١٤١
المبحث الاول : حوادث السيول من حوادث
العمل والطريق و الاجهاد وفقراً
لتأمين إصابات العمل ٠٠٠٠٠ ١٤٣
المبحث الثانى : مجال التغطية التأمينية لنظم
التامين الاجتماعى ٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٥٦

١٧١	الفصل الثالث : نظام التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة :
١٨٥	الفصل الرابع : التأمينات التجارية واعادة التأمين المبحث الأول : - مجال التأمينات التجارية وأخطار السيول
١٨٧	المبحث الثاني : أهمية اعادة التأمين لمواجهة أخطار السيول في ضوء الاتجاهات العالمية لخسائر الأخطار الطبيعية
١٩١	نتائج وتوصيات
٢٠٥	ملحق الأشكال والخرائط
٢٣٧	بيان الجداول
٢٣٧	الفهرس
٢٣٨	